أندراوس بشتة
طاهر محمود

لكي نتدبّر علامات الأزمنة

المسيحيّون والمسلمون
أمام تحدّيات العصر

المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون

سلسلة أسّسها

عادل تيودور خوري ومشير باسيل عون

ويُشرف عليها

عادل تيودور خوري

٢١

أندراوس بشته وطاهر محمود :
لكي نتدبّر علامات الأزمنة –
المسيحيّون والمسلمون أمام تحدّيات العصر .
المكتبة البولسيّة – جونية – لبنان – ٢٠٠٣ – ٢٦٦ ص .

أندراوس بشته طاهر محمود

لكي نتدبّر علامات الأزمنة

المسيحيّون والمسلمون أمام تحدّيات العصر

الندوة المسيحيّة الإسلاميّة الدوليّة الأولى
حول طاولة مستديرة

فيينّا ١٩–٢٣ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠٠٠

المكتبة البولسيّة
جونية – لبنان
٢٠٠٣

صدر هذا الكتاب بالألمانيّة بعنوان

Andreas Bsteh - Tahir Mahmood (Hrsg.)
Um unsere Zeit zu bedenken
Christen und Muslime vor den Herausforderungen der Gegenwart
1. Vienna International Christian-Islamic Round Table
Wien, 19. bis 23. Oktober 2000
Verlag St. Gabriel, Mödling 2003

نقله عن الألمانيّة

عادل تيودور خوري

نُشر بمساندة وزارة الخارجيّة النمساويّة

الطبعة الأولى ٢٠٠٣
© جميع الحقوق محفوظة للمكتبة البولسيّة
المكتبة البولسيّة : جونية - لبنان ، ص.ب ١٢٥
هاتف : ٠٩-٩١١٥٦١
فاكس : (٠٠٩٦١)-٩-٩١٨٤٤٧
(٠٠٩٦١)-٩-٦٤٣٨٨٦

مقدّمة

" ما هي أهمّ قضيّة تواجه البشريّة في طريقها نحو المستقبل ، وماذا يمكن فعله لحلّها ؟ " حول هذا السؤال تألّفت فرقة صغيرة من مسلمين ومسيحيّين شديدي الاهتمام بالموضوع ، أتوا من مختلف أجزاء العالم ، واجتمعوا من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأوّل سنة ٢٠٠٠ في فيننّا. وأبدوا كلّ على حدة رأيهم الشخصيّ في وضع العالم الحاليّ . وقد أفسحت المناقشات التي تبعت كلّ عرض المجال للعودة إلى ما جاء فيه والتبصّر المشترك فيه وإدخال النتائج في النظرات الفرديّة إلى القضايا المختلفة .

يحدث أحيانًا في مجال تبادل الآراء أنّ الواحد يسمع رأي الآخر ويكتفي باعتباره مجرّد رأي الآخر ، ويبقى هو على موقفه الخاصّ من القضايا المطروحة غير ملتفت إلى ذلك الرأي ، بل معتبرًا أنّه قد وجد سببًا جديدًا للإصرار على موقفه الخاص . أمّا في الندوة التي عُقدت هنا فكان الأمر على غير ذلك . فقد تبيّن في مدار الحديث أنّه ، على تنوّع المواقف المختلفة ، قد حصل فعلاً مع الزمن عند جميع المشتركات والمشتركين في الندوة ما يمكن تسميته بأفق مشترك يطلّ على القضايا البشريّة ، وبنوع أوضح : بوعي للانتساب المتبادل المشترك أمام الله وفي المسؤوليّة تجاه العالم ، وعي يريد أن يفضي إلى نشاط مشترك . وقد نتج من ذلك في ختام الندوة قبل كلّ شيء القرار بتحويل الندوة إلى فريق عمل يتألّف من مسلمين ومسيحيّين ،

ويتصدّى لقطاعات معيّنة من القضايا ويعمل ، في إطار مخطّطٍ عَمَل يُقرَّر معًا ، على معالجتها [١] . وبعد تأليف لجنة إداريّة مؤلّفة من خمسة أعضاء ، اكتسبت مبادرة الحوار المسيحيّة الإسلاميّة هذه شكل مؤسّسة يفسح لها المجال ، في ترابطها داخليًّا وفي نشاطها خارجيًّا ، لأن تنمو وتزداد نموًّا وتكلّف نفسها في إطار أهدافها وإمكانيّاتها باستنباط نتائج ملموسة .

ومن الطبيعيّ أن تكون فيينّا المدينة التي تريد الندوة أن ترتبط بها ، إذا اعتبرنا تاريخ نشأة هذه البادرة . فإنّ فكرة إنشاء ندوة دوليّة مؤلّفة من مسلمين ومسيحيّين قد نبعت ممّا بدأنا به في التسعينات من القرن العشرين ودُعي " مسيرة الحوار بفيينّا " [٢] . وقد عُقدت قبل ذلك ، سنة ١٩٧٧ ، ندوة حوار عالمية بعنوان : " الله في المسيحيّة والإسلام " ، في معهد القدّيس جبرائيل . ثمّ تبعتها في المكان نفسه بعد ذلك ببضع السنين ندوة عنوانها : " الإصغاء إلى كلام الله في المسيحيّة والإسلام " . وبهذا كانت الأسس الفكريّة قد أرسيت للتصدّي معًا لقضايا العلاقة بين الدين والمجتمع تجاه المشاكل في العالم كلّه التي تدعو إلى تحمّل مسؤوليّة مشتركة بين المسيحيّين والمسلمين في سبيل إقامة السلام والعدل بين شعوب الأرض ،

---

[١] راجع البيان الختامي في آخر الكتاب ، ص ٢٥٧-٢٥٩ .

[٢] هذا جاء مثلاً عقب المؤتمر المسيحيّ الإسلامي الدوليّ الثاني سنة ١٩٩٧ في فيننّا، في مقال نشره يان سلومب :

Jan Slomp, " *« One World for all »* : The Vienna Dialogue Process ", in : *Journal of Muslim Minority Affairs* 18 (1998), 181-185.

وخصوصًا في سبيل العيش المشترك بين أتباع الجماعات الدينيّة المختلفة . وهذا حدث في فيينّا في السنوات اللاحقة في إطار مؤتمرَي حوار دوليّين كبيرين : " سلام للبشر " (١٩٩٣) ، و" عالم واحد للجميع " (١٩٩٧) . ثمّ كانت ندوتان في إطار لقاءات حوار بين علماء من النمسا ومن إيران : " العدل في العلاقة بين الدول وبين الأديان في النظرة الإسلاميّة والمسيحيّة " (١٩٩٦ في طهران) ، و" القيم . الحقوق . الواجبات . مسائل أساسيّة لنظام عادل للعيش المشترك في النظرة المسيحيّة والإسلاميّة " (١٩٩٩ في فيينّا) [٣] .

وقد تبيّن في هذه اللقاءات بين علماء مسلمين ومسيحيّين أنّ هناك قدرًا واسعًا من الأمور المشتركة الأساسيّة ، وقدرًا من الفروق العميقة ، وأنّ هذه الأمور المشتركة والفروق حاصلة بينهم ، وحاصلة أيضًا داخل المواقف المسيحيّة عينها وداخل المواقف الإسلاميّة عينها . فإنّ اللقاء لم يقتصر على تأكيد مقولات عامّة غير مُلزمة ، بل طُرقت في النقاش قضايا مهمّة حاسمة تتعلّق بنظام عادل للعيش المشترك . فبفضل توضيح الفروق والصبر عليها اختبرنا أنّ هناك ، على الرغم ممّا تبيّن من اختلاف الآراء ، أمورًا أساسيّة مشتركة في الالتفات إلى ما عُهد به إلينا ، مسلمين ومسيحيّين ، في المسؤوليّة تجاه السلام في العالم . وبذلك كان الجوّ مهيّئًا للقيام بخطوةٍ جديدة هي دعوة بعض

---

[٣] نشرت أعمال هذه المؤتمرات والندوات باللغة الألمانيّة في النمسا ، وباللغة العربيّة في سلسلة " المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون " ، الأرقام ٣، ٥، ١٢، ١٧، ١٩، ٢٠، المكتبة البولسيّة ، جونيه – لبنان .

الذين اشتركوا في مسيرة الحوار المذكورة أعلاه إلى إنشاء منبر ينبغي أن تعيَّن أهدافه ومهمّاته وأساليب عمله الحسّيّة وينفّذ هذا كلّه في جهد مشترك. والغرض من ذلك هو أن نبيّن ما سيضحي في مستقبل البشريّة بنوع متزايد قضيّةَ حياة وبقاء ، أي أنّه من الضروريّ والممكن أن نجد طريقًا إلى العيش المشترك على أساس الحوار وأن نتعلّم أن نكتشف مجدّدًا أسسه الفكريّة في أعماق تراثنا الدينيّ الخاصّ وفي تراث الآخرين ، وأن ننفّذ ذلك في نشاط مشترك وعيًا لمسؤوليّتنا أمام الله ومن أجل خليقته .

وقد كانت الاستشارة في الجلسة العامّة الأولى لهذه الندوة في تشرين الأوّل سنة ٢٠٠٠ مشجّعة بالنسبة إلى جميع الذين اشتركوا فيها . وقد اتُّخذ القرار بإقامة هذه " الندوة الدوليّة المسيحيّة الإسلاميّة بفيننّا " مؤسّسةً ثابتة ، وبانتخاب لجنة إداريّة مؤلّفة من خمسة أعضاء ومن بين المشتركين فيها . وفي البيان الختاميّ [٤] عُرض ما اعتبره فريق العمل الجديد مهمّة المستقبل وما يريد أن يتصدّى له في نشاطه من بين المواضيع المفردة . ولذلك يرى ناشرا هذا الكتاب من مهمّتهما أن يُطلعا الرأي العامّ على ذلك ، باسم جميع الذين ساهموا في هذا المشروع .

إنّ النصوص التي أدرجت في هذا المجلّد الأوّل لا يمكن ولا يُرغَب في فهمها كأجوبة شافية عن السؤال الذي طُرح : ما هي القضايا التي تعترض البشريّة في طريقها نحو المستقبل . وإنّ الأشخاص الذين

[٤] راجع النص في آخر الكتاب .

اشتركوا في الندوة قدّموا واحدًا واحدًا رأيهم الشخصيّ في الموضوع ، واستعرضوا معًا ما قيل وناقشوه . ومع ما ظهر من فرق بينهم في بعض الرؤى ومواضع الإلحاح ، اتّفقوا في جميع مواقفهم ومداخلاتهم على أنّ البشريّة قائمة اليوم على مشارف عهد جديد قد يكون أعمق فاعليّةً وأكثر اتّساعًا من كلّ ما حدث في التاريخ حتّى الآن . وذلك لأنّ البشريّة لأوّل مرّة في تاريخها تختبر نفسها مترابطة في مصير واحد . ولأنّ جميع ما يجري فيها، جميع التجديدات والاكتشافات ، وجميع الأزمات والنزاعات ، لا تظلّ منحصرة في إحدى مساحاتها الإقليميّة ، بل تنتج منها بقدر متزايد مفاعيل عالميّة . ولأنّ جميع المخطّطات على الصعيد الاقتصاديّ والسياسيّ ، وعلى الصعيد الثقافيّ والدينيّ ، وخصوصًا لأنّ جميع المحاولات في حلّ المشاكل الناجمة عن هذا التحوّل المُعولم في الأوضاع الاجتماعيّة ، لا تنجح إلاّ في جهد مشترك ، إن نحن أردنا أن نمنع على صعيد العالم كلّه قيام بُنى لا تعود تخضع إلاّ لسلطان الأقوى . ولكنّه لا يمكن حيال الفروق التي تكوّنت في التاريخ على جميع الأصعدة ، أن نحصل على أوضاع مشتركة ، إلاّ إذا وبقدر ما يتأصّل عندنا مبدأ الحوار . وهذا ما نسعى إليه في ندوتنا حول طاولة مستديرة ، كتعبير عن إيماننا بالله مصدر التاريخ وسيّده الأوحد ، وعن يقيننا بأنّ ما يجمعنا سيظلّ أقوى ممّا يفصلنا ، وبأنّ الحوار ، الذي يحاول كلّ يوم مجدّدًا أن يبحث في نطاق الفروق كلّها عمّا يجمع ويربط ، هو ممكن وضروريّ .

باسم جميع الذين اشتركوا في هذه الندوة نشكر جميع الذين أيّدوا

إنشاء هذا المنبر الدوليّ الحرّ الجديد للحوار ، المؤلّف من مسلمين ومسيحيّين ، ويساندون أيضًا نشر محصّل عملنا : نشكر وزارة الخارجيّة النمساويّة ، ووزارة المعارف والتعليم والثقافة النمساويّة ، وبلديّة مدينة فيينّا . ونشكر أيضًا لمساعِدات معهد القدّيس جبرائيل للاهوت الأديان جهودهنّ المتنوّعة والنشيطة في خدمة هذا المشروع ، وهنّ السيدات جرترود غروبر وبترا غرل والماجستر بريجته زونبرغر (Gertrud Gruber, Petra Gerl, Mag. Brigitte Sonnberger) .

عسى أن يقوم مشروعنا بخدمة السلام الذي هو ثمر العدل . " فإنّ الله ، في نظر المسلمين كما في نظر المسيحيّين ، هو إله السلام . وهم يعلمون أنّ من يريد أن يعبد الله ، عليه أن يخدم أيضًا قضيّة السلام " [٥] .

أندراوس بشته – طاهر محمود

في شباط ٢٠٠٣

---

[٥] راجع تصريح فيينّا في ختام مؤتمر الحوار المسيحيّ الإسلاميّ الأوّل سنة ١٩٩٣ في فيينّا : أندراوس بشته – عادل تيودور خوري ، " سلام للبشر. المسيحيّة والإسلام ينظران إلى الإسلام في أسسه ومشاكله وأبعاده المقبلة " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ٣) ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، طبعة ثانية ، ١٩٩٨، ص ٣٥٥ .

أزمة القِيَم في عصرنا تهدّد الحياة البشريّة

محمّد مجتهد شبستري

ما أودّ أن أورده الآن هو بعض الأسئلة ، وقد تتبعها بعض الأجوبة . وهدفي من ذلك أن أعرض للنقاش قضيّة معيّنة . فمن وجهة نظري الشخصيّة ، أرى أنّ ضياع القيم والمعايير في زماننا الحاضر هو أهمّ ما يعوق البشريّة في طريقها نحو المستقبل . فضياع القيم والمعايير المتزايد أعتبره أكبر تهديد للحياة البشريّة ، إذ إنّه يذهب بالهويّة البشريّة وبسعادة الإنسان وآماله المستقبليّة .

فأمام هذا الواقع نرى أنفسنا ، كممثّلين للدينَين العالميَّين ، الإسلام والمسيحيّة ، أمام مسألة هي في نظري حاسمة : هل يجب علينا ، لنجد معيارَ قِيَمٍ جديدًا تستقيم معه الحياة ، أن نوجّه نظرنا إلى الوراء ، إلى تراثنا ، أم علينا أن نتخطّى هذا التراث لندخل في قرائن عصرنا ، لكي نستطيع أن نحصل على ما يضفي على الحياة معنى جديدًا .

أرى أنّ أتباع الدينَين ، الإسلام والمسيحيّة ، عليهم أن يُخضعوا عقيدتهم ، في أهمّيّتها الأساسيّة بالنسبة إليهم ، لفحص جادّ ، حتّى يستطيعوا أن يدركوا إلى أيّ حدّ تصلح هذه العقيدة ، في عالمنا الحاضر ، لأن تكون حقًّا مصدرًا للمعنى والمعايير . أظنّ أنّ هذا هو

الحال ، عندما توضح العقيدة عن حقيقتها توضيحًا عميقًا يمكّننا من اكتساب اختبار حقّ للقيم .

أليس من الضروريّ أن نعود إلى عبارات العقيدة التي وصلت إلينا والتي تضيّق علينا في نطاق حياتنا الخاصّة المحدود ، فنتحرّر منها نوعًا ما داخليًّا ، لنبحث من جديد بنوع صادق نصوح عن الحقيقة ؟ في رأيي أنّ هذا يمكن أن يحدث عندما لا نَخبَر عقيدتنا كملجإ نهرب إليه ، بل كمكان للقاء الله . عند ذلك يُفسَح لنا المجال الذي نستطيع فيه أن نُخضِع هذه العقيدة لفحص جادّ ، ونسأل عن علاقة العقيدة بالحقيقة وبتمكين الإنسان من إيجاد المعنى واختبار القيم .

والآن إن نحن توجّهنا كممثّلي أتباع الدين إلى أصحاب السياسة في عالمنا ، لِنطالبَ بالعدل ومساندة المكبوتين ، فعلينا أن نكون قادرين على إقناع هؤلاء السياسيّين بصحّة اختبار القيم الجديد وإثبات المعايير . وهذا يحصل لنا بقدر ما ننجح في عرض الاختبار الجديد للقيم الذي جاء ذكره للسياسيّين عرضًا يقودهم إلى أن يختبروا بأنفسهم هذه القيم مجدّدًا وبنوع مماثل .

سؤالي إذن هو الآتي : هل يمكننا أن نكون وسطاء لهذا الاختبار ؟ هل نستطيع حقًّا أن نقوم بهذه المهمّة ؟ أصحاب السياسة يتحدّثون عن العدالة ومفاهيم أخرى شبيهة من وجهة نظر عمليّة . أمّا نحن كممثّلي أتباع الدين فلا يمكننا أن نتّخذ هذا الموقف ، أي وجهة النظر العمليّة فقط . فإنّنا نتكلّم على الحقيقة . ولا يكفينا تجاه أصناف الظلم الكثيرة في العالم أن نطالب بالعدالة من وجهة عمليّة فقط ، كما يفعل أصحاب السياسة ، ولا أن ننشر مقرّرات مختلفة

تؤخذ في اجتماعاتنا . فإنّ مهمّتنا الكبرى هي أن نشرح للناس ونجعلهم يختبرون لماذا العدل هو حقيقة وأيّ نوع من الحقيقة . وهكذا يمكننا أن نصل إليه ، إن استطعنا أن نجعل أناسًا آخرين يقتنعون بهذه الحقيقة .

وأنا شخصيًّا أودّ أن أوافق على ما جاء ذكره آنفًا ، أيّ أنّ مهمّتنا السياسيّة كممثّلين للأديان العالميّة تذهب في اتجاهٍ آخر ، غير الذي يُناط عادةً بالمهمّة السياسيّة . فمهمّتنا كممثّلين للإسلام وللمسيحيّة تقوم بأنّه يجب علينا أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا ، قبل أن نوجّه الكلام إلى الآخرن : هل وكيف يمكننا كمؤمنين أن نبلغ إلى ذلك الاختبار الجديد للحقيقة ، وذلك الاختبار للقيم الذي جاء ذكره ؟ هل يمكننا اليوم حقًّا على أساس عقيدتنا أن نحصل على اختبار صحيح للقيم ، أم لا ؟ فإن أدّى بحثنا في هذه القضيّة المهمّة إلى نتيجة مُرضية ، عنى ذلك أنّنا أحرزنا خطوة كبيرة نحو إيجاد حلّ للقضيّة التي ذكرناها في مطلع هذا العرض ، أي قضيّة ضياع القيم والمعايير الذي يقف حاجزًا كبيرًا في طريق البشريّة نحو المستقبل .

هذه بعض الأسئلة التي أودّ طرحها للمناقشة .

أسئلة ومداخلات

بمَ تقوم حصرًا أزمة القيم الحاضرة ؟

بوتس (Potz) : أودّ أن أستفزّ قليلاً . أصحيح أنّ عصرنا الحاضر فَقَد القيم والمعايير ؟ ونحن المسلمين والمسيحيّين ، عندما نُقِرّ العزم على إلقاء دروس على العالم ، ألا نصطدم بمشكلة المصداقيّة ؟ فإنّه على الأقلّ في تاريخ أوربّا ، لم تكن الأزمنة المشبعة بالقيم المسيحيّة هي أفضل الأزمنة . فلذلك أرى أنّ علينا أن نكون حذرين في استعمالنا هذا الدليل . ففي القرون الوسطى قامت الجماعات المسيحيّة بالحروب الصليبيّة . وكان عندنا أيضًا في القرن العشرين مجتمعات ذات قِيَم كاذبة . فعندما نتوجّه اليوم إلى الشبيبة ونقول لهم : قد فقدتم القِيَم ، نلقى الجواب : أيّ قِيَم ؟ هل هي القيَم التي أدّت إلى الحرب العالميّة الأولى والثانية ؟ في هذا يكمن طبعًا نوع من القضايا المعلّقة بين الأجيال ؟ فلذلك أنا على شكّ ولست متشائمًا بالنسبة إلى ثقافتنا في ما يتعلّق بضياع القيم والمعايير في العصر الحاضر . عندي أنّ لدينا قيَمًا جديدة . أعني بذلك خصوصًا ما نلاحظه اليوم من الاهتمام الشديد بتحقيق مفاهيم حقوق الإنسان . وهذه مُشبعة بالقيَم إلى حدٍّ بعيد . لدينا إذن في مجتمعنا قيَم كثيرة علينا أن نحقّقها في واقع الحياة . أعني الآن خصوصًا حقوق الإنسان ، وعلينا ، مسيحيّين ومسلمين ، كما هي الحال بالنظر إلى الآخرين ، أن نتّخذ موقفًا حيالها .

شبستري : أنا أوافق أنّ الناس عندما يذكرون نقصانًا في القيَم اليوم ، كثيرًا ما يعنون أنّ قيَم الماضي ضاعت ويجب إنعاشها . لم أعنِ مثل هذا في عرضي . في الواقع قاد الكثير ممّا كان يُعتَبَر قبلاً قيمًا ، إلى حروب وكوارث . نقصان القيم عندنا هو بالعكس قضيّة نظريّة ، ويقوم بأنّا لا نستطيع تبرير القيم تبريرًا صحيحًا . هذه صعوبتنا في نطاق الأخلاقيّات والفلسفة الأخلاقيّة . ليس لدينا أساس ثابت للقيَم . ومع ذلك لا يمكن أن نكتفي بموقف عمليّ فقط ، نحن أتباع الأديان . فإنّ الأمر عندنا قضيّة الحقيقة ، وبذلك قضيّة القيَم أيضًا . أجل ، لدينا اليوم قيمٌ كثيرة . ولكنّنا لا نعيش إلاّ بتحفّظ في مجال هذه القيم ، ونشعر بصعوبة في التعامل معها . وهذه الصعوبة تعود في نظري إلى مشكلة تبرير . فما أبحث عنه الآن هو التغلّب على صعوبة التبرير هذه عن طريق الاختبار . فإنّي أرى أنّ قضيّة تبرير القيم هي في الحقيقة قضيّة اختبارها . فالمشكلة اليوم تكمن عندي في غياب اختبار القيم .

خوري: عندما قيل إنّها تنقص اليوم قيَم أساسيّة ، فسؤالي هو : هل تنقص القيم عينها أم تنقص إمكانيّة اختبارها في الحياة الواقعيّة ؟ فما هو المهمّ ، في نظر البروفسّور شبستري ، حتّى تعود الصحّة إلى مجتمعنا ؟

السؤال الثاني هو هل علينا أن نخترع القيم مجدّدًا ، أم الأمر استنباطها مجدّدًا من كنْز تراثنا الخاصّ ، وذلك لكي تُقبَل مرجعًا ناقدًا ذا فعّاليّة ، وتصحيحًا لمساوئ المجتمع والسياسة . فإن أردنا اختراعها

مجدّدًا ، فهذا لا يطرح سؤال مصداقيّتها وحسب ، بل أيضًا السؤال عن مصدر إلزاميّتها .

هل القيم مفقودة ، أم المقدار الصحيح ؟

غابرييل (Gabriel) : لقد استخلصت من ذكر ضياع المعايير شيئًا آخر ، هو ضياع المقدار الصحيح . ففي الفلسفة اليونانيّة المتداولة تدلّ قيمة المقدار على الصفة الإنسانيّة الخاصّة . والعكس هو فقدان المقدار ، وذلك هو في الوقت نفسه الظلم . وهنا يكمن في رأيي نقصٌ أساسيّ في ثقافتنا . فما تنوّه به الألعاب الأولمبيّة من الوصول إلى " أعلى ، وأسرع ، وأبعد " ، أضحى نوعًا ما شعار ثقافتنا والعالم كلّه . وهذا يقود إلى فقدان الصفة الإنسانيّة . وهو يناقض أيضًا تقليد الأديان . فبقدر ما ينتصب الإنسان أمام الله ، يجد مقداره الحقّ . لستُ متشائمة بحيث أؤكّد أنّ عصرنا خالٍ من القيم . ولكنّي أرى هناك نقصًا في العلم الخاصّ بالإنسان وهو معرفة المقدار الصحيح .

شبستري: ما قصدته ليس هو المقدار ، بل المعيار . ومع ذلك فأنا أوافق على ربط القضيّة التي طرحتُها بمفهوم فقدان المقدار الصحيح .

معرفة الاختبار وإمكانيّة الإدلاء به

ميهجيازغان (Mihçiyazgan) : من المؤثّر جدًّا أن تكون في

بدء ندوتنا قد وردت إشارة إلى مسألة الحقيقة في مجال البحث عن الاختبار . هذا يبدو لي في الواقع أمر مهمّ جدًّا ، إذ إنّ البروفسّور شبستري يربط ذلك في بادئ الأمر بالقدرة على الإقناع . ولذلك أودّ تعقيبًا على ما قالته الزميلة غابرييل ، أن أتساءل كيف يمكنني على الإطلاق أن أتوصّل إلى اليقين بأنّي حصلتُ على اختبار وأستطيع أن أدلي بذلك . أوافق على الرأي القائل – بأيّ عبارةٍ كانت – بأنّ هذه مشكلة أساسيّة في عصرنا . ولكنّي لا أرى ذلك في ضياع القيم والمعايير ، ولا في فقدان الحقيقة ، بل بالأحرى في صعوبة الحصول على اختبار على وجه الإطلاق والتمكّن من عرض هذا الاختبار عرضًا مقنعًا . وأختم مداخلتي بسؤالي : هل يمكن أن نتصوّر معيارًا لاختبارٍ لا يكون فقط اختباري الشخصيّ ؟

شبستري : ليس عندي معيار عامّ للاختبار يرضى به ويتّخذه الجميع . يمكنني فقط أن أقول : عندما تدور مثلاً مداولة جدّيّة يشعر فيها كلّ مشترك أنّ الموضوع ليس مجرّد موضوع فلسفيّ ، بل له أيضًا أهمّيّة وجوديّة ، عندها أستطيع أن أقول إنّ الموقف يجلب مثل هذا الاختبار . فهو يتخطّى المجادلة الفكريّة الفلسفيّة التي تظلّ نظريّة محضة ولا تعنيني في إنسانيّتي ووجودي .

إلى جانب النواحي الدينيّة يجب اعتبار النواحي العمليّة

صالحة محمود: أكّدتَ ، أيّها السيّد البروفسّور شبستري ، أنّ هناك نقصانًا في القيم والمعايير . وطرحتَ السؤال كيف يمكننا

الوصول إلى قيم جديدة . أَنتوجّه لهـذا الغـرض إلى تـراث عقيدتنـا أم علينا أن نتوجّه إلى مصدر آخر ؟ ومثـل هـذا السـؤال يكـوّن تحدّيًـا ، خصوصًا لمن يذهب إلى أنّ أبواب الاجتهاد قد أُغلقت . هذا ما يجب علينا أن نفكّر فيه مليًّا .

ولكنّي أوافق على ما أورده البروفسّور بوتس : لا تنقصنا القِيم ، لدينا الكثير من القَيم . السؤال هو : أيّ نوع من القَيَم ؟ وليس الأمر أن يكتشف الزعماء الروحيّون وعلماء الدين هـذه القيـم ويمحصوهـا ثمّ يُدلوا بها إلى أصحاب السياسة . الأمر هو أن نتوصّـل إلى إدخـال الجماعات البشريّة والبشريّة كلّها في هذا المسار . فإليهم يجب إيصـال هـذه القيـم ، وهـم يجـب أن يُدعَـوا لأن يبحثـوا معنـا ويجـدوا القيـم الأساسيّة ، أيًّا كان مصدرها ، أكان دينيًّا أو روحيًّـا أو أخلاقيًّـا ، أو علمانيًّا ، أو ديموقراطيًّا أو عمليًّـا . فإنّنـا لا يسـعنا أن نُغفـل النواحـي العمليّة لحياتنا . وحقوق الإنسان ترتكز على مبادئ عمليّة . وفي هذا كلّه لا نستطيع أن نتخلّى عن تراثنا الدينيّ ، وهو في قـدر كبـير جـزءٌ من خبرتنا العمليّة .

ليس هناك نقص في القيم بل في اختبار القيم

شبستري: يتبيّن لي أنّ مفهوم " القيم " الـذي استعملته ، ربّمـا أُسيء فهمه . فأنا لا أؤكّد أنّه ليس عندنا اليوم قيم ، بل أتحدّث عـن نقص في اختبار القيم . وإن قلتُ إنّه ليس عندنا اليوم قيم ، فأنا أعـني بذلك أنّه ليس لدينا قيم تؤثّر فينا تأثيرًا عميقًا وتحثّنا علـى الأخـذ بهـا في نطاق وجودنا . لا أودّ هنا أن أتكلّم علـى " يقـين " ، لأنّ اليقـين

حال نفسيّة تقوم وتتلاشى . أمّـا أن تسـتولي علينـا القيـم ، فهـذا مـا ينقصنا في رأيي .

هنـاك قـدرٌ كـافٍ مـن القيـم تـرد في الكتـب ويتحـدّث عنهـا أصحـاب السياسـة ويتجـادلون فيهـا . ولكـنّ هـذه القيـم بحاجـة إلى أساس ثابت ، وهذا ما ينقـص . لذلـك أتحدّث عـن اختبـار القيـم . فنحن نعيش في زمن يعمّ فيه التساؤل والشكّ حول كلّ شيء ، حتّى فلسفيًّا . وأنا أقبـل موقفًـا عمليًّـا ، ولكنّـه لا يكفـي وحـده . فنحـن كأتباع دين بحاجة إلى أكثر من موقف عمليّ ، حتّـى في اللاهـوت . فإنّا عندما نتكلّم علـى ا لله ، نتكلّـم علـى الحقيقـة ، وهـذا أبعـد مـن موقـف عمليّ . لذلـك يجـب علـى أخلاقيّاتنـا أن تتخطّـى الموقـف العمليّ ، ولو كنتُ أوافـق علـى أنّ أصحـاب السياسـة يحتـاجون إلى موقف عمليّ . هذا مقبول ، ولكنّنا نحتاج في نظري إلى ما هـو أبعـد من ذلك .

أوت (Ott) : أكـون شـاكرًا إن ذكـرتَ قليـلاً كيـف تتصـوّر العلاقة بين اختبار ا لله واختبار القيم الذي تتحدّث عنه . كيف يمكـن التوفيق بين هذين الطرفين ؟

شبستري: ليس لديّ شرح فلسفيّ لهذه المسألة المهمّـة . ولكنّـي مقتنع بأنّ ا لله يختبره بعض الناس كمصدر لجميع القيم المهمّة ، أي أنّ الإنسـان يشـعر في نفسـه بـأنّ ا لله يخاطبـه . كـأن يطلـب منـه إقامـة العدل . أمّا أن يمكن بناء أنظومة على أساس هذا المطلب ، فهـذا أمـر

آخر . وأنا لا أؤكّد ذلك . أمّا القضيّة فهي أنّ الإنسان يمكن أن يشعر بأنّ الله يخاطبه ويطلب منه مثلاً أن يجاهد في سبيل العدالة في العالم .

إنّ غرض المحاضرة يتعلّق بالقصد الأصليّ لمشروع الحوار هنا

بشته (Bsteh) : أودّ هنا أن أشير إلى المقصد الأصليّ لجهودنا ، وقد عبّر عنه الدكتور موك (Mock) ، كسياسيّ ومسيحيّ مؤمن لدى افتتاح مؤتمرنا الأوّل . " وقبل كلّ شيء جهدنا في عقد هذا المؤتمر المهمّ ، لأنّ التعاون الدوليّ لا يجوز أن يتركّز فقط على الأحداث اليوميّة . إنّ مهمّة السياسة هي طبعًا أن توجد حلولاً للمشاكل اليوميّة الملحّة ، وإلاّ فلا فائدة منها . ولكن واجب كلّ سياسة أن توجّه انتباهها إلى القضايا الأساسيّة في الأخلاق والناحية الإنسانيّة ، وإلاّ خسرت موهبة فتح آفاق جديدة ، وأمست سياسة بلا فسحة أمل " [١].

[١] ورد في كتاب " سلام للبشر. المسيحيّة والإسلام ينظران إلى السلام في أسسه ومشاكله وأبعاده المقبلة " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ٣) ، طبعة ثانية ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ١٩٩٨، ص ١٧ .

العدل كتَحَدٍّ رئيسيّ للقرن الحادي والعشرين

إنغبورغ غابرييل (Ingeborg Gabriel)

كان القرن العشرون عصر تحوّل جسيم في جميع قطاعات التعايش البشريّ . من علاماته التقدّم بنتائجه الإيجابيّة والسلبيّة ، وقد بدّل الحياة تبديلاً جذريًّا . والقرن الحادي والعشرون يواجهنا بتحدٍّ يطالبنا بأن نعطي هذه التطوّرات معناها وناحيتها الإنسانيّة . وقد عبّر عن هذا تعبيرًا دقيقًا المفكّر الدينيّ والباحث الكبير تيّار دي شردان : " التقدّم يعني أن نصير أكثر إنسانيّةً ، وإلاّ فلا يعني شيئًا " [١] . وأنّ الوعي الثقافيّ والدينيّ الجديد الذي يتطوّر بأنواع مختلفة في عصرنا ، يوافق هذا البحث عن إسباغ صيغة إنسانيّة على عالمنا السالك في مجرى التحوّل .

[١] من مقال له غير منشور ، P. Teilhard de Chardin, *Sur le progrès* ، ورد النصّ في :

Th. Broch, *Das Problem der Freiheit im Werk von Teilhard de Chardin*, Mainz 1977, 326.

١. العدل كأساس التعايش البشريّ

العدل هو الصفة الرئيسيّة للتعايش البشريّ انطلاقًا من الأسرة ومرورًا بالشعوب والأديان حتّى الجماعة العالميّة . فبدون الاستعداد لتحقيق العدالة والقدرة عليه ، تكون هذه الجماعات على المدى البعيد مهدّدة في كيانها . والتحديد المتداول للعدل في الفلسفة اليونانيّة هو " أنّ كلّ إنسان يجب أن يحصل على ما يحقّ له " . لا يسعني هنا أن أتطرّق إلى الاعتراضات الناقدة التي وردت ضدّ هذا التحديد لمفهوم العدل . وأهمّها أنّ ما يحقّ للفرد قد اختلفت فيه الآراء والتحديدات باختلاف الثقافات والحِقَب . وهذه الاختلافات بالنسبة إلى الزمان والمكان تنكشف اليوم بنوع أوضح من جرّاء قيام وعي ثقافيّ جديد . ومع ذلك ففي عصرنا الحاضر المتّصلة أجزاؤه في شبكة الاتّصالات تضحي هذه الاختلافات في فهم العدل من باب الضرورة موضوعًا للحوار .

والناس المنتمون إلى ثقافات وأديان مختلفة يواجههم السؤال : أيّ المناهج المختلفة والإيديولوجيات والمؤسّسات تستطيع أن تقدّم حلولاً عادلة . والسؤال يتضمّن أنّ هناك بالفعل خيرات ماديّة وغير ماديّة يحقّ لكلّ إنسان كإنسان أن يحصل عليها ، وأنّ العدل أكثر من تصوّر نسبيّ أو شخصيّ ، ولو اختلفت الآراء حول المضامين والحلول . فلكي يتمّ إيجاد منطلقات للحلول يجب أن تقوم حولها مناقشات جدّيّة خالية من المطالبة بالمطلقيّة والتنصّل الإيديولوجيّ . ومع ذلك فهذا لا يكفي ، فإنّه يجب فوق ذلك قيام الاندفاع المبدئيّ الرامي إلى

تحقيق عدالة أكبر . وهناك حول هذا الغرض الرئيسيّ اتّفاق راهن بين الديانات التوحيديّة والتقاليد المتعلّقة بطلب الأنسنة التي نبعت في عصر الأنوار الأوربّيّ . وهذا الاتّفاق العريض حول المبدإ هو في نظري مبعث أمل ، مهما اختلفت التصوّرات الواقعيّة للعدالة طبقًا للقرائن الثقافيّة والدينيّة المختلفة . وفي هذا الوقت عينه تكمن سانحة مؤاتية للقيام بنقاش بنّاء وتسابق سلميّ في سبيل إيجاد حلول تليق بالإنسان لمشاكل عالمنا الكثير التنوّع .

وعليه فإنّ النواحي الآتية هي رئيسيّة :

- هناك خيرات ماديّة وغير ماديّة هي من حقّ كلّ إنسان في هذا العالم لكونه إنسانًا لكي يستطيع أن يعيش بكرامة ويكتمل فيصير ذلك الشخص الفريد الذي عليه أن يبلغه وفقًا لإرادة خالقه .

- العدل أساس التعايش البشريّ بجميع أبعاده . وهو يفرض وجودَ مقاييس أخلاقيّة لا يجوز الانتقاص منها وتوزيعًا مطابقًا للخيرات المتوفّرة .

- وهذه المقاييس التي لا يجوز الانتقاص منها ، وتوزيع الخيرات وما يرتبط به من التكاليف الأخلاقيّة ، تتّخذ في الحقبات والثقافات المختلفة أشكالاً مختلفة ، وهي بالتالي غير ثابتة . ولكنّها في الوقت عينه تصلح لأن تكون موضوع حوار بين الأديان والثقافات . ففي عصر التغيّرات المندفعة وتقارب أجزاء العالم تتّضح الأهمّيّة الخاصّة العائدة إلى هذا النقاش حول تحديد الأوضاع وفقًا للعدالة . واندفاعه يجب أن يطابق اندفاع التقنية والاقتصاد ، لكي يمكن استخدام هذه التطوّرات استخدامًا مفيدًا .

٢. الإيديولوجيات النابعة من العَلمانيّة والعدالة

يجـوز هنـا التذكـير بـأنّ العدالـة هـي أيضًـا هـدف تلـك الإيديولوجيات العلمانيّة التي وسمت بطابعها تاريخ أوربّا والعـالم منـذ القرنـين التاسـع عشـر والعشـرين . فتـبرير موقـف الماركسـيّة وقـوّة اندفاعها يكمن في أنّها ، بعد كفاح الطبقات والثـورات ، تَعـد بقيـام مجتمع عادل لا طبقة فيه . والليبراليّة تطالب بعدالة سياسـيّة في شـكل حقوق الإنسان ، حقوق الحريّة والمشاركة ، أي بدولة القانون والحقّ والديموقراطيّـة ، والعدالـة الاقتصاديّـة . وهـذه العدالـة يجـب تحقيقهـا بفضل السوق العالميّ الحرّ ، كأحسن وسيلة إلى أفضل تـأمين لتوزيـع الخيرات . فأحلام العدالة الماركسيّة تبدو في نظر التاريخ تجربة تاريخيّة مأسويّة ، هدمـت حيـاة الملايـين ، وتركـت أثـرًا سـلبيًّا ينـدّد بفكـرة الوصول إلى توازن اجتماعيّ عادل عن طريق التدابير السياسيّة . ومن ناحية أخرى فإنّه من باب الأحلام أن تدّعـي الليبراليّـة تحقيـق العدالـة بواسطة قوى السوق . فإنّ السوق الحرّة تنقصهـا – وفي هـذا يكـون نقدُ الماركسيّة لهـا علـى حقّ – بنيـة تـوازن تمنـع مـن تكـدّس الغنـى والمدخول ومن التفاوت المتزايد في توزيع الخيرات . هـذا مـا يوضحـه التـاريخ وتفـاقم الفـرق بـين الأغنيـاء والفقـراء في عشـرات السـنين الفائتة . أمّا قوّة الليبراليّـة فتكمـن في أنّ فكـرة الحرّيّـة السياسـيّة الـتي تجسّمت في حقوق الإنسان وبناء مؤسّسات موافقـة لهـا ، قـد تكـوّن عاملاً لتصحيح الميول الجانحة إلى إقامة عدم مساواة متزايدة . ولكـنّ هذا يتطلّب جهدًا فاعلاً من جهة الذين يعنيهم الأمر .

٣. نتائج بالنسبة إلى العصر الحاضر

ماذا ينتج من هذا العرض بالنسبة إلى قضيّة تحقيق العدالة كأساس للتعايش على الصعيدَين الوطنيّ والدوليّ ؟

إنّا بحاجة في بادئ الأمر إلى تحليـل واسـع للوضـع لتحديـد قيمـة مقدّرات الوسائل القانونيّة والبنيويّة الموجودة . هذا يعـني بالنسـبة إلى مؤمـني الأديـان أن يُقـرّوا بـأنّ هـذه الأنظمـة ، وإن كـان مصدرهـا عَلمانيًّـا ، يمكنهـا أن تسـاهم في إقامـة نهـج إنسـانيّ في العـالم يوافـق مشيئة الخالق . فمأسـاة الماركسـيّة ، ومثلهـا الإيديولوجيـات الثوريّـة المسيحيّة أيضًا ، هي أنّها ترفض جذريًّا النظام القائم وتسـعى تكـرارًا إلى الإطاحـة بـه بوسـائل العنـف . هـذا يصـحّ خصوصًـا بالنسـبة إلى حقوق الحرّيّة والمشاركة في الليبراليّة السياسيّة . ولكـنّ التغلّـب علـى الشـقاء والفقـر ، أي تحقيـق حقـوق الإنسـان الاجتماعيّـة ، هـو مـن الشروط التي لا غنى عنها للحصول على تعايش سلميّ . هذا يعني أنّ إنجاز حقوق الحرّيّة والمشاركة يجب أن تُزاد عليه إقامة نظام اقتصـاديّ عالميّ يستحقّ هذا النعت . فكمـا أوضـح الهنـديّ أ. ك. سـين الحـائز على جائزة نوبل ، إنّ حقـوق الحرّيّـة هـي قيمـة بحـدّ ذاتهـا [٢] . وإلى ذلك فإنّ حقـوق الحرّيّـة وحقـوق الإنسـان الاجتماعيّـة ، كمـا أكّـد مؤتمر حقوق الإنسان في فيينّا سنة ١٩٩٣، لا تتجزّأ . فإقامة حقـوق

---

[٢] راجع :

A. K. Sen, *Development as Freedom*, Oxford University Press, 1999, 54-87.

الإنسان الاجتماعيّة ، أيّ إشباع الحاجات الأساسيّة لجميع الناس أينما عاشوا ، هي القاعدة الثانية التي يرتكز عليها النظام الدوليّ . والتحدّي الذي يواجه عصرنا يفرض أن تُبذَل كلّ الطاقات البشريّة الخلاّقة المتوفّرة للوصول إلى هذا الهدف . فما هي الآليّات المؤسّساتيّة اللازمة للوصول إلى توزيع جديد للخيرات المادّيّة ؟ وأيّ شكل من أشكال الحياة يوافق واقع محدوديّة الخيرات والمقدّرات الطبيعيّة ؟ وكيف يمكن ضبط نهم الإنسان في تكديس ما يملك ؟ هذه هي القضيّة المصيريّة في القرن الحادي والعشرين . وقد يبدو من باب الأوهام الوصول إلى حلّها تجاه تفاوت القوى في النطاق الشامل ، ونفوذ الإيديولوجيا الاقتصاديّة الليبراليّة الجديدة والتيّارات الأصوليّة الانعزاليّة . ومع ذلك فهذا هو الطريق الإنسانيّ الوحيد ، وهذا هو الطريق الدينيّ الوحيد إلى إقامة تعايش سلميّ وبشريّ .

بدون جهود مشتركة من قبل الأديان ، لا سيّما الأديان التوحيديّة التي هي بمقتضى أُسسها ملتزمة بإقامة العدل ، لا يمكن القيام بهذه المهمّة . لا سيّما أنّ العدل لا تمكن إقامته استنادًا إلى المؤسّسات فقط ، فهو ينبت بالأحرى من موقفٍ حِيال العدل ، على الناس جميعًا ، كلّ بمفرده ، أن يختاروه ويعتنوا به . وهو يشترط أنّا نعلم أنّ علينا واجبات تجاه الله وأنسبائنا في البشريّة ، وأنّ قيمتنا ككائنات بشريّة مرتبطة بإتمام هذه الواجبات . فالعدل أكثر من قضيّة تتعلّق بالفهم والتقنية . فتعايش البشر يحتاج إلى أناس عندهم استعداد وكفاءة للاعتراف بالآخر كشخص له مثل ما لهم من الحقوق ، ويعرفون – كما يوضحه الكتاب المقدّس والقرآن بطريقة متماثلة –

أنّهم مسؤولون شخصيًّا عن تحقيق العدالة . ولكن هذا الانطلاق من الشخص تراه مهملاً إلى حدّ بعيد في تفكير يتوجّه قبل كلّ شيء نحو المؤسّسات والحقوق .

فتوضيح ذلك ومساندة الموقف الفرديّ تجاه العدالة هما من مهمّات الأديان الأوّليّة ، إذ إنّ هذا أساس تطوير حلول جديدة عادلة في عالم يدور في دوّامة التحوّل السريعة . ولقد أقرّت ذلك أيضًا جهات غير دينيّة . فنحن نقرأ في دراسة الخبراء الدوليّة " نحن جيران في تيّار العولمة " (أوكسفورد ١٩٩٥) [٣] : " إنّ أهمّ تغيّر يطرأ على الناس يتبيّن في نظرتهم إلى العالم . فإنّا ولو بدّلنا دراساتنا ومكان عملنا وجوارنا ، بل أيضًا بلادنا وقارّاتنا ، فقد يبقى كلّ شيء على حاله . أمّا إن نحن غيّرنا نظرتنا إلى العالم ، فعندها يتغيّر كلّ شيء : أولويّاتنا ، وقيمنا ، وأحكامنا ، وطموحنا . ففي تاريخ الأديان كانت دائمًا هذه الثورة في التصّورات تأتي بحياة جديدة (...) ، وبتجوّل في القلب ، وبتوبةٍ مكّنت الناس أن يروا العالم بأعين جديدة ، ويفهموه بقلب جديد ، ويعكفوا بقدراتهم على رعاية أشكال حياة جديدة " . – فموقف العدالة ، إن لم يُرَد أن ينضب ، يجب أن يتغذّى من ينابيع أعمق ، ينابيع " روحانيّة العدالة " ، وعلاقة الفرد با لله .

وهناك في الوقت نفسه حاجة إلى الانتقال من الموقف الداخليّ

---

[٣] راجع :

The Commission on Global Governance (Ed.), *Our Global Neighbourhood*, Oxford University Press, 1995, 47.

إلى نطاق الواقع طبقًا لمقتضيات الوقت الحاضر ، أي في مجتمع يزداد تعدّدًا على الصعيد الوطنيّ والدوليّ . فالجماعات غير الحكوميّة التي لا تنتمي إلى طائفة معيّنة لها في ذلك دورٌ هامّ . لننظر مثلاً إلى الحركات النسائيّة – وهذا يصحّ في كثير غيرها – . فجماعات النساء هذه لها أثرٌ في الرأي العامّ وفي توجيه السياسة ، وهدفها إزالة الإجحاف بحقّ النساء وفتح الباب لهنّ للاشتراك الكامل في الحياة الاجتماعيّة . فالجماعات غير الحكوميّة تجمع قوى الأفراد الذين يجاهدون في سبيل العدالة وتجعل أصواتهم مسموعة على الصعيد السياسيّ .

ويجدر بنا أن نتساءل كيف يمكن الأديان أن تبذل جهودًا أكبر في هذا السبيل ، لكي تضطلع بطريقة أفضل بمهمّتها بأن تعمل لصالح مستقبل البشر ومن أجل ملكوت الله . ثمّ من الضروري أن يعمل المؤمنون في ميدان السياسة ، ويشتركوا في صياغة أشكال البُنى والمنظّمات الوطنيّة والدوليّة . فما هو الإسهام الذي يمكن ويجب أن تقدّمه الأمم المتّحدة ، ومجموعة البنك العالميّ الخ... لبناء نظام دوليّ عادل ؟ وأيّة بُنى يجب إيجادها للبلوغ إلى معاهدة اجتماعيّة جديدة عالميّة ؟ فنحن ، بالنظر إلى هذه الأسئلة وسواها ، بحاجة إلى مواقف عمليّة من قبل فئات دينيّة . وهذا يقتضي وجود الاستعداد للتعاون مع جميع الذين يعملون في سبيل إقامة العدالة . والقضيّة هي إيجاد أفضل الحلول الإنسانيّة ، ومكافحة الأنانيّة والطمع والإيديولوجيات التي تستعبد الإنسان .

والمؤمنون يدفعهم في هذا المجال علمهم بأنّ العدالة هي في الوقت عينه الغاية القصوى الأخرويّة للتاريخ . فيكمّل الله العدل ، الذي

يظلّ دومًا ناقصًا في هذه الدنيا إذ يخلق " سماءً جديدة وأرضًا جديدة ، يسود فيهما العدل " (٢ بطرس ٣: ١٣) . هذا يَقينا من التعصّب في أمور العدالة واستعمال العنف ، كما يحمينا من الفشل الذي يرضى بالأوضاع السائدة . وهو في الوقت عينه أقوى دافع لطلب " ملكوت الله وبرّه " (أو عدله) (متّى ٦: ٣٣) ، أيّ لبذل جميع القوى لتحقيق تلك العدالة التي تحتاج إليها البشريّة لتؤمّن بقاءها في القرن الحادي والعشرين .

أسئلة ومداخلات

هل هناك عدالة للجميع ؟

خضر : ينتابني انزعاج عندما أسمع بعض الأوساط الدينيّة تتكلّم في موضوع العدل . هل تؤمن الأديان التوحيديّة حقًّا بأنّ هناك حقوقًا متساوية لكلّ إنسان ؟ هل يؤمن اليهوديّ مثلاً بأنّ عليه أن يُقرّ لغير اليهود ، الغوييم ، بالحقوق عينها التي يُقرّ بها لليهود أتباع دينه ؟ ألا يؤمن المسلم أو الإسلام في نظريّته أنّ هناك عدالة تحقّ للمسلمين وعدالة أخرى تحقّ للمسيحيّين ، وعدالة أخرى لغيرهم من أتباع أديان أخرى ؟ ألم يظنّ الكاثوليكيّون اللاتين حتّى في القرن التاسع عشر أنّ من واجبهم أن يؤكّدوا – كما حدث سنة ١٨٦٤ في الفهرس (Syllabus) الذي نشره البابا بيوس التاسع – أن ليس هناك من حرّيّة في مجال القضايا الدينيّة وبنوع عامّ من حرّيّة للفكر ؟ وعندما نُقرّ رسميًّا شرعة حقوق الإنسان ، ألا نفعل ذلك في الواقع بشيء من التلاعب والالتباس ؟ وبعبارة واحدة : هل نؤمن حقًّا أنّ هناك عدالة جذورها في الله وتنبع منه فتصحّ بالقدر عينه بالنسبة إلى كلّ إنسان ؟

غابرييل : قد يكون عرضي جاء متّسمًا بطابع تناغميّ . ومع ذلك فإنّي من وجهة نظر مسيحيّة أراني ملتزمة بالتحدّث عن عدالة شاملة ، عن عدالة ندين بها لكلّ إنسان ، حتّى لأعدائنا ، وإن كانت

هذه العدالة الأخيرة أقصى ما يحقّ للناس علينا . وفي هذا المضمار يجدر بنا أيضًا أن نتكلّم على العلاقة بين العدل والمحبّة ، فأين ينتهي العدل وتبدأ المحبّة ؟ وكذلك القول من وجهة نظر تاريخيّة في السؤال لماذا يصعب في النطاق الدينيّ إلى هذا الحدّ أن يُفسح المجال الموافق لفكرة حرّيّة الرأي والتفكير . ولكن لا يتّسع المجال هنا للخوض في ذلك .

ويبقى أنّ تحدّيًا كبيرًا يواجه كلّ فهم للعدالة ، وهو الواقع المعروف بأنّنا ، وإن لم يحصل ذلك على الصعيد الفكريّ والنظريّ ، لدينا من الناحية الوجوديّة تصوّرات أخلاقيّة تنتمي بالأحرى إلى جماعتنا الخاصّة . هذا يسمّى " الأخلاقيّات الداخليّة " . ولذلك يفرض الواقع أن ننطلق من أنّه على هذا الصعيد الوجوديّ سيظلّ إيجاد شكل شامل لهذا المفهوم دائمًا وفي جميع الأزمنة تحدّيًا كبيرًا .

حول التحوّل في فهم الماركسيّة

خيدوياتوف : لي بعض الملاحظات حول مفهوم الماركسيّة . في عصر التحكّم السوفياتيّ كانت الماركسيّة كما هو معروف أداة للتمويه عن الأوضاع الحقيقيّة . ولكن يجب أن نميّز ، ابتداءً من القرن التاسع عشر ، بين الماركسيّة في منتصف القرن والماركسيّة في آخره . فبينما كانت دكتاتوريّة الشعب عند ماركس في منتصف القرن التاسع عشر موجّهة إلى مراقبة الشعب ودرء الشطط من قبل الحكومة ، صارت دكتاتوريّة الشعب عند لينين تحكُّم طبقة معيّنة تحكّمًا مطلقًا لا رادع له ولا يخضع لقانون . والدكتاتوريّة عند

ماركس صارت لاحقًا إيدولوجيا الاشتراكيّين في ألمانيا ، فيما أضحت ، كما أرادها لينين ، قاعدة التطوّر السياسيّ في الاتّحاد السوفياتيّ .

كلمة أخيرة بعد في المقولة الماركسيّة بأنّ الدين أفيونٌ للشعب . فالأفيون قد يستعمل أحيانًا كدواء ، وقد يكون أحيانًا مبعث أذى . فطالما كان الدين مجرّد اقتناع شخصيّ عند الإنسان ، كان دواء للشعب . أمّا إن حُوّل إلى إيديولوجيا سائدة ، فعندها يمكن أن يحدث ضررًا عظيمًا .

غابرييل : لم يكن غرضي أن أتحدّث عن الماركسيّة إجمالاً ، بل أن أشير إلى أنّها كانت تحمل في طيّاتها توقًا إلى إقامة العدل في الشعب . ولكنّ المأساة حدثت ، عندما أفضى الأمر إلى تطبيق مفهوم خاطئ تمامًا للعدالة في تكييف العلاقات الاجتماعيّة . ولا يسعني في هذا المجال هنا أن أتوسّع في ذلك . على كلّ حال قلت في محاضرتي كم يستطيع مفهوم خاطئ للعدالة أن يكون موبقًا . ومهمّتنا هنا عليها أن تكون محاولة في الحصول على فهم للعدالة يطابق الإنسان حقًا ولا يعبّر عن احتقار للإنسان .

العدل تجاه المساواة والفروق بين الناس

خوري : القضيّة هنا هي بلا شكّ قضيّة إيجاد تحديد أدقّ لمفهوم العدل . وعندي أنّه يجب التمييز بين مفهومين . فهناك الإنسان عمومًا ، وهناك البشر في أوضاعهم الواقعيّة الخاصّة . فالناس بصفتهم

بشرًا بنوع عامّ متساوون بالنسبة إلى الحاجات الأساسيّة ، كما جاء التعبير عنها مثلاً في نصّ حقوق الإنسان ، وهم غير متساوين بالنظر إلى الفرق القائم في مجال حاجاتهم الواقعيّة . فإن اعتبرنا ذلك ، فعلى العدالة أن تؤمّن حاجات البشر على اختلافها في كثير من النواحي . وقد جاء ذكر ذلك في المحاضرة ، حيث وردت الإشارة إلى تحديد العدالة عند أرسطو ، وهي أنّه يجب أن يحصل كلّ إنسان على ما يحقّ له . أمّا ماذا يعني ذلك بالضبط ، فهذا تختلف فيه الثقافات . وفي عالمنا الذي تتقارب فيه الثقافات بنوع أشدّ ، يجب التنبّه لهذه الفروق بين الثقافات ، فلا يجوز تحديد مفهوم العدالة انطلاقًا من ثقافة معيّنة ، بل في نطاق حوار الثقافات .

فهناك إذن صعيدان : الصعيد الأوّل يتمّ فيه الجهد في تأمين الحقوق الأساسيّة للإنسان ، وهذا بطريقة متساوية لجميع الناس . والصعيد الثاني هو صعيد حوار الأديان وحوار الثقافات للوصول إلى تحديد للعدالة يأخذ بعين الاعتبار الفروق الراهنة .

بشته : هناك مثالٌ على المطالبة بعدم فهم العدالة بمعنى المساواة الاعتباطيّة . لقد دار الكلام مؤخّرًا في مجال حقّ النساء الحوامل في الحصول على إعفاء من العمل لمدّة معيّنة حمايةً لوضع الأمّ ، كما هو الحال في النمسا . ففي بعض البلدان قد يُرفض مثل هذا القانون من قِبل بعض الجماعات النسائيّة المتطرّفة ، بحجّة أنّه يجب أن تكون الحقوق واحدة لجميع الناس . فبما أنّ جميع الناس متساوون ، وجب إذن أن تشتغل النساء (كالرجال) حتّى حلول الولادة .

بوتس : في كلّ هذا علينا أن لا نغفل عن أنّه عندما يُعامَل المختلف عن الآخر معاملة غير مختلفة ، يكون هذا التصرّف مخالفًا لمبدإ العدالة . فعندما لا يؤبه للاختلافات ، لا يُصار عندها إلى المساواة في المعاملة . فأن يمكن أن تصير النساء أمّهات وأن يكون لذلك من الضروريّ إقامة أنظمة قانونيّة للوضع ، لا يبرّر الإجحاف بحقّهنّ في مجال آخر .

الأخلاقيّات الداخليّة للبشريّة كلّها

أمّا ما يخصّ " الأخلاقيّات الداخليّة " الذي جاء ذكرها في المداخلات السابقة ، أي أن يطبّق في نطاق الجماعة التي ننتمي إليها مستوى من العدالة أعلى ممّا يحصل بالنسبة إلى أيّ جماعة أخرى قائمة ، فهذا يتضمّن أحد التحدّيات التي ستكون حاسمة بالنظر إلى المستقبل . فعلينا أن نتعلّم أنّ " الأخلاقيّات الداخليّة " تخصّ البشريّة جمعاء . ففي عصر العولمة ليس من بديل لذلك .

حقوق المرأة بحاجة إلى معايير خاصّة

صالحة محمود : ممّا يلفت انتباهي هو ما قيل من أنّ الماركسيّة جاءت تطالب بإقامة العدل ، وأنّ الليبراليّة من بعدها كان لها المطلب عينه ، وكذلك الأمر اليوم في ما يخصّ الحركة النسائيّة . فأنا أتساءل : ألَسنا ، عندما يدور الأمر حول العدل والحقوق وما إلى ذلك ، نستعمل مصطلحات سياسيّة تتعلّق بالحقوق المدنيّة والسياسيّة ؟ ألا يجب ، عندما نتكلّم على حقوق المرأة ، أن نطبّق

نوعًا آخر من المقاييس ؟

غابرييل : هذا السؤال يشغل بالي أنا أيضًا . ففي دورة عقدناها حول موضوع " حقوق المرأة من حقوق الإنسان " ، دار البحث قبل كلّ شيء حول المساواة والفرق . فما هو هدف هذه الجهود ؟ في آخر المطاف أراني في هذا الموضوع أواجه فكرة أرسطو القائلة بأنّ كلّ شخص يجب أن يُفسح له المجال في تطوير إمكانيّاته الخاصّة به .

ويكون السؤال التالي : ماذا يحتاج البشر إليه ؟ وهذا كمّيّة كبيرة من المطالب يتساوى فيها الرجال والنساء . ولكنّ هناك أيضًا مجموعة من النواحي تختلف في نوعيّتها . وقد دلّ المثل الذي أورده الأب بشته واضحة على أنّ الغرض المطلوب ليس هو معاملة جميع الناس بالتساوي مهما كانت الفوارق بينهم . ولكن يجب هنا أن نتوصّل إلى تحديد دقيق ، ولا سيّما في نطاق الحوار بين الثقافات وبين الأديان . وعلى كلّ حال لا نستطيع في الوقت الحاضر أن نؤكّد أنّ ما يعطي النساء كرامتهنّ الخاصّة هو هذا الشيء أو ذاك . ومن الخطإ في رأيي أن نتجاهل أنّا لا نزال في هذا المجال بحاجةٍ إلى الكثير من التفكير الحادّ وتبادل الآراء .

ضرورة النموّ المتواصل ...

مربو (Marboe) : لي عودة إلى المفهوم السلبيّ الذي دعي الإسراف أو إلى ضرورة التصرّف بمقتضى القدر الصحيح ، كمقياس للسلوك الأخلاقيّ . ولكنّ المنهج الغربيّ في الاقتصاد ، ألا يرتكز كلّه

على مفهوم النموّ ؟ وقد أخفق حتّى الآن ما جاء من بديل له كالماركسيّة والشيوعيّة . فبدون نموّ معيّن لا يقوم الاقتصاد ، كما يبدو . هذا على كلّ حال هو الرأي السائد اليوم .

ومفهوم النموّ المثابر

وعليه فوجوب الانضباط في المقدار الصحيح ، والمطالبة بتخطّي القدر الحاصل للتمكّن من المحافظة على هذا المقدار الصحيح ، هذا من باب التناقض الصريح . وفي نطاق هذا التوتّر المشحون بالمشاكل قد يكون ممّا يبعث على الرجاء ما جاء التعبير عنه في المفهوم الذي نشط في السنوات الأخيرة ويُدعى النموّ المثابر . وهذا المفهوم يقرب الاعتراف به في نطاق قوانين البيئة والتعاون الدوليّ ، ولو أنّ محتواه لم يُفصّل بعد . ولكنّه لم يتوطّد بعد في نطاق الحياة الاقتصاديّة المتداولة .

من واجب السياسة الذي لا غنى عنه تأمين الخير العامّ

غابرييل : ليس من السهل إيجاد حلّ للمشكلة التي طُرحت الآن . ولي في ذلك إشارتان . نلاحظ اليوم ميلاً إلى النظر إلى جميع مرافق الحياة البشريّة من الناحية الاقتصاديّة ، ممّا يؤدّي إلى استيلاء التفكير الاقتصاديّ على جميع المجالات . فهل يمكن التصدّي لهذا التطوّر ؟ إحدى الوسائل للوصول إلى هذا الغرض هي تقوية الصعيد السياسيّ ، ولو أنّ الواقع في عصرنا يبيّن أنّ هناك عولمة للاقتصاد وتجزيئًا للسياسة . وعلى كلّ حال فعلى السياسة ، بخلاف الاقتصاد ،

أن تعزّز الخير العامّ وتقيم نظامًا عادلاً لتعايش البشر .

يجب التغلّب على الإسراف عند الأفراد أوّلاً

ولكن يبدو أنّ المشكلة الأعمق كامنة في الأفراد . ولذلك أرى أنّ البروفسّور شبسترّي مُحقّ في مطالبته بالتغلّب على الإسراف أوّلاً عند الأفراد . فالقيم يجب أن تنتعش أوّلاً في ذواتنا وتوصلنا إلى اختبار حيّ لها . ففي تطوّر القيم هذا ، لا في النموّ الاقتصاديّ المتزايد ، يكمن ، بحسب المفهوم الأصليّ للكتاب المقدّس ، أساس الهويّة البشريّة . فإنّ الوجود البشريّ يقوم أساسه على الإيمان ، والإيمان لا يستند إلى فكرة نظريّة ، بل هو ، وفقًا للعهد القديم ، تحقيق للعلاقة با لله وللعدالة بين البشر .

التنشئة مفتاح التغلّب على الفقر

صالحة محمود

مقدّمة

إنّ الأمر الـذي يتحدّانـا اليـوم أكـبر تحـدٍّ هـو مجموعـة متغيّرات اجتماعيّة واقتصاديّة مختلفـة ، مرتبطـة بعضهـا ببعـض . فتفـاقم الفقـر والحرمان الاقتصاديّ في العالم ، وهـو يشـتدّ حـدّة مـن جـرّاء الـتزايد السـكّانيّ العـدديّ الشـديد في الشـعوب والأمـم الفقـيرة اقتصاديًّـا ، يساهم في تصعيـد الـنزاع والصـراع التنافسـيّ في مـا بـين الجماعـات السكّانيّة المتجزّئة التي ينقصها بقدر كبـير التنـاغم الداخلـيّ . ويـزداد ذلك من جرّاء حركة تنقّـل جغـرافيّ تـزداد اتّسـاعًا ، يسـهّلها التقـدّم التكنولوجيّ ويدفعها عدم التساوي في الحظوط بين البلـدان الصناعيّـة والبلدان النامية . يزاد علـى ذلـك تضـاؤل الجوهـر في مجـال مقدّراتنـا الأخلاقيّة والروحيّة بسبب التهميش المتزايد للدين وإقصائِه عن الحيـاة العامّة في مجتمعاتنا العلمانيّة الحديثة .

١. وضع العالم

في منقلـب الألفيّـة الثانيـة إلى الألفيّـة الثالثـة يظهـر وضـع العـالم

كاستمرار التهيّج السياسيّ والاجتماعيّ الذي كان من سمات الألفيّة الفائتة كلّها . فنحن نواجه مشاكل لا حلّ لها ، ونزاعات يشبه بعضها بعضًا وتتّسع دائرتها ، تنشب من جرّاء المشاكل الباقية على حالها من الظلم الاقتصاديّ والابتزاز ، ومن جرّاء التعصّب العِرقيّ والقوميّ والدينيّ . نزيد على ذلك الأنانيّة السياسيّة ، والإهمال وعدم الاكتراث . فترانا أمام تطوّر في العالم المعاصر تبدو كلولب يدور في اتجاه منحدر .

هذا يحصل فيما تنسلّ انسلالاً كثيرًا ما يغيب عن الأنظار ثورةٌ هادئة تزمع أن تبدّل حياتنا تبديلاً أوسع ممّا نقدّره ونفهمه . أعني تلك الثورة التي تجتاح العالم على موجات المعلوماتيّة ، فتجعل الاطّلاع والمعلومات سلعةً جديدة للمعاملات والتجارة ، وتقدّم بنوع متزايد الوسائل الأكثر فعّاليّةً لقيادة المعارك والحوز على الغلبة ، فتوفّر السعادة والغنى بواسطة ما لديها من سلاح المعلومات . فالقدرة والسلطة ، كما كان الحال في القرون الماضية ، لا تعودان تقاسان بكمّيّة المقدّرات التي يملكها الإنسان ، بل باستطاعة التملّك عليها ومراقبة استخدامها . وهكذا أضحى سماسرة المعلومات في أيّامنا فاتحي الأبواب العصريّين ، يقيّدون حركة الأسواق كما يحدّدون نوع المعلومات ومحتواها (وهذا يساوي ما كان يقدّم في الماضي من سِلع وخدمات) ، التي يتمّ نشرها لإنعاش الاستهلاك .

فالغنى اليوم يتعلّق بالمعلومات التقدّميّة المصيبة والمطابقة لحاجة الزمن . وهو يزداد – كنتيجة جانبيّة للعصر الصناعيّ السريع التطوّر – بفضل اندفاع تكنولوجيا المعلومات . وإن كان التقدّم في هذا

المضمار قد تزايد في طفرة عالية ، إلاّ أنّه يعوقه ثقل باهظ ، هو واقع مرهق ، إذ إنّ ما تمّ الحصول عليه بالجهد المبذول يواجه في الوقت نفسه حدودًا حاجزة . وهذا ، إن أخذت الأمور مجراها ، يقود في النهاية إلى هاوية فاغرة . إذ إنّ الحواجز الأليمة تشتدّ حِدّةً على نحوٍ متواصل بسبب تفاقم الثغرة بين الذين ينعمون بالغنى والذين يُقاسون الفقر . ويرافق هذا أنّ " الشواطئ الذهبيّة " و" مواطن المعدمين " تزداد تقاربًا في حيّز المكان . وهذا يقوّي عند الفقراء الاستياء والشعور بأنّهم معرّضون للاستغلال .

ففيما يشيد العالم بظفر العقل البشريّ على تحدّيات الطبيعة وعلى حدود القدرة البشريّة ، وفيما أضحى باستطاعته أن يسخّر لأغراضه التكنولوجيا العصريّة ، نراه يئنّ في الوقت عينه تحت عبء الفقر ، وتزايد عدد سكّان العالم الذين يعانون من الجوع والمرض ، ويُقاسون على نحوٍ متصاعد التخريب من جرّاء الحروب الناتجة من التنافس الاقتصاديّ والنزاعات العرقيّة والقوميّة ، وهي تقود كلّها إلى تدهور فادح في قطاعات تُعتَبَر بحقّ سندًا معنويًّا وماديًّا للمجتمع البشريّ .

يعيش اليوم في العالم نحو ستّة مليارات من البشر ، ويعاني منهم أكثر من مليار من فقر مدقع . وهناك عدد أكبر من الناس لا يحصلون على العناية الصحيّة المناسبة أو على ماء صالح للشرب . وجميعهم تقريبًا يعيشون في بيئة مهدّدة إلى أقصى حدّ . وفي الواقع يبدو تصوّر " تطوّر مثابر " صعب المنال في عالم يندفع دون رادع نحو عولمة تتغافل عن العقبات المزعجة الناجمة عن الحواجز المباشرة ، وتتغافل

باسم تفكير بعيد النظر عن الاعتراضات التي توجّه ضدّ الابتزاز المتواصل وتخريب البيئة المتزايد . فالحقبة التي نعيش فيها من التاريخ هي حقبة إشباع الرغائب الموقّت ، كما هي حقبة الإعلام الموقّت .

والتكنولوجيا المعاصرة سوف تنقل الجبال وتعيد صياغة أشكال الأرض لإرضاء طلبات المستهلكين ومُبدعي التيّارات المختلفة . فيمكننا إذّاك أن نحصل على الخيرات كما نريدها . وقد يكون ما نريده ليس هو خيرًا . ولا أحد يدري بدقّة إلى أين تسير البشريّة في صباح هذا العصر الجديد الذي انطلق في نهاية حقبة مليئة بالأحداث ، هي تلك الحقبة التي شاهدت تنقّل البشريّة الظافر من وضع بدائيّ إلى وضع متمدّن ، ذلك التنقّل الذي امتدّ فقط إلى بضعة آلاف السنين ، والذي أخرجنا من عمق الظلمة إلى النور الباهر ، نور مستقبل مجهول .

إنّ الاتّجاهين الرئيسيّين اللذين لهما أبعد الأثر في العالم كلّه ، مرتبط الواحد منهما بالآخر . أحدهما هو تعاظم عبء الديون الاقتصاديّة والفقر ، الذي يرزح تحته عدد متصاعد من الناس على الكرة الأرضيّة . والاتّجاه الآخر ، وهو مرتبط على نحوٍ مباشر أو غير مباشر بالأوّل ، هو تفاقم موجة الخلافات العرقيّة والقوميّة في المجتمع الدوليّ الذي يزداد تعدديّةً . زد على ذلك موجات جديدة مصدرها خلل التوازن السكّانيّ في مختلف أنحاء هذا العالم وتدفعها إلى الأمام الأوضاع الاقتصاديّة المختلفة حتّى تتخطّى بشدّة الإعصار الحدود التي نصبتها الدول المفردة . وترى من أقاموا أنفسهم حرّاسًا على صيانة المساحات القوميّة والثقافيّة والدينيّة المغلقة ، قلقين يندفعون في

حروب هدفها التصفية القوميّة والثقافيّة ، ولا يتورّعون في صخب كبير وصياح من ارتكاب جريمة الإبادة البشريّة والثقافيّة ، كي يضمنوا سلامة أرضهم ويثبتوا مطالبهم التوسّعيّة .

في عصر تكثر فيه التعدّيات على المبادئ الأخلاقيّة والمسلكيّة المتعلّقة بالعدالة وبحقوق الإنسان ، تنتشر المطالبة الصارخة الملحّة بحقوق المحرومين والمكبوتين والمهمَّشين انتشارًا متزايدًا ، ممّا يقود هؤلاء إلى أنّ يأخذوا الآن على عاتقهم إقامة العدل . أكان في زمبابوي أم في أفريقيا الجنوبيّة ، في كاشمير أم في نيجيريا ، في شوارع بلفاست أم في بيت لحم ، في رام الله أم في رانغون ، جميع الذين يلتمسون العدالة لا يقفون على الجانب الصحيح من القانون ويتعرّضون للأسر ، وهم ليس في أيديهم من سلاح غير الحجارة والمقاليع وبندقيّات غير مشروعة ومثل ذلك . فإنّ المشروعيّة كلّها في يد الدولة التي تسهر على العمل بقوانينها ونظامها عملاً دقيقًا .

والسؤال الملحّ هو : إلى متى سيظلّ العالم ، قبل أن يتدارك أخطار البشريّة المتجزّئة ويجيب عنها ، تلك الجماعات البشريّة الواقفة على الطرف الضائع من الحواجز العِرقيّة والقوميّة ، في حالة فوران واختمار تحت الحارقات الذائبة التي تتجمّع في نطاق النزاعات الدينيّة والقوميّة – إلى متى سنظلّ على حالنا ، حتّى نفهم أنّ مقدّرات خبرة الأقلّيّات يكمن فيها أكبر عامِلٍ توافق لتغيير نظام العالم وإعادة تدبيره ، أتحوَّل في اتّجاه الخير أم الشرّ ؟ ومتى نصل إلى القرار المرتكز على التفكير المليّ بأنّ الطريق السالك الوحيد هو البحث عن إقامة العدل وتأمين أكبر قدر ممكن من الرخاء لأكبر عدد ممكن من الناس ،

وتجنّب العنف والنزاعات .

فأكبر تحدٍّ يواجهنا اليوم يقوم بوضع حدٍّ للعنف المتجسّم في صورة الفقر الذي يُرغَم عليه الناس ، وفي الوقت عينه بحصر السرعة التي بها يتمّ تخريب البيئة . وفي الواقع إنّ الفقر هو أكثر أشكال العنف جدّيّة ونذالة يقترفه الإنسان ضدّ البشريّة . فالفقر في بعض المناطق ليس حصيلة كسل الفقراء ، بل نتيجة جشع الأغنياء والمتسلّطين وفقدان الشعور الإنسانيّ عندهم . فهو لا يحصل من جرّاء زلازل وطوفانات ومجاعات وقحل وتحوّل الأجواء ، بل هو بالأحرى نتيجة عدم اكتراث الناس وجشعهم وكبريائهم ، وهذه تحثّ الأغنياء على تكديس متواصل لغناهم ، ولا تفسح للفقراء مجالاً في أن ينقذوا أنفسهم من تفاقم فقرهم .

ولنعد إلى الأمر : من بين ستّة مليارات من سكّان العالم يعيش أكثر من مليار في فقر مدقع ، ويعاني مليار من الجوع يوميًّا . إنّ النساء والفتيات هنّ نصف سكّان العالم ، والصبيان هم ربعهم . وهذا يعني أنّ ثلاثة أرباع السكّان في المجتمعات المتطوّرة أو الأقلّ تطوّرًا هم أشدّ فقرًا ومعرّضون للحرمان اقتصاديًّا . وفي الجزء الأكبر من سكّان العالم ، أعني العالم الثالث والبلدان الأكثر فقرًا ، يعيش جزء كبير مماثل من النساء والأولاد ، يُضطرّون إلى العيش في فقر أشدّ وفي حرمان أكبر .

وقدر النساء في سوق العمل ضئيل ، وأكثرهنّ لا يملكن أيّ مساحة أرضيّة . فالأغنياء يزدادون غنى ، والفقراء يلدون الأولاد ، والنساء والأولاد يزدادون فقرًا . وحلقة الفقر هذه متواصلة على

مدى الأجيال ، وهي تساهم في استمرار الحرمان .

٢. كيف يمكن الإفلات من دوّامة الفقر

الوسيلة الكبرى للوصول إلى الهدف المنشود هي التنشئة . والتنشئة هنا لا تعني إمكانيّة كسب العيش ، بل إمكانيّة تطوير حياة مقبولة . ولكنّ التنشئة في مجال التغلّب على الفقر تزداد أهمّيّتها الفعّالة بقدر ما تُدخِل في التربية والتأهيل للحياة الاجتماعيّة قيمًا روحيّة ومحتويات دينيّة . فعندما نتعلّم أن نطبّق القيم المسلكيّة والأخلاقيّة على حياتنا وعلاقاتنا البشريّة ، عندها فقط نتمكّن من التغلّب على الظلم في عالمنا ، وضبط الجشع والأنانيّة اللذين يغذّيهما صراع التنافس الجموح وقيام نزاعات متفاقمة .

نعلم جميعنا أنّا نأتي إلى هذا العالم فارغي اليدين ، وعلى هذا النحو نرجع إلى خالقنا ، إلاّ ما قدّمنا لأنفسنا من أعمال الصلاح . هذا ما يعلّمنا تراث إيماننا . وقد يكون النجاح الدنيويّ دلالة على استدامة النجاح والخير ، ولكنّه لا يضمن ذلك . ففي الواقع يكوّن مجرّد البقاء على الحياة في هذا العالم تحدّيًا ضخمًا . فالاستعمال الصحيح للتعاليم الأخلاقيّة والمسلكيّة ، التي تحتويها جميع الأديان ، قد يحوّل عالمنا إلى عالم مقسط ، وهذا شرط لقيام عالم يسود فيه السلام .

٣. الإيمان والعمل

تعلّمنا تقاليدنا الدينيّة والروحيّة أن نثق بعناية الله ونتّكل عليها . ولكن إذا نظرتُ إلى الأمور التي أكتسبها من ثقتي بدين موحَى كالإسلام ، تبيّنت لي الأهمّيّة العائدة إلى المبادرة الشخصيّة والقرار الفرديّ والعمل الإيجابيّ . ففي النهاية تتعلّق طواعية الإنسان لهداية الله بموهبته في التمييز وبإرادته . يجب أن يكون لدينا إيمان ، ويجب أيضًا أن نقوم بالأعمال الناتجة من هذا الإيمان . علينا أن نبذل أقصى جهدنا وفي الوقت عينه أن ندع الله يحقّق نجاح جهودنا . فهو يتصرّف بها كما يحسُن لديه . هذا على الأقل ما يقول به مفهوم القضاء والقدَر في الإسلام ، وهو الإيمان بمشيئة الله تقضي قضاءً نهائيًّا بالمصير والقدر . فمن الخطإ اعتبار هذا انصياعًا للمحتوم ، هو بالأحرى الإيمان بمشيئة الله الذي يهب القوّة في أوان الضعف والتواضع في حالة القوّة .

علينا أن نجابه عبء الفقر الذي يرزح تحته ملايين لا تُعدّ على هذه الأرض ، مجابهةً أشدّ ما تكون اندفاعًا وغير قابلة للمساومة . علينا أن نقوم بحرب جديدة ونطوّر مجموعة جديدة من الأسلحة ، من شأنها أن تدحر الجوع والحرمان من العالم وتكمّ الطمع والظلم . وهذه المهمّة الجسيمة يجب أن نضطلع بها على صعيد عالميّ ، إذ إنّ الفقر ، كما هو الأمر بالنسبة إلى الاقتصاد المعاصر ، قد تمّت عولمته . وفي الواقع أضحت العولمة مثَلها في ذلك مثلُ حصان طروادة ، مدعاة للآفات الاقتصاديّة السائدة ولأنواع عدم المساواة المتزايدة

الانتشار ، التي جلبها ، بقدر لم يعرفه من قبل تاريخ البشريّة ، مرتزقة الهناء والأخّاذون بالسوانح الاقتصاديّة .

٤. دور الدين في التغلّب على الفقر

جميع التقاليد الدينيّة لديها تراث غنيّ يمكّنها من مساندة الجهود المبذولة للتغلّب على الفقر وإعادة قيام العدالة الاجتماعيّة . فمن وجهة نظر الدين الذي أنتمي إليه – وأنا أعتبره منهج حياة أكثر منه دينًا مرتكزًا على مؤسّسات ، كما يحدّدونه عادةً – ، أجد في الإسلام تعليمًا غنيًّا متنوّعًا يتناول الاقتصاد والمجتمع بطريقة يمكنها ، إن طبّقت عمليًّا تطبيقًا حازمًا ، أن تتغلّب على الفقر .

وأورد هنا بعض التدابير التي فرضها الإسلام على أتباعه : مثلاً حقّ الإرث الإسلاميّ ، والبنوك الإسلاميّة بدون فائدة ، والإقلاع عن الربا ، ومنع التكديس ، وتحريم القمار ، والحثّ على صرف المال ، والحثّ على الاستهلاك المعتدل ، وعلى استخدام المقدّرات الطبيعيّة كعطيّة من الله يوكل أمرها إلينا وكخير يرثه أولادنا . كلّ هذا يمكنه أن يعزّز أنواع اقتصاد أكثر عافيةً ويساعد على قيام مجتمعات تنعم بالرخاء .

فقانون الإرث مثلاً يمكنه ، لو طبّق بنوع مقسط ، أن يحسّن وضع النساء الاقتصاديّ . إنّ الإحصائيّات تبيّن أنّ النساء يملكن أقلّ من واحد بالمئة من مساحة الأرض في مجتمعاتهنّ . بخلاف ذلك تملك النساء السعوديّات ، بفضل تطبيق قانون الإرث الإسلاميّ ، ٤٠ بالمئة

من مساحة الأرض في المملكة العربيّة السعوديّة . هنا يحصل دعم اقتصاديّ دون مساندة تيّارات نسائيّة .

ثمّ إنّ بنوكًا لا تعتمد على الفائدة ، كما تفرضها الشريعة الإسلاميّة ، تكتسب شعبيّة واضحة وتقديرًا كأداة فعّالة في يد سياسة صحيحة في مجال الضرائب . فقواعد قرض المال مقسطة ومتوازنة ، بخلاف ما حدث في تجارب حديثة في مجال القروض الضئيلة ، فقد حصلت بموجبها بعض النساء على قروض ، بشروط اضطررن إلى التوقيع عليها ، كأن يمتنعن عن الحَمْل مدّة تصرّفهنّ بالقرض المسلّم لهنّ ، وما إلى ذلك . فمثل هذه البنود لا توجد في عمليّات القروض الإسلاميّة . فالاقتصاد الإسلاميّ يشجّع النموّ والنشاط الحرّ ، إذ إنّ الاستعداد لمجابهة المجهولات شرط رئيسيّ في مجال الاستثمار والسعي إلى الحصول على ربح مشروع موافق للقانون .

٥. إفساح المجال للدين

نحن مسلمين ومسيحيّين شهود لكنْز الحكمة الكبير المحفوظ في دينَينا . ونحن رفاق درب في سفرة المؤمنين الواحدة . فالمطلوب منّا هو أن نكتشف الأمور المشتركة التي تربطنا وأن نُهدي بعضُنا بعضًا الحكمة التي منَحَناها خالقُنا ، لكي نسلك الطريق ونبحث ونجد . فنحن من أرباب الاكتشاف ، قمنا باكتشاف البحر والبرّ والكون . نحن شاهدنا كيف انفلقت البحار ، وكيف تتعاقب أحوال القمر . فعلينا الآن أن نشهد لأنّ الأرض مستعدّة لأن تُمِدّ جميع الخلائق

بالعيش اللازم ، وتمنحهم جميعًا الغذاء والاكتمال ، فلا تفرض على أحد منهم الجوع والحرمان .

فنحن المؤمنين المشتركين معًا في القيم الإلهيّة ، لنضمّ صفوفنا . ولنخُضْ خوضًا عميقًا في غنى مقدّراتنا الأخلاقيّة والماديّة والروحيّة ، لنحصل من هنا على ما يلزم لبناء نظام عالميّ جديد مرتكز على المبادئ العادلة والأخلاقيّة ، مبادئ المساواة والموافقة ، والسلام والعدل ، والطمأنينة والروحانيّة .

لقد اجتمعنا هنا لنواجه المعضلات التي نعتبرها في العالم الحاضر أهمّ المشاكل وأشدّها إلحاحًا ، ولنفكّر معًا في الحلول الممكنة لها . وكلا المهمّتين تؤلّفان تحدّيًا كبيرًا . فلكي نستطيع القيام بنشاطٍ ما في هذا المجال ، يُعتبر إيجاد هذه الطاولة المستديرة المسيحيّة الإسلاميّة الدوليّة في فيينّا في الواقع خطوةً أولى في الاتّجاه الصحيح . فأهنّئ الذين عقدوا هذه الطاولة المستديرة ، أهنّئ خصوصًا البروفسّور أندراوس بشته على حكمته وشجاعته وإرشاده إلى تلك البصيرة العميقة التي تشجّعنا وتدفعنا إلى المضيّ في مواجهة هذا التحدّي ، فنجابه مشاكل صعبة ونبحث عن إمكانيّات الجواب عنها ، وإن كانت أصعب . فليس لدينا الآن خيارٌ آخر سوى متابعة السير في درب بحثنا عن حلول مشتركة لمشاكلنا المشتركة الثقيلة .

فأقترح كمهمّة أولى لهذه الطاولة المستديرة ان نُقبل على نصّ وثيقة يمكن تسميتها " معاهدة للتغلّب على المعاناة البشريّة والحرمان البشريّ " . ويجب أن تكون هناك مقدّمة مناسبة ، وأن تحتوي على

بنود ونقاط تدلّ بوضوح على المشاكل الرئيسيّة التي تواجه اليوم البشريّة كمجموعة . ففي قسم أوّل يجب أن نعدّد المشاكل المشتركة التي تجابه البشريّة كمجموعة بمثابة " مناطق أزمة باعثة على القلق " . وفي قسم ثانٍ نحاول ، انطلاقًا من تقاليدنا الدينيّة والروحيّة الغنيّة ، أن نصمّم منهاجَ عمل ، أو صعيد نشاط ، تُشرح فيه الخطوات العمليّة للتغلّب على هذه المشاكل .

أسئلة ومداخلات

هل يحصل نموّ اقتصادي مع تحريم الفائدة المصرفيّة ؟

خيدوياتوف : تعقيبًا على ما جاء في محاضرة السيّدة ناصرة محمود من عرض قيّم ، يخطر لي سؤال يهمّ البلدان ذات الأكثريّة الإسلاميّة ، كما يهمّ غيرها من بلدان آسيا الوسطى : كيف يمكن أن نتصوّر قيام تطوّر اقتصاديّ دون اللجوء إلى البنوك في شكلها المعروف حاليًّا التي تتعامل على أساس الفائدة ؟ ألا يحرّم القرآن الربا ؟

التنشئة والنموّ الاقتصاديّ ؟

صالحة محمود : في نظري كمشتغلة في علم الاجتماع ، يكوّن الاقتصاد أمرًا له أهمّيّته الأساسيّة في كلّ مجتمع ، وفي البلدان الإسلاميّة أيضًا . فأكثر المشاكل قضايا تتعلّق بالتخلّف الاقتصاديّ . وسبب ذلك متأصّل في التاريخ . فالكثير من المجتمعات الإسلاميّة مرّت عليها خبرة الاستعمار ، وبدافع هذا التأثير قرّرت اتّباع نوع خاصّ من التطوّر ، يقوم بأنّها حرمت أولادها إمكانيّات التنشئة التي كانت الدول المستعمرة تقدّمها ، أي بعبارة أوضح إنّها أمرتهم بتجنّب المدارس البريطانيّة أو الفرنسيّة . هناك مثل ذلك من التدابير . هذا قاد في العالم كلّه إلى تخلّف في مستوى التنشئة ، لا يمكن رفعه إلاّ بفضل النموّ الاقتصاديّ . وهذه دائرة مغلقة . فإنّه بدون تنشئة لا

يحصل النموّ الاقتصاديّ ، وبدون تطوّر اقتصاديّ لا تحصل التنشئة .

لا تصحّ مساندة المرافق الموافقة للحكومة وحدها

أمّا ما يخصّ البنوك الإسلاميّة ، فإنّ بنك الإنماء في المملكة العربيّة السعوديّة يحاول في الوقت الحاضر مساعدة الكثير من البلدان الإسلاميّة والأقلّيّات الإسلاميّة في العالم كلّه ، بواسطة تبنّي مشاريع إنمائيّة .

طبعًا تمنح جميع بنوك الإنماء ، ومنها البنك العالميّ ومصرف النقد الدوليّ ، إعانات الإنماء للحكومات المختلفة ، أو توكل إليها توزيعها ، وبهذا تكون عمليّة توزيع الإعانات الفعليّة لمساندة مشاريع الإنماء منوطة بنوعيّة الحاكمين . وهذه المشكلة عرفتها اليوم المؤسّسات البنكيّة العالميّة العاملة في هذا الحقل . ولذلك نلاحظ أنّ المنظّمات غير الحكوميّة يُعهد إليها بطريقة متزايدة إبلاغ المساعدات الماليّة وإعانات الإنماء مباشرةً إلى الناس المعوزين ، يعني دون أن يُفسح المجال للحكومات أن تقرّر أيّة منظّمة غير حكوميّة تنال المساعدة أكانت هي راضية عنها أم لا ، أي أكانت مقبولة سياسيًّا أم لا . فتقرّر المؤسّسات التي تمنح المساعدة أيّة منظّمة تتلقّى الإعانات . ومن المهمّ جدًّا أن نؤكّد أنّ هناك عند الحكومات ميلاً في هذا المجال لتهميش المنظّمات النسائيّة . ولذلك فعندما تتعامل البنوك مباشرةً مع هذه المنظّمات ، يكفّ الإجحاف بحقوق النساء واقصاؤهنّ عن مشاريع الإنماء المختلفة .

اهتمام جديد بالبنوك غير المرتكزة على الفائدة

وتجدر الإشارة إلى أنّ تجربة إقامة بنوك لا تتعامل بالفائدة تثير اهتمامًا في العالم كلّه . فهناك بعض المؤسّسات التي اتّخذت منهاج هذه البنوك غير المرتكزة على الفائدة ، قد تمّ إدخالها في الولايات المتّحدة وفي أوربّا . وطبعًا هم الزبائن المسلمون يهمّهم أن يلاقوا مؤسّسات لا تتعامل بالفائدة .

ولكنّهم يواجهون طبعًا عدم تفهّم شديدًا من قبل الذين يعتبرون الفائدة جيّدة وجالبة للأرباح . فمتى أراد أحد المسلمين أن يوظّف مبلغًا في مشروع لا يأتي بفائدة مصرفيّة ، فعندها يصعب عليه أن يشرح لوسيط التوظيف أنّه من الضروريّ بالنسبة إليه أن يتجنّب توظيفًا يأتي بفائدة ماليّة . ومتى جاء الشرح بأنّ هذا محرّم ، عندها يظلّ عدم التفهّم قائمًا عند الوسيط . ولكن عندما يُصرِّح رجل الأعمال أنّه لا يريد أن يشترك في عقد معاملات تتاجر بالكحول والتبغ (وهذا شرط إضافيّ لرجل الأعمال المسلم) ، فعندها يمكن الحصول على موافقة وتفهّم . وهذا البرهان غير المباشر ضروريّ في حالات أخرى لكسب التفهّم بالنسبة إلى أمور تبقى بدونه غير مفهومة .

هل يمكن أن تكون التنشئة سببًا للبلبلة !

بشته : جاء في المحاضرة أنّ للتنشئة أولويّة عندما يدور الحديث عن تنحية الفقر في العالم . وإن صحّ أنّ الفقراء لا يقفون إلى ناحية المتقدرين ، فينتج من ذلك أنّا نبلبل أوضاع التسلّط القائمة بنوع

ضخم ، إن نحن اجتهدنا في تنشئة الفقراء . ألا يرتكز الكثير في عالمنا منذ القديم وإلى قدر كبير على إرساء الجهل عند الناس لكيلا يتمكّنوا هم أنفسهم من أن يطالبوا بحقوقهم ؟ فإن كانت التنشئة فرصة للمحرومين في أن يطالبوا بحقوقهم ، أفلا يكون بقدر كبير عاملاً يقود إلى بلبلة أوضاع التسلّط القائمة ؟ أليس هذا منطلقًا لثورات قادمة ؟

خوري : إن كانت التنشئة فيهه خطر ، فالأمّيّة خطرها أعظم . فالناس الأمّيّون لعبة في قبضة نخبة صغيرة ، تحرّكهم وفق مقاصدها . فإمكانيّة التحرّر لا تتوفّر لهم في بلدهم ، ولا بالأحرى في نطاق العالم الواسع .

صالحة محمود : في الواقع التنشئة سيفٌ ذو حدّين . ولكنّا بحاجة إلى سكّين قاطعة . فبدون تنشئة يمكن أن يُقاد الناس إلى الضلال وأن يُستغلّوا وما إلى ذلك .

من ناحية أخرى نعلم أنّ الثورة الفرنسيّة بدأت ببطون فارغة وفقر مدقع . فالفقر والتغافل عن الفقر من قبل أصحاب الرخاء هما الدافع إلى الثورة ، ومقابل هذه الحقائق القاسية لا تصمد جميع الأفكار الشيّقة الباطنيّة حول مبادئ المسلك والأخلاق . فهذه الأفكار ، حيث يحتدّ العوز إلى ما هو ضروريّ للحياة ، تُعدّ في نظر العامّة من باب الترف .

التطوّرات الحاليّة تفوق كلّ ما سبق

وإنّ العبارة التي تتكلّم على طريق يقود من الظلمات إلى أزمنة نيّرة ، تتضمّن في نظري عنصرًا هامًّا ، هو النور المُعمي الذي ولجنا فيه الآن . أنوار العلم والتنوير والإعلام لها قوّة لا نعود معها نرى شيئًا ، ونكون مبهوري الأبصار فنقع من جديد في الظلمة . فإنّا من جرّاء التطوّر الضخم في مجال التكنولوجيا الإعلاميّة ونقل الأخبار الخ، أمام تيّار من المعلومات في العالم يجعلنا غير قادرين على تقدير معناها وأهمّيّتها بالنسبة إلينا . أليس أنّ التطوّرات الحاليّة تفوق كلّ ما سبق حتّى الآن ؟

الدخول إلى حقل التكنولوجيا الإعلاميّة
هو الموضوع الذي يسود كلّ شيء

إنّ أولي الأمر اليوم ليسوا أصحاب الغنى والعلم أو الإيمان ، جميعهم تخلّوا فعلاً عن مقامهم وتأثيرهم لجيل الشباب الذي يتملّك على وسائل الإعلام والتكنولوجيا المعلوماتيّة . فهؤلاء يعرفون كيف يضبطونها اليوم ويتعاملون معها . وهم قادرون بواسطة " جرثومة " أن يعطّلوا الأنظومة كلّها . فالإعلام يتحرّك اليوم بسرعة تفوق التصوّر . فمن كان لديه مفتاح الولوج إليه ، يكون بيده مفتاح الاقتدار . هذه ظاهرة جديدة تفوق جميع المشاكل . فمن يراقب ويضبط مجاري تفكيرنا ، من يراقب ويضبط مصادر معلوماتنا ؟ ففي نظري أنّ الذين يملكون مفتاح الولوج إلى التكنولوجيا المعلوماتيّة والاشتغال بالحاسوب والإنترنت (الشبكة الترابطيّة) ، هم قادة

المستقبل ، مهما حدث ، إن أردنا ذلك أم لم نرد . فالوسيلة هي اليوم البلاغ كلّه .

تبليغ القيم الدينيّة والتنشئة العَلمانيّة

أمّا العلاقة بين التنشئة والقيم الدينيّة الأخلاقيّة ، فالقضية فيها تدور حول أمرين : تلقّن التعاليم والمبادئ الدينيّة والدخول في العالم العَلمانيّ . كان الواحد في الماضي يقتصر بطريقة شبه تامّة على أحد الأمرين . أمّا نحن اليوم فبحاجة إلى ربط الواحد بالآخر . ففيما نلاحظ اليوم العواقب الناجمة عن أنّا ركّزنا الجهود على الدين ورفضنا من بادئ الأمر جميع الطرق العَلمانيّة ، نرى بالعكس كيف أنّ المجتمعات العَلمانيّة تدفع ثمن جهدها في تنحية الدين .

ومن وجهة النظر هذه هناك دول عَلمانيّة ، مثل الولايات المتّحدة الأميركيّة وبعض بلدان أوربّا الغربيّة ، حتّى الهند ، تُصرّ استنادًا إلى دستورها العَلمانيّ على عزل الدين من الحياة العامّة . ولكنّ الواقع السياسيّ يرغمها على الاهتمام بقدر متزايد بالعنصر الدينيّ .

في زيارة لي إلى أفريقيا الجنوبيّة في زمن غير بعيد لاحظت في المجتمعات الإسلاميّة قلقًا كبيرًا حول مستقبل أولادهم . فقد قامت كثير من الأسر بحفظ أولادها ، لا سيّما البنات منهم ، في البيت ، لأنّها لم تُرد أن يذهبوا إلى المدارس المختلطة ، التي عُرف عنها أنّها غالبًا ما تقع فيها أصناف العنف . وسألوني هل من الصواب أن يتيحوا لأولادهم فرصة التربية في محيط مغاير إلى هذا الحدّ وحافل

بالخطر . عندها نصحتهم أن يسمحوا لأولادهم بالذهاب إلى المدرسة طالما لا تتوفّر لديهم إمكانيّة بديلة مباشرة ، ثمّ أنّ يكمّلوا في المنازل التربية المرغوب فيها . فما يجب أن لا يفعلوه هو حرمان أولادهم من التنشئة ، وإلاّ تخلّفوا عن زمانهم ودُحروا إلى هامش المجتمع ، كما فعلت أجيال من المسلمين الذين رفضوا التربية التي قدّمت لأولادهم من قبل المستعمرين في آسيا وأفريقيا .

العدل أن تعطى لكلّ إنسان إمكانيّة تفتيح مواهبه

أخيرًا لي كلمة في مفهوم العدل . ليس المقصود في نظري قبل كلّ شيء أن يُعطى الناس نصيبًا معيّنًا ، أو أن يعطى كلّ إنسان قدرًا متساويًا ، بل أن يفسح للناس المجال في أن يعملوا ما يرغبون في فعله . وهذا المجال يفسح لهم بقدر ما تقدّم لهم التنشئة . وبالعكس تُنزَع منهم فرصهم لمدى حياتهم كلّها ، إن هم حُرموا من التنشئة . وبهذا يكونون قد ظُلموا .

الاستمرار له أهمّيّة رئيسيّة

بوتس : ألا يجب أن نعير في نقاشنا اهتمامًا رئيسيًّا مفهومَ المثابرة الذي أوردته الدكتورة ماربو وتناولته الدكتورة صالحة محمود ؟ فإنّ الهدف في مسألة التربية ، كما هو الحال في النقاش حول البيئة ، هو أن يلاقي هذا المفهوم الاهتمام المناسب . ففيه يكمن بقدر رفيع عنصر نموّ كيفيّ ، أكان ذلك في مجال الاعتناء بالبيئة ، أم في مجال تربية مواهبنا الذهنيّة والعقليّة وتطويرها ، أم في أيّ مجال آخر . ففي

مجالات كثيرة يجب أن يقوم في أعقاب النموّ الكمّيّ نموّ كيفيّ . هذا يصحّ مثلاً بالنسبة إلى العلاقات بين وضع النساء الاجتماعيّ وعدد الأولاد وتعليم الأولاد ، ولا سيّما البنات . فالمقياس القائم على كمّيّة النموّ السكانيّ يجب أن يغيب نهائيًّا في طيّات الماضي .

فلنجتهد ، مسيحيّين ومسلمين ، أن نورد أجوبة عن هذه الأسئلة الراهنة . فإنّه يبدو لي أحيانًا أنّا نجيب عن أسئلة لم يطرحها أحد . علينا أن نعكف على واقع المشاكل الحياتيّة الحاضرة كما تطرحها علينا مسؤوليّتنا تجاه الخليقة بمجموعها .

ألحّ مهمّة هي طرح الأسئلة الصحيحة

صالحة محمود : هذا لا يمكن إلاّ الموافقة عليه ، وهو يوافق تمامًا الموضوع العامّ لاستشارتنا هنا حول الطاولة المستديرة ، نتساءل عن أهمّ مشكلة تعترض البشريّة على طريقها نحو المستقبل . وفي الواقع تقوم هنا مهمّتنا الأولى ، لا بأن نعطي أجوبة ، بل بالأحرى بأن نطرح الأسئلة الصحيحة . والأسئلة إن كانت منطقيّة ، فهي دائمًا مبرَّرة ، وهي مفتوحة أمام كلّ واحد يودّ إبداء رأيه فيها . فينبغي أن لا يقوم الانطباع أنّا هنا نمتلك وحدنا إمكانيّة الجواب عن أسئلة صعبة . فواجبنا قبل كلّ شيء هو أن نطرح الأسئلة الصحيحة .

النموّ يحتاج إلى زمن كافٍ

أمام مفهوم المثابرة ، إنّي أفضّل إعطاء الأولويّة لاستمراريّة التنمية على كيفيّتها . فالناس في كلّ مكان ينتظرون اليوم ، حتّى في قضيّة

العناية بالبيئة ، الحصول على نتائج سريعة . فالمجتمع الاستهلاكيّ يريد أجوبة سريعة وحلولاً سريعة ، هذا هو في النهاية السبب الذي منع قيام نموّ مثابر ، إذ إنّه من غير الممكن أن تحصل بين ليلة وضحاها نتائج مباشرة ورفيعة النوعيّة . فالنموّ المثابر غير ممكن إن لم يتيسّر له الوقت الكافي .

مشكلة العنف
أوَليس من حلٍّ لها؟

المطران جورج خضر

تواجه البشريّة مشاكل عديدة مرتبطة بالأوضاع التقنيّة والسياسيّة والثقافيّة الحاضرة . ومع ذلك فإنّ المشكلة الحقّة المزمنة الملازمة منذ البدء للوجود البشريّ هي تلك التي عبّر عنها قايين بعد أن قتل أخاه : " أَلعلّي حارس لأخي ؟ " (تكوين ٤: ٩) . وبعبارة حديثة : " أَلعلّي مسؤول عن أخي ؟ " هي مشكلة العنف في ألوانه المتنوّعة ، لا سيّما الحرب أسوإ هذه الأشكال . هو العنف كما يظهر داخل جماعة معيّنة وفي تعايش شعوب متجاورة ، أو بين الجماعات التي تعيش الواحدة إلى جنب الأخرى دون أن تحبّها . فكأنّ الإنسان الفرد أو جماعة معيّنة لا تستطيع أن تقول : أنا هنا ، وأنت هناك ، ونحن هنالك . فكأنّه لا يزال ساريَ المفعول ذلك الاقتناع الواسع الانتشار الذي ورد في تعبير رومانيّ قديم : " إنّ الإنسان ذئبٌ للإنسان " . ومن هنا ينتج طبعًا أنّي سأقتل عدوّي ، قبل أن يقتلني هو ، لأنّي أؤمن بأنّه في كلّ شيء يهدّد مصالحي ، وفكري أو ديني ، وطريقتي في الحياة وشخصيّتي .

فالآخر يتحدّاني بمجرّد وجوده ، وبصفاته وطريقته بالعمل ، وتضامنه مع أعضاء شعبه الآخرين أو مع أتباع دينه ، وبروابطه أو

انتسابه لأيّ وجهة أخرى . من هنا ينتج أنّه طالما هو على قيد الحياة ، فهو يهدّد كلّ ما خطّطتُه لنفسي . لذلك سأقتله قبل أن يقتلني هو . وإن لم تكن لديّ أيّ إمكانيّة لقتله ، فسأعرّضه للكبت والاضطهاد . وهذه المضايقات والعوائق التي أفرضها عليه ستجعله غير قادر على أن يقول لي : انصرف حتّى أتمكّن من احتلال مكانك .

هذا يدفعني إلى إيجاد نظريّات تبرهن أنّي كنتُ هنا قبله ، وأنّي أشدّ منه أهمّيّة أو أنّه منبع ضرر . وسأوسّع هذا الموقف حياله في نفسي ومن حولي ، لأنغّص حياته وأجعلها لا تحتمل . وفي هذا الوضع تعتبر الفوارق في الواقع ومنذ البدء أمرًا لا يحتمل ، لأنّ كلمة " الفارق " تعني في الواقع بالنسبة إلى ممارس العنف " النزاع " . فمجرّد وجود الآخر يقود إذن من باب الضرورة إلى النزاع . وأثير في قلبي أسبابًا عديدة لماذا عليّ أن أبيده . وهذه الأسباب هي لونه أو لغته أو دينه . فلأنّه ليس مثلي ولأنّ جماعته لا تستطيع أن تذوب في جماعتي ، فعليه أن يُقصى . ولكي أتوصّل إلى ذلك ، عليّ أن أجعله " تَيْسَ خطاء " .

ولأنّي عليّ أن أبرّر اقتداري ، أجعل الله شريكي . فإنّي يجب أن أكون خليفة الله لأُركّز القتل الذي أفعله على الحقيقة أو الأزليّة أو على فلسفة التاريخ . وقد بحث الجنود النازيّون عن مثل هذا التبرير فاضطُرّوا إلى أن يكتبوا على خوذاتهم : " الله معنا " . وكذلك حمل الصليبيّون علامة الصليب على ردائهم ، لكي يصلبوا الكفّار عليه . وفي عسكر بيزنطية رُفع الدعاء إلى الله لكي يمنح المؤمنين الغلبة على البربر . ثمّ إنّ جميع الجيوش ، أَعُبِّر عن ذلك بكلمات صريحة أم لا ،

تؤكّد أنّه " لا غالب إلاّ الله " . والصعوبة تتفاقم تفاقمًا غير محتمل عندما يكون الجيشان المتحاربان ينتميان إلى دين واحد . هناك نمط من سلطة إلهيّة تقوم بدور معيّن ويُبرّر بها المضطهِد عمله ، وإن كان ملحدًا .

على أثر ما حدث في الحرب العالميّة الثانية ، تناولت البشريّة فكرة السلام بين الشعوب كما وردت في " الشرعة العامّة لحقوق الإنسان " . وقبل ذلك كان غاندي بطريقة أعمق قد وجّه نداءه إلى قومه داعيًا إلى عدم العنف . وكان لالتزامه في هذه القضيّة صدى كبير مؤثّر ، إذ اتّضح أنّه رفع الأمر إلى مستوى أعلى من مستوى الحقّ والقانون ، إلى مستوى الإيمان . طبعًا تُعير الشعوب جميعها السلام أكبر اهتمامها . فالاعتقاد القائل بأنّ سلامًا مستديمًا ، كما يسود اليوم في أوربّا الغربيّة ، ممكن ، هذا يستقرّ عندما يوقن الناس أنّ إبادة شعبٍ على يد شعب آخر لا تأتي بفائدة . وقد يلوح للمرء أنّ العالم لا يتبصّر إلاّ في حلبة الحروب المبيدة ، فيعي أنّ السلام العادل أو شبه العادل أفضل من القتل الذي لا ينتهي . وأنا أظنّ أنّنا الآن نخطو ، عن طريق الموقف العمليّ من السلام ، إلى الإيمان بالسلام .

من الضروريّ هنا أن نشير إلى أنّ بعض الشعوب تجد لها مصلحة في الحروب . فالمشكلة تقوم بأنّ قرارات الذين يحكمون على الشعوب المتجاورة المتحاربة ، موجّهة وفق مصالح تلك الشعوب التي من منظارها تعترف بوجود الديموقراطيّة في بلد معيّن ، أو تنكر وجودها في بلد آخر . من هنا تنتج أزمة ثقة بين الشعوب الكبيرة والشعوب الصغيرة . فإن كان السلام يرتكز على فلاح الجميع ، فما

بال أزمة الثقة بين الجنوب والشمال من الكرة الأرضيّة ، تلك الأزمة التي يصحّ نعتها بالميؤوس منها ؟

ونحن إن تأمّلنا بكلمة " مجرم حرب " ، فهذه العبارة موضوع جدال لأنّها مرتبطة إلى حدّ بعيد بالجانب الذي نقف إليه . من هنا مشكلة مشروعيّة سلطة التقرير في أفعال الناس : أيّها يُعَدّ عنفًا أو ردًّا على عنف . خذ مثلاً ولدًا فلسطينيًّا يرشق جنديًّا إسرائيليًّا بالحجارة ، أهو بدأ العنف أم يردّ عليه ؟

زد على ذلك أنّ هناك عنفًا يحدّده القانون . هل يُعدّ تنفيذ حكم الإعدام من باب العدالة أم هو عمل عنف ؟ فطالما لم نتخلّ عن اعتقادنا أنّا نمثّل سلطة الله على حياة الآخرين ، بقينا أسرى العنف واشتركنا تكرارًا بالقتل المرتكز على المؤسّسات . لا شكّ أنّ الدولة لا تحافظ على سلطتها إن لم ينخفض مستوى الإجرام ويُلاحَق المجرمون حتّى بواسطة العنف المسلّح عند الضرورة . ففي حال ثورة عامّة تجتاح البلد ، لا يمكن للأسف تجنّب سفك الدماء . في هذه الحال يفرض خير البلد أن يُدحَر القليلون ، حتّى قبل التفاوض مع الثائرين . هذه هي الحدود التي يقف عندها اللاعنف ، إن نحن قصدناه . هذا ما يجب أن نعيه . فالقانون كلّه ولج إلى العالم بسبب الخطيئة .

أهمّ من القانون الدوليّ الذي لا تخضع له إلاّ أقلّيّة ، هي التربية على اللاعنف ، أملاً بأن تتعلّم الشعوب والجماعات والفرق المختلفة فتفهم أنّ السلام أجزل نفعًا وأبقى أثرًا من الحرب في أيّ شكل أتى . ولكن يجب أن لا ننسى أنّ فلسفة السلام تفترض قدرًا كبيرًا من التمدّن والنضوج الثقافيّ .

والتقدّم الثقافيّ لا يبلغ هدفه بدون محبّة . الجواب الممكن عن سؤال قايين ، قد يكون التالي : أجل ، أنت حارس لأخيك ، وعليك أن تمنحه الحياة . فالوجود لا يعني لك أن تجعل نفسك في مَنزلة المطلق ، وأن تعتبر الآخر جزءًا من كيانك المطلق . فالكيان يتضمّن بالأحرى أن تعي وجود الآخر وتعتبره بركة لك . فأقلّ ما يمكنك فعله في هذا المجال هو أن تكون منصفًا ، والأفضل هو أن تكون محبًّا ، لأنّ المحبّة هي في الواقع أجلّ تعبير عن العدل . " فليس لأحد حبّ أعظم من أن يبذل نفسه عن أصدقائه " (يوحنّا ١٥: ١٣) .

فالموت عن محبّة يعني منح الحياة للآخر . وهكذا يكتسب الآخر حياته بأن تموت أنت لأجله . فموتك هو السبيل الوحيد إلى تخطّي فكرة " تيس الخطاء " وتجاوز كلّ منظّمة دوليّة وكلّ قانون ، بأنّك تتعلّم أن تفهم كيف ترحّب بكلّ إنسان آخر بحرّيّته وغيريّته ، وضعفه وحدوده ، ولونه ولغته ، ودينه أو تصوّراته في الدين ، أكنت تفهمها أم بقيت غريبة عنك تمامًا .

من المهمّ أن تومئ إلى الآخر بأنّك تحبّه . وأكثر الأمور أهمّيّة هو أن تقول له : " إنّ الله يحبّك . فإنّه بهذا يحصل التعبير عن معنى كيانه ووجوده ومصيره ومنفعته في هذا العالم : بأنّ قيمته في أعمق أبعادها تنجم عن محبّة الله .

كيف يمكن تطبيق هذا في حياة الجماعات المختلفة والأديان والشعوب ؟ هل يمكن مجتمعًا متراصًّا أن يتحوّل إلى مجتمع مفتوح مستعدّ لأن يقبل رأي الآخرين وأن يتعاون مع الآخرين برحابة صدر ؟ هذا هو السؤال الذي عكف عليه هنري برغسون (١٨٥٩-

١٩٤١) في كتابه " مصدرا الأخلاقيّات والدين " [١] . أجاب عنه أنّ الذين يملأهم الروح هم وحدهم قادرون على اختراق الأسوار التي تحيط المجتمعات المغلقة . الله وحده قادر على أن يفعل ذلك ، إذ إنّه وحده يملك القدرة التي تهب الحياة .

ليس لدينا وصفة سرّيّة للتغلّب على العنف . فالتربية والقانون – قد جاء الكلام فيهما – هما محاولة متواضعة لدفع البشريّة إلى الأمام على طريقها نحو السلام . فإن كان السلام أحد أسماء الله – كما جاء في القرآن (٥٩: ٢٣) – ، فنحن إذن نحيا عندما نبحث عن السلام في أعماق لقائنا البشريّ بالله . والآن يمكن أن نسأل على صعيد آخر : هل في الحوارات الدينيّة تفكير ونظريّات حول هذا السؤال ؟ هل يجوز فرض شرائع الله بالسيف أو بكبت الحرّيّة ؟ هل يحقّ للذين يريدون أن يعملوا باسم الله ، أن يرغموا صوت الآخرين على الصمت بوسائل العنف ؟ عن هذا يجيب قدّيس من الشرق ، هو يوحنّا الذهبيّ الفم : " بموافقتك على قتل الذين يختلفون عنك في الإيمان ، تخسر انتماءك إلى الكنيسة " . فعلينا أن نميّز بين الضلال والشخص الذي يضلّ . فإنّ الله قد وهبه عطيّة الحرّيّة بأن يضلّ وأن يعود فيتوب في الوقت الذي يعلمه الله في حكمته اللامتناهية.

---

[١] راجع :
Henri Bergson, *Les deux sources de la morale et de la religion*, Paris, 1932.

أسئلة ومداخلات

التربية على اللاعنف وتراث غاندي

صالحة محمود : تعقيبًا على ما جاء به المحاضر ، أتمنّى لو يوضح لنا كيف تكون التربية على اللاعنف . هل يفكّر سيادة المطران خضر في أمر يشبه تراث غاندي ؟

خضر: إن تنبّهنا لما قاله مهاتما غاندي (١٨٦٩-١٩٤٨) ، فلا يعود من غير الممكن أن نواجه مسألة اللاعنف دون الاستعداد الداخليّ للشجاعة . وهذا يوافق في مفهومي تمامًا ما قاله يسوع المسيح في عظته على الجبل .

أوغسطينوس ونظريّة الحرب العادلة

قبل أوغسطينوس لم تكن المسيحيّة تعرف نظريّة حرب عادلة . والواقع أنّ المسيحيّين رفضوا عادة خدمة الحرب في الجيش الرومانيّ . رفضوا ذلك عن اقتناع ضميرهم وتصرّفوا تصرّفًا مطابقًا له .

عندما كتب أوغسطينوس كتابه العظيم " مدينة الله " ، كان البرابرة واقفين على أبواب المملكة الرومانيّة . ولأنّه رأى أنّ الحالة تفرض موقفًا واقعيًّا ، صمّم نظريّة " حرب عادلة " . ونُقلت هذه النظريّة إلى تعليم المسيحيّة في الأخلاق ، حتّى الصليبيّون اتّخذوها . ومن جهة أخرى فإنّ برنار الذي من كلارفو قد تبنّى تمامًا فلسفة

الجهاد أو لاهوت الجهاد في الإسلام .

أمّا في المملكة البيزنطيّة فكانت الأمور تختلف عن ذلك . فكان الناس يكتفون بالحروب الدفاعيّة ، دون أن يطوّروا في ذلك نظريّة خاصّة . وهذا جلب من الأضرار أقلّ بكثير ممّا جلبته الفكرة الغربيّة في " الحرب العادلة " ، مع تاريخ تطوّراتها المعروف حتّى في تاريخ الحروب الصليبيّة . ومهما كان توجّه هذه النظريّة نحو الواقع الراهن ، فإنّها لا ترتكز في نظري على قاعدة متّخذة من الكتاب المقدّس . وهذا يصحّ في كلّ نظريّة حول حرب مشروعة تستعمل العنف ، وحول استخدام العنف وتبريره باللجوء إلى الفكر المسيحيّ .

ما رافق تاريخيًّا فلسفة اللاعنف عند غاندي

خيدوياتوف : إن نظَرنا إلى التاريخ تبيّن لنا أنّ الثورة ضدّ تسلّط الاستعمار البريطانيّ سنة ١٨٥٢ هي التي حملت السلطات البريطانيّة على منع الهنود عامّةً من حمل السلاح . فقد يكون هذا الواقع قد دفع غاندي إلى تكوين فلسفته في اللاعنف ، تلك التي خلقت طريقة جديدة في الكفاح السياسيّ بواسطة المقاومة السلبيّة وعدم التعاون مع سبب الشرّ . وكانت مرتبطة بالفكرة التي طوّرها ليو تُلستُوي (١٨٢٨-١٩١٠) في " عدم مقاومة الشرّ " . أمّا ما كان من باب الترجيح حاسمًا في رؤية غاندي للثورة السلميّة ، فهي مجزرة أَمْريتسار سنة ١٩١٩، التي ذهب ضحيّتها أكثر من ألف هنديّ على يد الجنود البريطانيّين .

حرّيّة تبديل الدين ومقاومة غاندي للتبشير

طاهر محمود : إنّ أبا شعبنا الروحيّ ، مهاتما غاندي ، كان يرفض صراحةً حقّ الحرّيّة في تبديل الدين . وقد روت عنه روايةٌ ثقة بأنّه قال : " لو كانت لديّ القدرة والسلطة ، لكنت منعت جميع أنواع التبشير " . ا يتّضح إذن أنّه كان يرفض كلّ تبديل للانتماء الدينيّ ويريد في الوقت نفسه أن يحصر عدد الانتماءات الدينيّة على المستوى الجاري حينذاك . فبما أنّ المطران خضر خبير في أعمال غاندي ، أودّ لو يبدي رأيه في ذلك .

يجب أن ندعو بعضنا بعضًا إلى تحمّل المسؤوليّة تجاه الحقيقة

خضر : أرى أنّ هناك نوعًا من التبشير هو غايةٌ في الإنسانيّة ، وهو دعوة جميع الناس إلى تحمّل المسؤوليّة تجاه الحقيقة . هذه الفكرة هي أيضًا من صلب الإسلام . ومُفادها أنّ لك الحرّيّة بأن تعبّر عمّا تؤمن به ، وأنّ الآخر حرٌّ بأن يقبله أم لا .

يقابل هذا في العُرف الحاضر ما ندعوه " الحوار " . فمنذ الاجتماع العامّ لمجلس الكنائس المسكونيّ في أوبسالا ، سنة ١٩٦٨ ، ولج هذا المفهوم حتّى في النطاق المسكونيّ . فنحن المسيحيّين العرب لا نبغي إدخال اليهود ولا المسلمين في المسيحيّة ، نحن نبغي التحاور معهم . ولا نعلم ما سوف ينتج من هذا التعايش بين أتباع الأديان المختلفة في هذه الدنيا . عِلمُه عند الله . ولكنّا سوف نحيا حقًّا ، مسلمين ومسيحيّين ، في العالم الآتي ، كأناس حصل التصافي بينهم .

وما نحن بحاجة إليه في الحياة العمليّة ليس هو إخضاع الناس للإنجيل ، بل هو أن يفهم الواحد منّا الآخر وأن لا يقتل الواحد الآخر . على كلّ حال يجب أن نتجنّب إذلال الآخر . فكلّ شكل من أشكال الإذلال لا يُطاق . مثَل ذلك أنّي اختبرتُ تصرّف المسيحيّين الموارنة في لبنان سابقًا كإذلال عميق . فإنّهم ، مع كونهم هم أنفسهم أقلّيّة ، حرموني على مدى الزمن ، أنا المنتمي إلى الكنيسة الأرثوذكسيّة ، من أن أصير ، طبعًا عند حصول الشروط المناسبة ، رئيسًا للبلاد . فمثل هذا الإذلال يجب أن لا يحصل على الإطلاق .

" سلام عادل " بدل " حرب عادلة "

خوري : لي إشارة صغيرة في شأن موضوع " الحرب العادلة " . إنّ الوثيقة الجديدة لجماعة الأساقفة الكاثوليك لا تبحث في الحرب العادلة ، بل في السلام العادل . وهذا توجّه جديد في هذا الأمر .

أمّا ما ورد في مطلع المحاضرة عن سؤال قايين : " ألعلّي حارسٌ لأخي " ، فإنّ الإسلام والمسيحيّة يجيبان عنه : " أجل ، أنت حارسٌ لأخيك " . ولكن هل المعنيّ بذلك هو حصرًا أخوك في الإيمان ، أم يتعدّى هذا المفهوم حدود الجماعة الخاصّة لينطبق على أخيك في البشريّة ؟

الصعيد الاجتماعيّ وصعيد البحث عن الحقيقة

بشته : من المهمّ في مجال ما يدور الكلام حوله هنا ، هو في

نظري التمييز بين الصعيد الاجتماعيّ الذي يستند إلى القانون ويمكّنني مِن أن أكون مَن أنا هو ، وصعيدِ البحث عن الحقيقة ، مستوى الضمير ، الذي يستند بدوره إلى القانون وعليه أن يؤمّن لي الحرّيّة بأن أكون مَن أريد أن أصير . ففيما يجب على الصعيد الاجتماعيّ أن يُضمَن لكلّ إنسان الحقّ نفسه بأن يكون من هو في ذاتيّته ، أكان مسيحيًّا أم مسلمًا ، يهوديًّا أم بوذيًّا ، ملحدًا أم ناكرًا لأيّ معرفة ، يجب على صعيد ما ينفتح أمام الإنسان من فُسَح القرار – هذا بالنسبة إلى بحثه على مدى الحياة عمّا هو حقيقيّ وصالح أن يُمنح كلّ إمكانيّة لأن يكون ما يريد أن يصير .

من هذا أيضًا حرّيّته في أن يُتاح له أن يسمع من الآخر ما يعتبره هذا حقًّا ومقدّسًا : أي أن يسمع المسيحيّ من المسلم لماذا يرى بصفته مسلمًا أنّ القرآن هو الهداية النهائيّة المُلزمة لحياته . وكذلك أن يسمع المسلم من المسيحيّ لماذا يؤمن هو المسيحيّ بأنّ المسيح هو الخلاص والحقيقة والحياة . لقد تعلّمت أن أكون شكورًا عندما يشرح لي مسلم الأسباب التي يرتكز عليها ، بالنسبة إليه ، إيمانه بأنّ محمّدًا خاتم النبيّين . وأنا أدعو بطيبة خاطر البوذيّ إلى أن يعرض لي ما يدفعه إلى أن يعتبر طريق بوذا الطريق الوحيد لإحراز التحرّر من دائرة الكيان .

ينبغي إذن في اعتقادي أن يؤمّن على الصعيد الاجتماعيّ قانونيًّا لكلّ إنسان أن يُتاح له بأن يكون مَن هو بذاته . وكذلك ، على صعيد البحث عن الحقيقة ، يقوم استعدادي إلى إشراك الناس لا في أمور الحياة العمليّة وحسب ، بل قبل كلّ شيء في طريق بحثي عن

الله . وبالعكس يكون من جوهر حياتي اهتمامي بأن لا يُخفي عليّ قريبي في الإنسانيّة أثمن شيء في حياته .

وعلى صعيد البحث عمّا هو حقّ ومقدّس – وهذا فريضة علينا حتّى آخر حياتنا – يجب في رأيي ، وذلك من أجل عيش مشترك سلميّ بين جميع البشر في عالم اليوم ، أن يُصار إلى حلّ الكثير من التشنّج ووضعه في مواضعه . فينبغي أن يُخلَق هناك مجال جديد جدًّا للحرّيّة ، حتّى يستطيع كلّ إنسان أن يكون من يريد أن يصير .

خوري : ولكن هنا لا يكفي أن يحصل الإنسان على الحرّيّة بأن يكون من يريد أن يصير ، بل يجب أيضًا أن يحصل على إمكانيّة التصريح بذلك ، أي لا أن يسمع ما يقوله الآخر وحسب ، بل أن يعبّر هو أيضًا عن ذاته .

في حياة المجتمع كلّ إنسان هو أخي

خضر : في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة أعتبر كلّ إنسان أخي – بدون تمييز . لذلك لا أفهم كيف يصحّ الكلام على تضامن بين المسيحيّين أو مثل ذلك بمعنى قيام كيان سياسيّ . فنحن المعمَّدين نكوّن جسد المسيح السرّيّ . ولكنّا في الشارع وفي الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة مساوون لجميع الآخرين من الناس . فإنّا في حقبات كثيرة من تاريخ المسيحيّة ، مثلاً في أوربّا القرون الوسطى وفي روسيا وحتّى أوربّا الكاثوليكيّة الرومانيّة ، نستطيع أن نتتبّع قيام سوء فهم عميق لجماعة المؤمنين المسيحيّة كأنّها واقع دنيويّ سياسيّ . وعليه فإنّ

هناك في نظري مسيحيّة ، لا دولة مسيحيّة . هذا يصحّ على الصعيد السياسيّ .

يختلف عن ذلك بدون شكّ نطاق البحث عن الحقيقة . من البديهي أنّه ينبغي للمؤمن أن يكون مستعدًّا للإدلاء بما يحتوي إيمانه للآخر ، إن رغب إليه في ذلك . ولو كنتُ لا أتمنّى أن يبلغ الناس إلى الإيمان بالمسيح ، لما كنتُ تلميذًا للمسيح . هذا لي من المسبّقات البديهيّة ، يصحّ عندما قلتُ إنّي أفضّل الحوار مع اليهود أو مع المسلمين . فما لا أريده هو الكرازة الصارمة والتبشير المتهجّم بالإنجيل . وأنا شخصيًّا لا أحاول أن أعمّد مسلمًا . فمن المهمّ في نظري على كلّ حال أن نعيش معًا في المجتمع وأن نتشارك قدر المستطاع في قيمنا الروحيّة .

هناك مشكلة خاصّة في الإسلام هي قضيّة الرِّدَّة . ولكنّي أعلم أنّ بعضًا من علماء المسلمين يقولون بأنّ من أراد أن يبتعد عن الإسلام ، فليفعل .

أمّا ما يشغلني أكثر فهو مسألة الزواج المختلط بين المسيحيّين والمسلمين . هنا تحدث فعلاً مآسٍ أليمة . إنّي أراهما أمامي ، شابًّا وشابّةً ضائعين في حيرة أمام المأزق : هو شابّ مسيحيّ موهوب وهي فتاة مسلمة موهوبة ، يحبّها وتحبّه ، ويريدان أن يعيشا معًا في أسرة واحدة . هنا يمكن أن تفضي الأمور إلى تطوّرات مأسويّة . وهذا ما يجب أن نعكف على التفكير به في أفق مفهومنا العصريّ للحرّيّة .

حقّ الانتماء الدينيّ
الفرق بين الحقّ والواقع

طاهر محمود

١. المشكلة

أهمّ معضلة تتحدّى البشريّة في طريقها نحو المستقبل ، هي في نظري النزاع الواضح ، بل الصدام وجهًا إلى وجه ، بين التصاريح النظريّة والتصرّف الواقعيّ بالنسبة إلى حرّيّة الناس ومساواتهم في نطاق الدين والمعتقد .

إنّ قواعدنا القانونيّة – الوطنيّة والدوليّة – تتكلّم جهارًا على حرّيّة الدين بجميع ما يتبعها من أوصاف . أمّا التصرّف اليوميّ فتظهر فيه بوضوح أسوأ الآفات والضيقات التي يتمّ تبريرها دينيًّا في غالب الأحيان . فمن المدهش أن نرى ، من جهة ، ما أجمل النظريّات حول هذا الموضوع في عصرنا ، ومن جهة أخرى ، ما أسوأ ما نلاحظه اليوم في العلاقات بين أديان الناس .

٢. حرّيّة الدين في التشريع الدوليّ

منذ الأربعينات من القرن الماضي اعترف التشريع الدوليّ في

وثائق مختلفة متتابعة بحرّيّة الدين ، وأعلنها كحقّ أساسيّ للإنسان . لقد نشأت الأمم المتّحدة في تشرين الأوّل ١٩٤٥ على أساس عزم البلاد الحرّة في العالم " بأن تمارس السماحة وتعيش بعضها مع بعض بسلام كجيران صالحين " [١] . وقد قام التعبير عن تعليم التسامح بأن أكّدت شرعة الأمم المتّحدة شجب كلّ أشكال الإجحاف الدينيّ ، وذلك احترامًا وتطبيقًا لجميع حقوق الإنسان الأخرى والحرّيّات الأساسيّة العائدة إلى سكّان هذا العالم [٢] .

في " التصريح العامّ حول حقوق الإنسان " (كانون الأوّل ١٩٤٨) أثبت العالم المتمدّن بنوع خاصّ أنّ الحرّيّة الدينيّة من أقدس حقوق الإنسان التي لا يجوز خرقها ، وصرّح : كلّ إنسان له الحقّ في حرّيّة الفكر والضمير والدين . وهذا الحقّ يتضمّن حرّيّته في تبديل دينه أو نظرته إلى العالم ، وكذلك حرّيّته في أن يعلن دينه أو نظرته إلى العالم ، مفردًا أم في جماعة مع غيره ، علنًا أو إفراديًّا ، بواسطة التعليم والتصرّف وشعائر الدين وممارسة العادات الدينيّة " [٣] .

ولقد قُبل هذا التصريح بكلّ محتوياته بالإجماع ، " كمثال مشترك ، على جميع الشعوب والأمم أن يسعوا في البلوغ إليه [٤] .

---

١ شرعة الأمم المتحدة (١٩٤٥) ، المقدّمة .

٢ شرعة الأمم المتّحدة ، المادّة ١ (٣) .

٣ التصريح العامّ حول حقوق الإنسان (١٩٤٨) ، المادة ١٨ .

٤ وعليه ثُبّت احترام حرّيّة الفرد الدينيّة كعنصر جوهريّ في ثقافة الإنسان المعاصر الاجتماعيّة والتشريعيّة ، يُلزِم كلّ المجتمعات والدول في عصرنا .

ثمّ وافقت مجموعة الشعوب سنة ١٩٦٦ على " الوفاق الدوليّ لإبعاد كلّ شكل من الإجحاف العنصريّ " ، وهو يُلزم جميع دول العالم أن يوفّروا لكلّ فرد ، " دون فرق على أساس العِرق أو اللون أو المصدر القوميّ أو الانتماء الشعبيّ [...] الحقّ في حرّيّة التفكير والضمير والدين [٥] .

ثمّ جاءت " المعاهدة الدوليّة حول الحقوق المدنيّة والسياسيّة " (١٩٦٦) ، فأثبتت خمسة مبادئ تتعلّق بالحرّيّة الدينيّة :

" ١) لكلّ إنسان الحقّ في حرّيّة التفكير والضمير والدين . وهذا الحقّ يتضمّن حرّيّة اختيار أو اتّخاذ دين أو نظرة إلى العالم ، وحرّيّته بأن يعلن دينه أو نظرته إلى العالم ، مُفردًا أم في جماعة مع غيره ، علنًا أو إفراديًّا ، بواسطة شعائر دينيّة ، وممارسة العادات الدينيّة ، والتصرّف والتعليم .

٢) لا يجوز إكراه أحد إكراهًا يعطّل حرّيّته في اختيار أو اتّخاذ دين أو نظرة إلى العالم .

٣) إنّ حرّيّة الإنسان في إعلان دينه أو نظرته إلى العالم ، لا يجوز إخضاعها إلاّ للحواجز المفروضة في القانون ، اللازمة لحماية الأمن العامّ ، والنظام ، والصحّة ، والأخلاق ، أو حقوق الآخرين وحرّيّاتهم الأساسيّة .

٤) تلتزم الدول الموقّعة للعقد بأن تحترم حرّيّة الوالدين وعند وقوع الحال بأن تحترم حرّيّة الوكلاء أو المكلّفين بتأمين تربية أولادهم

---

٥ التصريح : المقدّمة .

الدينيّة والأخلاقيّة وفقًا لقناعاتهم الخاصّة [...] .

٥) يحرّم هذا القانون كلّ مساندة للبغض الدينيّ الذي يستفزّ إلى الإجحاف أو العداوة أو العنف " [٦] .

وفي تشرين الثاني ١٩٨١ وافقت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة على وثيقة هامّة لا تبحث إلاّ في الحرّيّة الدينيّة ، هي التصريح حول تنحية جميع أشكال التعصّب والإجحاف بسبب الدين أو العقيدة . وقد ورد فيها أنّ " الديانة أو العقيدة تكوّن في نظر من يعترف بها جزءًا أساسيًّا من نظرته إلى العالم " ، وأنّ حرّيّة الدين أو المعتقد " يجب أن تُحترَم وتُضمَن دون أيّ حواجز " [٧] . وفي النصّ أيضًا تحذير صارم : الإجحاف بين الناس بسبب الدين أو المعتقد هو إهانة لكرامة الإنسان وإنكار لمبادئ شرعة الأمم المتّحدة ، ولذلك فهو تعدٍّ على حقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة التي نوّه بها التصريح العامّ حول حقوق الإنسان ودُوّنت مفصّلاً في الاتّفاقيّات الدوليّة المتعلّقة بحقوق الإنسان ، ولذلك يجب شجبه [٨] .

وهذا التصريح ، إذ يطوّل في ذكر جميع جوانب حقّ الإنسان الأساسيّ في الحرّيّة الدينيّة ، يطالب بوجوب القبول الصريح بكلّ جانب منها في جميع التشريعات الوطنيّة ، وذلك بحيث يُتاح لكلّ إنسان في كلّ مكان أن يمارس جميع هذه الجوانب في التصرّف الحاليّ.

---

٦ التحالف الدوليّ : مادّة ١٨ و٢٠.

٧ التصريح : المقدّمة (A/RES/36/55).

٨ التصريح : مادّة ٣.

أخيرًا تمّت موافقة الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة على " التصريح حول حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقلّيّات وطنيّة أو قوميّة ، أو دينيّة أو لغويّة " . تطلب هذه الوثيقة من دُول العالم أن " تحمي وجود جميع الأقلّيّات وهويّتها " ، وتصرّح أنّ جميع الأقلّيّات في جميع بلدان العالم " لها الحقّ ، في محيطها الخاصّ وفي الساحة العامّة ، بحرّيّة وبدون أيّ تدخّل أو أيّ إجحاف ، في أن تعترف بدينها الخاصّ وتمارسه [...] [٩] . ويُفصّل التصريح بعد ذلك جميع العناصر الجوهريّة في الحرّيّة الدينيّة الأساسيّة للأقلّيّات ، ويوعز إلى شعوب العالم " بأن تُقيم أوضاعًا موافقة " ، لكي تتمكّن الأقلّيّات في بلدانها من أن تعيش بحسب معتقدها وأن تطوّره [١٠] .

وعليه فإنّ التقدّم في التشريع الدولي في السنوات الخمس والخمسين الفائتة قد قام باعتراف التشريع الدوليّ بالحرّيّة الدينيّة ، في كلّ أشكالها وأنواع التعبير عنها في الحياة ، اعترافًا صريحًا كحقّ أساسيّ للإنسان يعني خرقُه جرحًا خشنًا للإنسانيّة وتصرّفًا غير خليق بالتمدّن .

٣. الحقّ في الانتماء الدينيّ في تشريع الدول المفردة

لم يتأخّر التشريع الوطنيّ في العالم المعاصر عن الاعتراف هو أيضًا

---

٩ إعلان الأمم المتّحدة : بند ١(A/RES/47/135) .

١٠ إعلان الأمم المتّحدة : مادّة ٤-٥ .

بالحرّيّة الدينيّة كمقوّم لحقوق الحرّيّة الأساسيّة والمدنيّة . ففي الدساتير الوطنيّة في العالم كلّه ، في البلدان المتطوّرة كما في البلدان النامية ، في الشرق والغرب ، نجد مقرّرات في هذا الشأن .

لقد حدّدت الهند مثلاً في دستورها القوميّ عام ١٩٥٠ أنّ جميع الأفراد ينعمون كحقّ أساسيّ بحرّيّة الضمير غير المحدودة وبحقّ الاعتراف الحرّ بدينهم ، وممارسته ونشره . وتمنح في هذا المجال كلّ الجماعات الهنديّة حقوقاً هامّة ، كأن تنشئ مؤسّسات لأهداف دينيّة وخيريّة وتقوم بها ، وأن تنظّم أمورها الخاصّة في مجال الدين ، وأن تقتني ، وفقاً للقوانين المرعيّة أملاكاً تقوم بإدارتها [١١] .

وفي منطقة أخرى من شبه القارّة الهنديّة ، في بنغلادش ، يعلن دستور سنة ١٩٧٢ : " كلّ مواطن يحقّ له أن يعترف بدينه ويمارسه وينشره ، وكلّ عقيدة دينيّة وكلّ بدعة دينيّة لها الحقّ في إقامة مؤسّساتها الدينيّة ، والحفاظ عليها وإدارتها الموافقة [١٢] . ومن الملاحظ أنّ دستور باكستان لسنة ١٩٧٣ قد كرّر هذا التحديد بالعبارة نفسها [١٣].

وفي جوار الهند اعترف الدستور الإيرانيّ لسنة ١٩٧٩ اعترافاً صريحًا بجميع الأقلّيّات الدينيّة وبحرّيّتها في إقامة شعائرها واحتفالاتها ، وفي العمل بمقتضى مقرّرات عقيدتها الخاصّة ، مع احترام الحقوق

---

[١١] دستور الهند ، مادّة ٢٥-٣٠.

[١٢] دستور بنغلادش ، مادّة ٢٠.

[١٣] دستور باكستان ، مادّة ٢٠.

الشخصيّة والتعليم الدينيّ [١٤].

أمّا في العالم العربيّ فيقرّر دستور الإمارات العربيّة لعام ١٩٧٢ خطر كلّ إجحاف مرتكز على الدين بحقوق المواطنين في الإمارات [١٥] . ودستور مصر لعام ١٩٨٠ يؤكّد : " إنّ على الدولة أن تؤمّن حرّيّة المعتقد وإقامة الشعائر الدينيّة [١٦] .

وفي القارّة الأفريقيّة يعلن دستور نيجيريا لعام ١٩٧٢ أنّ " كلّ إنسان ينعم بحرّيّة التفكير والضمير والدين ، بما في ذلك حرّيّة تبديل الدين والمعتقد ، وحرّيّة ممارسة الدين والمعتقد والشعائر الدينيّة ، والتعليم ، والمسلك والممارسة العلنيّة " [١٧] . ودستور أفريقيا الجنوبيّة لسنة ١٩٩٤ يؤكّد أنّه " ينبغي أن يكون لكلّ إنسان الحقّ في الحرّيّة وإبداء الرأي ، ومن ضمنه الحرّيّة الأكاديميّة في مؤسّسات الدراسات العالية [١٨].

أمّا بلاد جميع القارّات الغربيّة – أستراليا وأوروبّا وأميركا الشماليّة وأميركا الجنوبيّة – فقد اعترفت كذلك منذ زمن بعيد بأنّ نظريّة الحرّيّة الدينيّة تؤلّف أحد حقوق الإنسان الأساسيّة . وفي مجموعات قوانينها الحديثة العهد نجد مقرّرات قانونيّة تتعلّق مباشرةً

---

[١٤] دستور الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة ، مادّة ٢٦.

[١٥] دستور اتّحاد الإمارات العربيّة ، مادّة ٢٥.

[١٦] دستور الجمهوريّة العربيّة المصريّة ، مادّة ٤٦.

[١٧] دستور نيجيريا ، مادّة ٣٥.

[١٨] دستور أفريقيا الجنوبيّة ، مادّة ١٤.

بحرّيّة الدين . ففي دستور سلفادور الجديد لعام ١٩٩٤، تُضمَن " حرّيّة الممارسة لجميع الأديان " [١٩]، فيما يقرّ في نيوزيلاندا تصريحٌ حول حقوق الإنسان لسنة ١٩٩٧ أنّ الإيمان أو عدم الإيمان ليسا داعيًا للإجحاف بحقوق الناس [٢٠] .

أمّا في الولايات المتّحدة الأميركيّة فيعلن " قرار الحرّيّة الدوليّ " المنشور سنة ١٩٩٨ أنّ الحقّ في حرّيّة الدين تقوم على أساسه الولايات المتّحدة في نشأتها ووجودها " ، وأنّ " حرّيّة المعتقد الدينيّ والممارسات الدينيّة حقّ شامل للإنسان وحرّيّة أساسيّة [٢١] .

٤. تقصير القوانين

إنّ هذه اللائحة القصيرة لبعض الشرعات الدوليّة والقوانين الوطنيّة المنتقاة توضح أنّ القواعد القانونيّة الجارية مفعولها في العالم كلّه ، وتلك التي أثبتت في البلاد المختلفة ، لا تبدي تقصيرًا في إقرارها وإعلانها للحرّيّة الدينيّة وللمساواة بين الأفراد والفئات والجماعات كحقّ من حقوق الإنسان التي لا يجوز خرقها ، كحقّ له أهمّيّة أساسيّة .

ومع ذلك يبقى السؤال قائمًا : هل وصلت النظريّات التشريعيّة

---

[١٩] دستور سلفادور ، مادّة ٢٣.

[٢٠] وثيقة نيوزيلاندا في حقوق الإنسان ، مادّة ٢١.

[٢١] المقدّمة في US International Religious Freedom Act 1998 .

الحديثة الوطنيّة والدوليّة حول الحرّيّة الدينيّة والمساواة في الحقوق ، كما دُوّنت في الأنظمة الشاملة والوطنيّة ، هل وصلت إلى حيّز التنفيذ ، وهل تعكس الوضع الواقعيّ في البشريّة المعاصرة ؟ للأسف ، لا تمكن الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب .

إنّ النظرة التشريعيّة الحديثة حول الحرّيّة الدينيّة كحقّ من حقوق الإنسان هي حقًّا عظيمة . ولكنّها كثيرًا ما ينالها في الواقع اندحار في مختلف أنحاء العالم بأحوال شنيعة من الاضطراب والإغفال والخرق . ولكن لماذا الوضع على هذه الحال ؟ ما الذي اتّخذ مجرًى خاطئًا وأين حصل ذلك ؟ لماذا يخرق الإنسان في مطلع القرن الحادي والعشرين حقّ الإنسان في حرّيّة الدين والمساواة في الحقوق ، لماذا يخرقه في الواقع ، فيما هو اعترف بهذا الحقّ اعترافًا مطلقًا في النظريّة وعلى مدى السنين ؟ وماذا يمكن ويجب فعله إيجابيًّا ، لإيقاف هذه التطوّرات غير الإنسانيّة ؟ هذه في الحقيقة هي الأسئلة الجازمة التي على مجموعة الأمم في عصرنا أن تواجهها وتبحث فيها .

٥. إحباط القيم الدينيّة

إنّ سبب الميل المستمرّ إلى العنف الدينيّ في عالمنا هو إحباط تعاليم الدين الرئيسيّة وقيمه إحباطًا موبقًا . فجميع تقاليدنا الدينيّة الكبيرة تؤكّد لنا صراحةً أنّ البرّ الحقيقيّ لا يقوم في ممارسة شعائر وطقوس رمزيّة ، بل بالعكس في تعزيز المحبّة المتبادلة ، والودّ والعطف تجاه الناس الآخرين – وذلك بالاعتراف بحقّهم في سلوك سبيلهم

الخاصّ لعبادة الخالق ، وبالاستعداد لإفساح المجال لحرّيّتهم بأن يقرّروا اتّخاذ هذا السبيل أو ذاك .

فنجاتنا تقوم بتوجيه انتباهنا كلّه وجميع أفكارنا إلى تعاليم أديانـنـا هذه الملزمة إلزامًا شاملاً والمُفعمة بالإنسانيّة . فينبغـي أن لا ننسى أنّ الإنسـان في القـرن الحـادي والعشـرين لا يجـوز لـه أن يتصـرّف تجـاه الدين ، كما فعل ذلك بطريقة سـقيمة في العصـور القديمـة والعصـور الوسطى . فالآن ، في عصرنـا الحـاضر ، لا يمكـن الاعـتراف بالحرّيّـة الدينيّـة واحترامهـا وممارسـتها ، وإثباتهـا حقًّـا أساسـيًّا مـن حقـوق الإنسان إلاّ لحماية البشريّة ، لا لغرض إبادتها .

ونحـن ، أتبـاع دينَينـا العـالميَّين ، المسـيحيّة والإسـلام ، نكـوّن الأكثريّة الفاعلة بين أعضاء البشـريّة الحـاضرة ، وعلينـا تجـاه البشـريّة واجب خاصّ جدًّا . فينبغي أن نفعل كـلّ مـا يـلزم لنقـوم معًـا بهـذا الواجب المقدّس . فالمحاولة التي تهدف إلى حصر بعضنا بعضًا في إطار أمور وردت في الكتب القديمة ، أمور لا يبدو فيها الخير ، لا تقودنـا إلاّ إلى بغض متبادل . ففي الدينَين الكثير ممّا يستطيع أن يقرّبنا بعضنـا إلى بعض وأن يزيد حكمتنا ، وأن يمكّننا من أن نقود البشريّة في جميع أنحـاء العـالم إلى عيـش أكـثر سـلامًا وإنسـانيّة . فعلينـا إذن أن نقـوم باختيار رزين بصير ، وأن نتبنّى ما اخترناه لخيرنا من الطرفين ، ولخـير جميع مواطنينا . فعلى هذه الطريق يمكننا أن نـؤدّي لجماعاتنـا الدينيّـة خدمة هامّة .

أسئلة ومداخلات

نظام الطبقات الهندوسيّة ممنوع ، ولكن لا يزال قائمًا

خيدوياتوف : في إحدى زياراتي الكثيرة للهند قـرأت في كتـاب تعليم للصفّ الابتدائيّ الأوّل نصًّا يبدأ بالكلمات المسـتهجنة التاليـة : " لقـد خلـق ا لله في الهنـد أربـع طبقـات : البراهمـة ، والكشـاتريا ، والفايشيا ، والشودرا " [١] . إنّ هذا التفاوت هو في نظري إهانة لقسم كبير من السكّان . كيف تمكن إزاحة هذا الإجحاف بحقّ الشـودرا ؟ فقد يكون أحد الشودرا ، كما هو معـروف ، غنيًّـا جـدًّا وناجحًـا ، ولكنّه لا يمكنه على الإطلاق أن يصـير أحـد البراهمـة . كيـف يمكـن شرح ذلك في بلد ديموقراطيّ ومتسامح كـالهند ؟ كيـف تمكـن إزالـة هذا النظام ؟ فإنّه يظلّ من الممكن كتابة دستور مثاليّ علـى الـورق – هكذا كان مثلاً لـدى الاتّحـاد السـوفياتيّ ، وذلـك بـالكلام فقـط ، أفضل الدساتير الأوروبيّة – ، ولكن ما هو الوضع في الهند بالنسبة إلى نظام الطبقات ؟

طاهر محمود : لقد تطرّقت في مطلع حديثي إلى الفـرق الشاسـع بـين النظريّـة والواقـع . و لم أصـف المحتويـات الجيّـدة في الدسـاتير

---

[١] البراهمة هم الكهنة علماء الدين ، والكشاتريا هـم الحكّام والجيش ، والفايشيا هـم أصحاب المهن والقائمون على الاقتصاد ، والشودرا هم الخَدَم .

المختلفة ، إلاّ لأبيّن كيف أنّ دساتير الدول في العالم كلّه في نصّها تعترف بالحرّيّة الدينيّة ، ولكنّها في الواقع العمليّ لا تطابق النصّ إلاّ بطريقة ناقصة جدًّا ، أو لا تطابقه على الإطلاق . وهذا هو الوضع في كلّ مكان ، وكذلك في الهند . فأن تكون الهندوسيّة ، وهي دين أكثريّة السكّان في الهند ، تقسم الناس ، لا من الناحية الدينيّة وحسب ، بل بوجه عامّ ، إلى فئات مختلفة ، أي إلى أربع طبقات رئيسيّة ، فهذا أمر معروف ، كما هو معروف أنّ هذا يجرّ إلى الإجحاف بحقّ قسم كبير من السكّان .

إنّ الدستور الهنديّ يحظّر هذا النظام . وفي الوقت نفسه توجد في هذا الدستور قرارات من شأنها أن تركّز هذا النظام . أمّا في الإسلام وفي المسيحيّة فلا وجود لنظام الطبقات هذا . ومن المفاجئ أنّ ذلك يؤلّف خطرًا ، إذ قد يستعمل ضدّ الجماعة الإسلاميّة والجماعة المسيحيّة . وذلك على الوجه الآتي : هناك سلسلة من القوانين الاقتصاديّة التي قرّرت لصالح القسم الضعيف اقتصاديًّا من السكّان . ولكنّ هذه التدابير مقصورة قانونًا على الطبقات السفلى . ينتج من ذلك أنّها لا يمكن تطبيقها على المسلمين والمسيحيّين ، مهما كانوا ضعفاء اقتصاديًّا ، بحجّة أنّ جماعتَينا الدينيّتَين ليس لديهما نظام طبقات . وإلى ذلك فإنّ الهندوسيّ الذي يصير مسيحيًّا أو مسلمًا يفقد حقّه بالاستفادة من التدابير التي اتّخذت لمساندة الطبقات الهندوسيّة السفلى . وعليه لم يُعمَل على تركيز نظام الطبقات فحسب ، بل استخدم ضدّ الجماعات غير الهندوسيّة . فأن تكون في القانون طبقات في المنطقة ، ولا سيّما في الهند ، فهذا معروف . فعلى

الرغم من أنّ الدستور يحظّر الإجحاف بالحقوق بسبب الانتماء الدينيّ ، ويؤكّد نظريًّا أنّه ليس هناك أيّ إجحاف بالحقوق بسبب الانتماء إلى طبقة معيّنة ، ينتشر في البلد التصرّف المجحف في نطاق الشؤون الدنيويّة – كما أنّ الظلم الدينيّ في أجزاء أخرى من عالمنا لا يزال قائمًا .

حقُّ تبديل الدين

بوتس : ذكر في المحاضرة " التصريح حول حقوق الإنسان " لعام ١٩٤٨ ومعاهدة حقوق الإنسان لسنة ١٩٦٦. فكيف يمكن أن نشرح أن يكون الحقّ في تبديل الدين الذي كان التصرح حول حقوق الإنسان قد ضمنه ، قد سقط في معاهدة حقوق الإنسان ؟ يرد القول تكرارًا بأنّ هذا وسواه عائدٌ إلى تأثير دول ذات أكثريّة إسلاميّة . كيف يمكن تفسير ذلك ؟ هل يصحّ أن نرى أنّ المقطع الذي يقرّر حرّيّة اتّخاذ دين معيّن – كما نجده في المعاهدات – يشتمل أيضًا إمكانيّة تبديل الدين ؟

طاهر محمود : هل كان هناك عند تقرير المعاهدة المذكورة ضغوط من أيّ نوع ، هذا ما لا أستطيع إثباته . ولكنّي أعلم أنّ هناك إعلانًا عربيًّا لحقوق الإنسان ، وأيضًا إعلانًا إسلاميًّا لحقوق الإنسان يعود إلى عام ١٩٨١. إنّ الوثيقتين كلتيهما تذكران الحرّيّة الدينيّة دون شروط وقيود .

فالفرق بين التصريح حول حقوق الإنسان والمعاهدة حول

حقوق الإنسان ، الذي أشار إليه بحقّ البروفسّور بوتس ، قائم في رأيي في مطلع التطوّر ، لا في نهايته . فإن تفحّصنا الوثائق اللاحقة وجدنا أنّ هذه قد وافقت عليها بنصّها الكامل كبريات البلدان الإسلاميّة في العالم . ومن بين الوثائق التي قرّرت مؤخّرًا نجد إعلان الأمم المتّحدة في حقوق الأقلّيّات ، وهو يتناول الحرّيّة الدينيّة في جميع وجوهها ، ومنها حقّ تبديل الدين . وقد وافقت عليه أكثر البلدان الإسلاميّة . لذلك لا يجوز في هذه المسألة الالتفات إلى وثيقة معيّنة من المعاهدات المتأخّرة التي لحقت تصريح الأمم المتّحدة في حقوق الإنسان ، وإرجاع نصّها إلى موقف فئة معيّنة من أتباع الدين بالنسبة إلى حقّ الإنسان في الانتماء الدينيّ . أنا لا أدافع هنا عن بلد معيّن قد يكون قد قام بدور خاصّ في هذه القضيّة .

إنّي أؤيّد الرأي القائل بأنّ تبديل الدين غير محرّم في تعليم المسلمين الدينيّ . فمن المعروف أنّ الخليفة الأوّل أبا بكر قال : " لا رِدّة في الإسلام " . ولكن ينبغي أن لا نعكف على هذا القول وحده ، وننسى ما قال القرآن الكريم من أنّه " لا إكراه في الدين " (سورة البقرة ٢: ٢٥٦) . قول القرآن أرجح بكثير ممّا قاله أبو بكر أو أيّ خليفة سواه .

إنّ نظريّة الحرّيّة الدينيّة وواقعها موضع جدال

أوت : لماذا لم تَقُل إن أهمّ مشكلة في عصرنا قضيّة حقوق الإنسان ، فاقتصرت في شأن حقوق الإنسان على مجال الاعتراف بالدين وممارسة الدين ؟

طاهر محمود : لقد حاولت في إطار موضوع ندوتنا العامّ ، أن أوضح أنّي أرى المشكلة الكبرى في النزاع بين النظريّة والواقع بالنسبة إلى الحرّيّة الدينيّة .

خوري : إنّ التصريحات العربيّة والإسلاميّة حول حقوق الإنسان تزيد عادةً في آخر كلّ بند : إلاّ أن تحدّد الشريعة غير ذلك . وخصوصًا بالنظر إلى قضيّة الحقوق الدينيّة يعني ذلك إسقاطًا لما ورد في التصريح . فالشريعة ، ومعها كثير من العلماء المسلمين – تستند في هذا الموضوع إلى الحديث ، أقلّ من استنادها إلى نصّ القرآن . فإلى جانب آيتين في القرآن (سورة النساء ٤: ٨٨-٨٩) ، يسردهما العلماء في هذا الشأن ويحملونهما على محمل مقولة موجّهة ضدّ الحرّيّة الدينيّة ، هناك بعض الأحاديث التي تحرّم ، تحت طائلة القتل ، أن يبدّل المسلم دينه . وفي أحدهما ورد قول النبي محمّد : " من بدّل دينه فاقتلوه " (عند الترمذي ، وأبي دواد ، والبخاري) . أنا أوافق تمامًا على التفسير الذي قام به البروفسّور طاهر محمود . ولكنّي لا أرى كيف نواجه الواقع الذي يبيّن أنّ غالبيّة العلماء في العالم الإسلاميّ لا يزالون يؤكّدون أنّ الارتداد عن الدين الإسلاميّ يستوجب عقوبة القتل .

طاهر محمود : في آخر عرضي قلت إنّ محاولة المسيحيّين والمسلمين المتبادلة أن يجدوا في كتبهم أمورًا تبدو غير معقولة ، لا تقودنا إلاّ إلى بغض متبادل . ففي كتب الطرفين – هذا اقتناعي –

الكثير ممّا يستطيع أن يقرّبنا بعضنا إلى بعض وأن يفسح للبشريّة مستقبلاً طيّبًا . لذلك أوردت وصيّتين من القرآن : " لا إكراه في الدين " (سورة البقرة ٢: ٢٥٦) ، و" لكم دينكم ولي ديني " (سورة الكافرون ١٠٩: ٦) . وأنا أحبّذ تجاه الجماعات المسيحيّة والإسلاميّة الدوليّة توجيه الانتباه إلى هذه النصوص . فباستطاعة المسلمين بدورهم أن يشيروا إلى طائفة من المقولات في العهد القديم والعهد الجديد من الكتاب المقدّس ، موجّهة ضدّ الحرّيّة الدينيّة . ولكنّ هذا بلا جدوى بالنسبة إلى قضيّتنا ، وهي التقدّم على طريق الحوار . فأنا أحبّذ في جهدنا المشترك أن ننطلق من النقاط التي يتمّ بيننا الوفاق عليها .

خوري : أنا أؤيّد موقفك ، وأعرف أنّه يسانده عالمٌ ينعم بتقدير كبير في العالم الإسلاميّ . أمّا غرضي فهو السؤال كيف يمكنني أن أنطلق من المصادر الإسلاميّة وأجد مع العلماء المسلمين الآخرين طريقًا يقود إلى مستقبل مشترك . فإن كان الإمام محمود شلتوت (توفّي ١٩٦٣) من الأزهر وغيرُه يؤيّدون الرأي الذي تسانده أنت ، فيبقى مع ذلك بالنسبة إليّ مطلب كبير ، هو أن أجد وأجمع براهين يمكن إيرادها تجاه علماء يأخذون برأي مخالف . فمن الضروريّ أن نحاور هؤلاء العلماء أيضًا ، لنبحث معهم في سُبُل جديدة ترتكز على دلائل موضوعيّة صامدة .

طاهر محمود : لا شكّ أنّ هذه مهمّة كبيرة للمستقبل . لذلك

لا نألو جهدًا في أن نقنع الذين لا يشاطروننا الرأي ، أن نقنعهم بنظرتنا إلى الأمور في هذه القضية الحاسمة ، قضيّة الحرّيّة الدينيّة .

كيف تصل أنواع اليقين إلى الجمهور ؟

غابرييل : شكري الجزيل للعرض الشيّق جدًّا الذي جاء به البروفسّور طاهر محمود ، وللمناقشة التي جرت بعده . أمّا ما يتعلّق بالفرق بين الوضع القانونيّ والواقع بالنسبة إلى الحرّيّة الدينيّة ، فأتساءل هل نحن في أديانّنا قد أتينا بوسائل كافية للتربية على التسامح . فكيف وعلى أيّ مستوى نستطيع أن نقوّي العكوف على هذه المهمّة ؟ فإنّ الغرض – خصوصًا في هذه القضيّة – هو أن تبلغ البصائر وأنواع التوصّل إلى الاتّفاق ، التي تكتسب على مستوى معيّن ، أن تبلغ إلى الجمهور .

طاهر محمود : لا يسعني من جهتي إلاّ أن أساند هذا المطلب . هي مهمّة حاسمة للمستقبل . وهي تواجه الطرفين ، المسيحيّين والمسلمين . أنا أعلم أنّ هناك في العالم الإسلاميّ عددًا غفيرًا من الناس لا يوافقون في نظرتهم إلى الأمور على ما نقوله هنا . ولذلك نأمل حصول الكثير بواسطة ما استنبطه لنا وأطلقه هنا البورفسّور بشته . فما نفعله هنا يلقي الضوء على ما هو مطلوب في أنحاء العالم المختلفة . فعلينا أيضًا أن نباشر بفعله هناك .

الأنسنة يجب أن تنمو
في لقاءات مباشرة بين الناس

هينريخ أوت (Heinrich Ott)

أهمّ شيء للبشريّة اليوم وغدًا على عتبة حقبة جديدة من تاريخ العالم وتطوّر الفكر هو في نظري الحوار : الحوار بين البشر ، بين الأنا والأنت ، في إطار جماعات صغيرة محصورة العدد . فإنّ اللقاء وجهًا إلى وجه وحده كفيل بأن يُنتج في مجال السياسة والثقافة تفكيرًا ونشاطًا خلاّقَين فعّالَين . ففي عصر يجتاح فيه أرضنا اجتياحًا يزداد اتّساعًا وتطرّفًا نوع مبهم من الحضارة والتواصل يدرك الجماهير ، في عصر مثل هذا يستحقّ هذا الموضوع أشدّ الالتفات .

١. خطر التلاعب المبهم

لا جرم أنّ التواصل (أو بالأحرى التفاعل) المبهم ، مثلاً بواسطة الحاسوب ، لا غنى عنه اليوم للشبكة الشديدة الكثافة والتعقيد ، في مجال الضبط والتوجيه الذي أضحى ضروريًّا بالنسبة إلى الوضع الحاليّ في العالم وفي البشريّة ، في مجالات كثيرة ، كالسير والتغذية والاقتصاد والصحّة وصيانة البيئة والسياسة الأمنيّة وغيرها . فلا شكّ أنّ التقنية الإلكترونيّة أضحت لا غنى عنها لعالمنا في وضعه الحاضر . ولكن

يجب أن نتساءل : ألا تكمن في الثقافة الإلكترونيّة وفي المجتمع المعلوماتيّ المعاصر أخطار على البشريّة وعلى الإنسان ، وما هي هذه الأخطار ، وأين هي القوى التي من شأنها أن تواجه مثل هذه الأخطار ؟ أمّا عندما أتكلّم على " الثقافة الإلكترونيّة " و" المجتمع المعلوماتيّ المعاصر " ، فأنا لا أعني فقط الإنترنت (الشبكة الترابطيّة) – وأنا شخصيًّا لا أفهم بعدُ شيئًا منها – بل أضمّ إليه واقعًا أقدم بكثير ، هو وجود وسائل الإعلام للجماهير ، ولا سيّما التلفزيون . ولبّ الأمر هو أنّ معلومات مبهمة بقدر كثير أو قليل يمكن بثّها ، تصل إلى جماهير الناس ويكون لها أثر فيهم ، فينتج من ذلك نوع خاصّ من إمكانيّة التلاعب والتسيير .

وهنا علينا أن نتفكّر في أنّ الجماهير الكبيرة ، كجماعة من البشر ، غير قادرة بحدّ ذاتها على أن تقوم بالتفكير والعمل بنوع خلاّق متماسك مركّز . ولا تقدر أن توازن بهدوء بين الأسباب الموافقة والمعاكسة . فهي يمكن أن تنساق إلى عواطف من الحماسة أو الكراهية بتأثير من خطيب بارع موهوب . ولكنّها لا تستطيع أن تشعر بالوزن الحقيقيّ والخلفيّات والنتائج والقوى الكامنة في كلمة أو فكر معيّن ، وأن تقدّرها حقّ قدرها . مثل هذا لا يحصل إلاّ إذا تمّ العكوف على فكرة قصيرة تبسّط الأمور ، مثل الإيديولوجيا أو الدعاية المحضة ، في نطاق جماعات بشريّة محصورة العدد ، تتفحّص وتمحّص الأمور في تفكير وتشاور مشترك صبور .

٢. ضرورة الحوار المباشر في السياسة

الجماهير ليس لها عقل بالمعنى الحصريّ . فإنّ مجموعة كبيرة من الناس لا يمكنها أن تصير واعية إلاّ إذا انقسمت إلى جماعات صغيرة محصورة العدد ، فهي بحاجة إلى قيادة بواسطة الحوار . أودّ أن أبيّن ذلك بواسطة مَثَلٍ مأخوذ من بلدي : لدينا في سويسرا تراث واسع في الديموقراطيّة المباشرة . فعلينا أربع مرّات في السنة في آخر الأسبوع أن نصوّت كشعب على شؤون التشريع وقيادة الدولة . ونحن نحبّ هذا النظام ومقتنعون من جودته ، ولو كانت فيه نقاط ضعف ، مثلاً شيءٌ من الإبطاء في اتّخاذ بعض التدابير السياسيّة . وقبل القرار الشعبيّ يقوم طبعًا البحث عن آراء المواطنين . ولكن مثل هذه الإحصاءات كثيرًا ما تكون غير دقيقة . فمن المعروف أنّ الآراء كثيرًا ما تتبلور قُبَيل التصويت ، وذلك بواسطة المحادثات الكثيرة في الأسرة ، وفي مكان العمل ، وبين الأصدقاء والمعارف والجيران ، أي حيثما يدور الحديث بين أناس يهتمّون بالسياسة وهم مستعدّون أن يتحمّلوا مسؤوليّتهم في هذا النطاق .

هذا ما عنيتُه بالقيادة بواسطة الحوار . فالمجموعات البشريّة ، مثل جماهير المواطنين في دولة معيّنة ، تكتسب بواسطة التخاطب حكمة معيّنة ، ومقدرة عمليّة على الحكم ، وتقديرًا لما يمكن تحقيقه وما يقتضي فعله في حالة معيّنة . فعندها لا تكون الديموقراطيّة جمهورًا من أفراد منعزلة تتمتّع مبدئيًّا بحقّ التصويت ، ولكنّها معرّضة للتلاعب والتسيير ، بل يكتسب الجمهور بنيةً ، فليس هو من بعدُ مجرّد كمّيّة .

٣. ضرورة الحوار المباشر في مجال التنشئة

لقد ضربتُ مثلاً متّخذًا من مجال السياسة ، ولكنّ القضية التي نحن بصددها لا تقتصر على حقل السياسة بالمعنى الحصريّ . فإنّنا نلاحظ عمى الجماهير وحكمة الحوار في الجماعات المحصورة العدد في جميع المجالات . أنا أفكّر مثلاً في الجامعات التي تضمّ جماهير من الطلاّب ، فلا تعود قاعات التدريس تستوعب أعدادهم . ولا يفيد هنا اللجوء إلى تنظيم التدريس بحيث يُفرض على الطلاّب أن يقوموا بمطالعة نصوص معيّنة ثمّ أن يحضروا لاحقًا للامتحانات . ففي مثل هذه الحال لا يعود من الممكن الكلام على دراسة عالية أكاديميّة . وقد يصحّ أنّ هناك إمكانيّات للتنظيم التقنيّ لإيصال العلم . ولكنّ التنشئة الحقيقيّة التي تقود إلى اعتناق الآراء وإلى نضوج البصيرة ، هذه التنشئة لا تحصل إلاّ في الخطاب ، خطاب الطلاّب مع المدرّسين ، وخطاب كلّ فئة من الطلاّب والمدرّسين في ما بينها . وفي الأساس تتضاءل الحدود هنا . فإنّنا حيثما تكون التنشئة أكثر من مجرّد نشر معلومات ، نتعلّم نحن المدرّسين أيضًا من طلاّبنا . فثقافة المناقشة التي كانت شائعة في العصور الوسطى تصلح أن تكون مثلاً تاريخيًّا ممتازًا على ذلك .

٤. إنشاء فئات صغيرة ، وحمايتها

فما العمل إذن ؟ ينبغي على العموم زيادة عدد الفئات التي تتّسع

للحوار الحرّ وحمايتها . فيمكن مثلاً إنشاء مدارس ومعاهد أصغر . فزيادة الحوار في الجماعات الأصغر قد تُعوّض عن حضور الأستاذ الشهير الذي عليه أن يقود جلسات يحضرها مئات الطلاّب ، وذلك إن تمكّن الأستاذ نفسه أن يربّي تلاميذه ، الذين يصيرون لاحقًا مساعديه وزملاءه ، لا على أن يقلّدوا المعلّم ، بل على أن يتمكّنوا من نشر ما تعلّموه على يده وفهموه بروح الحوار الحقيقيّ . وهذا يصحّ أيضًا في السياسة الديموقراطيّة ، التي تحتاج إلى المَرَافق المتوسّطة الحرّة الغير الرسميّة في المجتمع المدنيّ ، حتّى يستطيع أكبر عدد ممكن من الاشتراك في التفكير .

ونكتفي بهذين المَثَلين . ولكن من المهمّ أيضًا وقاية الحوار الحرّ وحمايته من التلاعب ومن تشهير الرأي المنشور الذي يعدّ نفسه " الرأي العامّ " . فوسائل الإعلام التي لا تعي التحرّز (وهو من باب التمييز) ولا تحترمه ، يمكنها أحيانًا أن تخنق التفكير الحرّ غير المقيّد في بدء نشأته .

٥. استنتاجان

أوّلاً : هناك في منقلب عصرنا مشاكل كبيرة تعترض البشريّة ، وهي تنال البشريّة ككلّ . وقد ضُمّت ثلاث منها وجاء ذكرها في عنوان المؤتمر المسكونيّ الكبير الذي عقدته جميع الكنائس المسيحيّة الأوربّيّة سنة ١٩٨٩ في موطني ، مدينة بازل : " العدالة – السلام – الحفاظ على الخليقة " . وما بدأتُ اليوم بعرضه يتناول مقابل ذلك

الطريقة التي بها وبروحها تجب مواجهة المشاكل الكبيرة والإقبال عليها . ويبدو لي أنّه لا يمكن أن ينجح حلّ لمشكلة ولا إحراز تقدّم في ذلك ، إن لم يراعَ مطلب إعمال الفكر في جماعات صغيرة .

ثانيًا : بالنسبة إلينا نحن أبناء وبنات العصر الملتزمين دينيًّا والمجتمعين هنا لنتدبّر زماننا ، قد تكون للموضوع المطروق هنا أهمّيّة خاصّة . فإنّ الله لا ينظر إلى الكمّيّة . فما يبدو لنا كبيرًا ، ليس كبيرًا في عينيه . فهو الذي يرى أعمق تحرّكات قلب الإنسان ، يوجّه نظره إلى الشخصيّات المفردة التي لا تُعدّ ، وإلى تعاملها بعضها مع بعض ، تبذل فيه نفسها . بل هو جزء من نفسها . فهو لا ينظر إلى كمّيّة الجماهير ، بل إلى كلّ فرد وكلّ شيء حسّيّ . وهكذا تمكّن يوحنّا ألبرخت بنغل (Johann Albrecht Bengel) ، وهو أحد المعروفين بآباء السُّواب – أولئك الأسلاف البروتستانت الأتقياء ذوي النزعة الروحانيّة – أن يقول : " عندما تصير القضيّة " موضة " دارجة ، يمتنع الله عن الاشتراك فيها ... " .

أسئلة ومداخلات

الحوار في نطاق علاقات حسيّة وأيضًا في عدم التوازي

ميهجيازغان : حسنٌ أن يتطرّق الكلام الآن إلى قضيّة هذه العلاقات الحسّيّة. وهكذا نعود إلى نطاق اختبار الإنسان والتزامه الشخصيّ الذي أظهر أهمّيّته البروفسّور شبستري . من جهة أخرى ، نعلم مقدار الشكّ الذي يقابِل به مبدئيًّا أصحابُ النظريّات في عصر ما بعد الحداثة مفهومَ الحوار . وتقوم إلى ذلك مشكلة عدم التوازي ، لأنّ المتكلّم في مجال الحوار يأتي في المرتبة الأولى ، ويأتي بعده السامع في المرتبة الثانية .

الحوار يختلف باختلاف العلاقات

أوت : ليس الحوار قضيّة التوازي المطلق . وبنوع خاصّ في الحوار التربويّ يتمتّع المدرّس بقسم من الأوّليّة ، وهو تقدّمه على المتلقّن . وهذا طبيعيّ تمامًا . ولكنّ المدرّس يتوجّه في الوقت عينه نحو المتلقّن ويكيّف موقفه وفقًا له . وهكذا يكون الطالب بالعكس قد حرّك المعلّم . هذا بغضّ النظر عن أنّه بأسئلته وأحيانًا باعتراضه يمكنه أن يهيّء له انطلاقات فكريّة رئيسيّة .

ومن يدخل في حوار مع أتباع الأديان الأخرى ، لا يحسب أنّه وحده يمتلك الحقيقة ، والآخر مقابله بخلاف ذلك . فكلّ مؤمن يقف أمام سرّ الله ، فهو من ثَمّ شخص يطلب الحقيقة . ويظلّ في الوقت

نفسه طيلة حياته في طلبها ، حتّى بعد بلوغه الإيمان . فهو يجوز له في الحوار أن يأمل في أن يأتيه اللقاء مع الآخر ، من جهة أو من أخرى ، بما يُغنيه ، أو بما يبعث فيه تساؤلاً شافيًا . فناحية الإغناء المتبادل هذه تبدو لي بالنسبة إلى الحوار بين الأديان ذات أهمّيّة .

الحوار في جوهره تبادل

خوري : الحوار في جوهره تبادل ، وكلّ محاور هو في الوقت عينه سامع ومخاطِب ، متعلّم ومعلّم في آن واحد . وخصوصًا بالنسبة إلى الحوار الدينيّ ، يقوم الحوار بتعاقب العطاء والأخذ .

الحوار الدينيّ ينفذ إلى عمقٍ كيانيّ

بشته : إلى أبعد من المستوى الفكريّ الذي يقوم فيه تبادل المعارف والنظرات ، وتلقّن الجديد ، والسعي وراء الفهم ، ينفذ الحوار الدينيّ إلى عمقٍ كيانيّ . فالطرف الواحد يعرّض نفسه إلى غيريّة الآخر ، راجيًا ومتأكّدًا أنّهما كليهما يسيران على درب التماس الله . وبهذا يكون عدم التوازي في الانفتاح على الآخر وتعريض النفس للآخر من مقوّمات الحوار الدينيّ . ففيه لا يتمّ الاهتمام بالاتصالات المسلكيّة الخارجيّة وحسب ، بل ينفتح فيه للآخر البعد الباطن للكيان الخاصّ . وهذا له شروطه المسبّقة ، لا سيّما الثقة المتبادلة بأن يتّضح للواحد أنّ الآخر يقبله في بحثه الخاص وأيضًا في ارتباكاته الخاصّة ، ويقدّره كشخص يسير على الطريق و لم يبلغ الهدف بعد .

عدم التوازي الأصليّ هدفه أن يقود إلى الحوار

من الطبيعي في غالب الأحيان أن نذكر عدم التوازي في اللقاء مع الله ، ولكنّه في خطاب الله وإصغاء الإنسان عدم توازٍ يركّز الحوار . هو حدث غير متوازٍ يكتمل في هذا الوضع عندما يشعر الإنسان بنفسه في إصغائه إلى الكلام مدعوًّا لأن يصير مؤمنًا متوجّهًا إلى الله ويجيب الله لا بشيء ما ، بل بنفسه عينها . فإنّ كلام الله يريد أن يصيّر الإنسان مُجيبًا ، ووحي الله يريد أن يبلغ في إيمان الإنسان إلى غايته ، كما كان كارل رانر لا يني يردّده على مسامعنا . وعليه يزول عدم التوازي الأصليّ ، عندما يختبر الإنسان نفسه في إصغائه إلى كلام الله مدعوًّا لأن يصير جوابًا للذي يلقي بنفسه في كلامه الموحى .

وفي حوار المؤمنين ، حيث يحدّث الواحد الآخر عمّا يحرّكه في طريق بحثه عن الله ، يتواصل هذا الواقع بين الله والإنسان ، بين الإنسان وربّه ، وينفتح الواحد على الآخر . وإن كان هناك في البدء عدم توازٍ ، فهذا يريد أن يذوب في لقاء موسوم بالعطاء والأخذ المتبادلين ، كما أكدّ ذلك البروفسّور خوري في مداخلته .

كيف يمكن إيصال ما يحدث في الجماعة الصغيرة إلى العامّة

خوري : إنّ ما ينجح نجاحًا ممتازًا في إطار جماعة صغيرة حيث ، كما قال البروفسّور أوت ، يكون العقل والفكر منتعشين يقودان إلى معارف جديدة – كيف يمكن إيصال هذا الواقع الحيّ داخل الجماعة الصغيرة إلى الكثيرين ، إلى الجمهور الذي قيل فيه إنّه كجمهور ليس فيه إمكانيّة الوعي والفكر المستقلّين ؟ كيف يمكن إذن أن نفتح ما

نستطيع الحصول عليه في الحلقات الصغيرة على العامّة وإيصالها إلى الجماهير ؟

مساهمة وسائل الإعلام وتأثير الحركات الشعبيّة

أوت : قد يكون هناك شيء يشبه التعاون بين مستهلكي وسائل الإعلام وأصحابها . مثل ذلك بريد القرّاء الذي يمكن إرساله إلى الصحف ويمكن اعتباره ردًّا من قِبل العامّة . وفي إطار أوسع يمكن ذكر المجتمع المدنيّ والسلطات المتوسّطة التي تحرّك الحياة الديمقراطيّة تحريكًا صحيحًا وتحافظ على هذه الحركة . ففي المجتمعات التي لا تتناغم فيها مرافق الدولة وهذه المقامات المتوسّطة ، بل تقابلها بعدم الثقة ، يمكن تقدير التأثير الممكن الصادر عن هذه الحركات الشعبيّة بين المواطنين . فأصحاب السلطة يخشون اشتراكهم في التفكير والخطاب ويقابلون مثل هذه الحركات عند المواطنين بعدم الثقة . وعليه يمكن اعتبارها واقعًا اجتماعيًّا من شأنه وبإمكانه أن يجعل حوار الحلقات الصغيرة يتسرّب إلى عامّة المجتمع .

ينبغي أن لا يُنصَب عدم التوازي بمثابة مؤسّسة

بوتس : يتهيّأ لي أنّ الحوار لا ينجح إلاّ إذا لبث التفاضل موقّتًا ، كما هو الحال في العلاقة بين المعلّمين والطلاّب . أمّا إذا تحوّلت أوضاع عدم التوازي إلى شبه مؤسّسة وكانت مكاسب أحد الطرفين في الخطاب مستديمة لا تتوازى مع الزمن مع الطرف الآخر ولا تتلاشى من ذاتها ، فعندها بلا شكّ لا يستقيم الحوار .

أوت : هذه إشارة إلى نقطة أعيرها أهمّيّة بالغة . فإنّ الموقف الفكريّ والمسار العقليّ يتحوّلان إلى شكل تعليميّ جامد بقدر ما يستديم فيهما تفاضل استراتيجيّ معيّن . فإن كان حزبٌ ما مقتنعًا بأنّه دومًا على صواب – كما كان شعار نشيد شيوعيّ – فإنّه يَضِلّ أو يكذب نفسه . فليس هناك من هو دومًا على صواب ، ولا يجوز أن يقوم أحد مثله . وبالعكس فقد يكون فضلٌ استراتيجيّ قصير مرغوبًا فيه ، وقد ينتج أحيانًا من طبيعة الأمر .

عدم التوازي في الحدث التربويّ ، لا في الحوار بين الأديان

صالحة محمود : لي عودة إلى ما جاء ذكره حول عدم التوازي . لا ريب أنّ هذا يحصل في الخطاب التربويّ . أمّا في الحوار بين الأديان ، فالأمر على غير ذلك . فغالبًا ما يتحرّك الخطاب في اتّجاه واحد ، مع أنّ الطرفين يدخلان فيه على أمل أن يُسمَع كلٌّ منهما ، ويلاقي التقدير والقبول . في الواقع كثيرًا ما نجد بين المتحاورين أناسًا لا يريدن الإصغاء إلى الآخرين . فهم لا يحضرون المجلس إلاّ ليُدلوا بما عندهم . فكيف يمكننا مقابل ذلك أن نصل إلى حالة يصغي فيها حقًّا الواحد إلى الآخر ويدخل الطرفان معًا في حوار صادق بينهما ؟

أوت : إنّ الحالة الخاصّة باللقاء بين مؤمني الجماعات الدينيّة المختلفة تتميّز في الواقع من الحوار المعتاد ، الذي نرجو فيه دومًا أن نقنع الطرف الآخر . أمّا مبدأ الحوار بين الأديان فينبغي أن يكون الاجتهادَ في فهم الآخر فهمًا أفضل . إنّ الحوار داخل الجماعات المسيحيّة يرمي في

النهاية إلى كشف الوحدة الكامنة في الإيمان ، وحدة المؤمنين واتّفاق الكنائس المسيحيّة ، أو إلى إعادتها . أمّا الحوار بين الأديان فليس الهدف منه الوصول نهائيًّا إلى وحدة جميع الأديان ، لأنّ هذه ليست مدفوعة إلى مثل هذه الوحدة ، لا في نشأتها ولا في اتّجاهها الباطن .

التمسّك بالأمور الأساسيّة المشتركة

خوري : رغم الاختلافات في النظرة ينبغي أن نتمسّك بالأمور الأساسيّة المشتركة وأن نزيل سوء التفاهم الذي يتكرّر حصوله . مثل ذلك أنّ النظرة التي سادت طويلاً في الكنيسة الكاثوليكيّة والكنيسة البروتستانتيّة ، كان تؤكّد أنّ إله الإسلام ليس إلهنا . ولا يزال بعض اللاهوتيّين المسيحيّين يقولون بذلك . أمّا المجمع الفاتيكانيّ ، فقد قام بخطوة مهمّة ، إذ صرّح أنّ " المسلمين يعبدون معنا الله الواحد الرحيم الذي سيدين البشر في اليوم الآخر " [١] . فإذا تأصّل ذلك في وعي المؤمنين ، عندها يمكن التغلّب على الكثير من أنواع سوء التفاهم الأخرى . فالحوار بين الأديان لا يرمي فقط إلى أن يفهم مؤمنو الأديان المختلفة بعضهم بعضًا فهمًا أفضل ، ويتعلّموا أن يصغوا باحترام إلى ما يقوله الآخر ويعوا لماذا يقوله ، بل إنّه يرمي إلى اكتشاف أمور مشتركة واتّخاذ هذه العناصر كقاعدة لمسلك أخلاقيّ مشترك ونشاط مشترك .

---

[١] الوثيقة التعليميّة حول الكنيسة : نور الشعوب ، فقرة ١٦.

أوت : إنّ هذه المعرفة الرئيسيّة بأنّا مسيحيّين ومسلمين نعبد الله الواحد نفسه ، أوكل بها إلينا نحن اللاهوتيّين ، لكي نقرّبها إلى فهم الآخرين من اللاهوتيّين والمؤمنين ، ونشرحها لهم .

يمكن التعمّق في معرفة الذات في مرآة ما يراه الآخرون فينا

هناك هدف آخر مهمّ للحوار بين الأديان ، وهو أنّ بعض نواحي إيماننا الخاصّ تتّضح لنا أحيانًا بفضل اللقاء بمؤمني الأديان الأخرى ، في مرآة ما يراه الآخرون فينا . وذلك عندما يكون من الممكن ليس فقط احترام أغراض الأديان الأخرى ، بل أيضًا تقبّلها كمساعدة ذات فائدة .

نشترك في المسؤوليّة تجاه الفقراء والمكبوتين

بشته : هناك وجه مهمّ في الحوار بين مؤمني الجماعات الدينيّة المختلفة ، لا سيّما الحوار المسيحيّ الإسلاميّ ، هو تبادل الآراء والمعارف الناقد في ما يخصّ مسؤوليّتهم المشتركة التي لا تتجزّأ تجاه المحرومين والمحتاجين ، والمعذّبين والمنبوذين . وأنا شخصًا أفكّر هنا في المثل الذي ضربه يسوع المسيح عن السامريّ الرحيم (إنجيل لوقا ١٠: ٢٥-٣٧) . فإنّه لا يجوز أن يكون موقف الكاهن الذي اجتاز عن الذي نُهب وتُرك بين حيّ وميت - ولعلّه حصل ذلك لأنّه كانت واجباته تدعوه - ولا موقف اللاويّ الذي مرّ ولم يعبأ به لاهتمامه بفرائضه الدينيّة . ولكنّهما نسيا أمرًا واحدًا هو مسؤوليّتهما الشخصيّة تجاه الإنسان المُلقى على حافّة الطريق ، تجاه الذي سُلب ورُمي به ، تلك

المسؤوليّة التي كتبها الله لهم في قلبهم والتي لا يجوز التغافل عنها ، وإن حصل ذلك التغافل بسبب واجبات مقدّسة في كنيسة أو مسجد أو هيكل . فالأمر ، كما أفهم ما قصده يسوع بهذا المثل ، هو المسؤوليّة التي لا تتجزّأ الملقاة على كاهل جميع الذين يمرّون في طريقهم بالمحتاج ، فلا يحلّنا تجاهه شيء في العالم من واجب مساعدته . هذا على كلّ حال ما فهتمه من الفكرة التي أطلقها لنا البروفسّور شبستري في ندوتنا الإيرانيّة النمساويّة الأولى في طهران (سنة ١٩٩٦) ، حيث أكّد أنّ المسلمين والمسيحيّين عليهم في مجتمعاتهم أن يعتبروا أنفسهم " حلفاء وشركاء طبيعيّين وعمليّين للمقهورين " [٢] .

أوت : إنّ اختبار القيم التي ورد ذكره في عرض البروفسّور شبستري يبدو لي مطابقًا لما قيل بالنظر إلى مَثَل السامريّ الرحيم . فنحن هنا نسير ، على ما يبدو لي ، على الدرب نفسه .

[٢] محمّد مجتهد شبستري ، مبادئ الإيمان والواجبات العمليّة المشتركة بين المسلمين والمسيحيّين كدعائم لعيشهم معًا بعدل ، راجع أندراوس بشته والسيّد عبد المجيد ميردامادي : " العدل في العلاقات بين الدول والأديان في النظرة الإسلاميّة والمسيحيّة " ، (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٧) ، المكتبة البولسيّة ، جونيه-لبنان ، ٢٠٠٢، ص ٤٥٠ .

نقاش الختام في اليوم الأوّل

حصيلة العمل في مساء اليوم الأوّل

بشته : لقد أكّد البروفسّور أوت في مطلع عرضه أنّ اللقاء وجهًا إلى وجه ، أي الحوار في جماعات صغيرة محصورة العدد ، أحد الأمور الأكثر أهمّيّة للبشريّة في مطلع العصر الجديد . وهذا ما نعدّه فرصةً سانحة لهذه الندوة حول طاولة مستديرة . ففيه تكمن في نظره ، تجاه حضارة مبهمة تدرك الجماهير وتجتاح أرضنا ، المقدرة ، في مجال السياسة والثقافة ، على القيام بتفكير ونشاط خلاّقين فعّالين . لقد جمعنا هنا الاقتناع بأنّه يمكن في عالم حلقتنا الصغير أن يحدث شيء يساهم في حلّ المشاكل التي تواجه العالم الكبير في طريقه نحو المستقبل . وليس السؤال هنا هل نستفيد فعلاً من هذه السانحة ، هذا ما لا نعرفه وما ينبغي لنا أن لا نسأل عنه . الله وحده يعلم كلّ شيء . وهذا يكفي . أمامنا الآن فرصة سانحة لنقوم بحديث ختاميّ في مساء هذا اليوم الأوّل من تشاورنا .

الله تعالى لا يدركه أحد

شبستري : هل ننتظر من الحوار بين الأديان أن يفضي إلى إثبات أمور مشتركة ؟ على كلّ حال يمكن الحوار ، بالنظر إلى السؤال عن الله ، أن يقودنا إلى معرفة أعمق للموضوع في نواحيه المتعدّدة وتساميه على عملنا ، بحيث إنّنا من بادئ الأمر لا نستطيع أن نأمل

أن يقدّم لنا الطرف الآخر الأجوبة عينها التي نقدّمها نحن . قد يكون الاتّجاه في هذه القضيّة عند المسيحيّين والمسلمين مشتركًا ، بخلاف ما هو عليه عند البوذيّين . أمّا الموضوع نفسه ، ومحتوى السؤال عن الله ، ألا يبقى بعيدًا تعجز عن نيله قدرتنا ، بحيث قد يكون من الصعب أن نتمكّن في النهاية من أن نثبت هل وكيف نتكلّم نحن المسلمين بخلاف ما عند المسيحيّين في الله الواحد ، أم يعني كلّ منا إلهًا آخر ؟

وأنا شخصيًّا أميل في هذه المسألة إلى القول بأنّي سجين مفهومي الخاص لله ، فيبقى الكثير غامضًا ، لأنّه تعالى ليس في متناولي ، وذلك بحيث أنّي لا أستطيع أن أتحدّث عن ذلك بوضوح . أمّا إذا تحدّثت إلى آخرين لديهم مفهوم آخر عن الله ، فيمكن أن يظهر هذا الغموض بقدر ما ، عندما أرى أنّ الله عندهم أيضًا يظلّ موضوعًا بغاية العمق والبعد عن متناول البشر ، بحيث إنّه لا ما عندي ولا ما عند الآخرين من مفاهيم يصل إلى الحقيقة الإلهيّة .

الأولى الاشتغال بقضايا عالمنا

وقد يكون الأمر على غير ما وصفتُه ، عندما نشتغل في حوارنا بقضايا العدل ومواضيع أخرى تهمّ عالمنا . هنا يتّضح بسهولة هل هناك مواقف ومواقع نشارك فيها نحن المسلمين محاورينا ، أم لا ، وأين تكمن الأمور المشتركة وتظهر مواضع الاختلاف في نظراتنا .

الخبرة الروحيّة تستطيع أن تساعد في السؤال عن الله

خضر : يبدو أنّ هناك في الكنيسة الشرقيّة القديمة وكذلك في الإسلام ميلاً إلى لاهوت التنزيه ، أي أنّا لا نستطيع أن نؤكّد إلاّ أنّ الله موجود ، ولا نستطيع إلى ذلك أن نفهم أو أن ننسب إليه صفات معيّنة .

في بعض مواضع القرآن يأتي الحديث أنّ هناك مسيحيّين يُدعون نصارى ، وأنّ هؤلاء لهم آراء خاطئة في الله ، إذ يقولون إنّ الله اتّخذ ولدًا ومثل ذلك . وفي هذا الاتّجاه عندنا اليوم أيضًا علماء مسلمون يقولون إنّ المسيحيّين لا يعبدون الله حقًّا . إنّهم ولا شكّ ليسوا مشركين ، ولكنّهم في نظر الإسلام كافرون . وليس عندنا طبعًا في نصوص المسيحيّة الأساسيّة مثل هذا عن المسلمين إذ جاؤوا في زمن لاحق . ولكنّا نجد في العصور اللاحقة كثيرًا من المقالات الدفاعيّة ، وردت فيها أمور سيّئة جدًا موجّهة ضدّ الإسلام . مثل هذه المسائل يمكن أن تكون لها نتائج واسعة بالنسبة إلى الحوار بين المسيحيّين والمسلمين أو أن تجعله عسيرًا جدًّا .

وما يستطيع هنا أن يساعدنا في هذا الشأن ، هو الاختبار الروحيّ ، فإنّه بخلاف اللاهوت ذي الطابع النظريّ المحض يمكن أن يؤدّي إلى اكتشاف أنّ المسيحيّين والمسلمين يعبدون الله الواحد .

أين مركز الثقل في حوارنا ؟

طاهر محمود : نحتاج هنا ، كما يبدو لي ، إلى أن نوضّح هل نحن في إطار مشروعنا في الحوار نودّ التعمّق في قضايا الحوار الدينيّ ،

أم نريد أن نقيم حوارًا بين جماعتين تعيان أنّ بينهما اختلافًا في تعاليمهما حول الله والدين ومواضيع أخرى ، ومع ذلك تسعيان في البلوغ إلى تقارب بينهما . وأنا شخصيًّا أرى أنّ الغرض الثاني هو الصحيح ، وأنّا نريد أن نقوم بجهد مشترك لخير البشريّة .

الإيمان بالله يرتكز عليه سعينا في تحمّل مسؤوليّة مشتركة

بشته : إنّ جهودنا ترتكز على إيماننا بأنّ الله خلق العالم وبأنّا في هذا العالم علينا تحمّل مسؤوليّة . فإن عدنا في إطار مثل هذا اللقاء نعي الفروق الكامنة في إيماننا المشترك هذا ، فهذا لا بأس به ، إن بلغنا إلى يقين يانع أنّ قاعدة حوارنا حسّاسة جدًّا ولا يمكن أن تكون مجرّد موضوع يقع في مجال إدارتنا . فإنّ الإيمان بالله ، كما أكّد البروفسّور شبستري والمطران خضر ، يجعلنا نواجه سرًّا ، فلا يجوز لنا أن نتصرّف كأنّ كلاًّ منّا يمتلك الله . فالله ليس مِلْكًا لنا ، بل نحن مِلْكه ، وحوارنا يستقيم ، عندما نومئ بعضنا إلى بعض أنّ الله في نظرنا جميعًا يتعالى عنّا تعاليًا لامتناهيًا ، وبأنّ طرقه ليست طرقنا . ومن المهمّ ، بالنظر إلى نوع الحوار الذي نرغب فيه ، أن يدور الكلام حول هذه الناحية . ويقيني في الوقت نفسه ، مع البروفسّور محمود ، أنّا ، على أساس نقاشنا السابق في هذه الحلقة ، قد وجدنا قاعدة تمكّننا من تحمّل مسؤوليّة مشتركة . ودليل ذلك أنّ جميع المشتركين في هذه الحلقة حول دائرة مستديرة قد قبلوا الدعوة إلى حوار يتناول المشاكل التي تعترض البشريّة في طريقها إلى المستقبل .

وينبغي لنا أن لا نتغافل عن قضيّة الإيمان بالله ، هذا أمر واضح

لنا جميعًا . أليس أنّ التقاليد الدينيّة الفرديّة كثيرًا ما تتكلّم كأنّها تسرد أقوال الله سردًا . ولكن هل يمكن أن يُسرد قول الله كما يُسرد قول البشر ؟ ولذا أرى أنّ الحياة في ظلّ سرّ الله يجب أن تكون موضوعًا في نطاق بحثنا المشترك عن مسؤوليّة نتحمّلها في سبيل العالم. وهذا البحث لا بأس أن يرافقه وعي الفروق ، دون أن تتسلّل هذه الفروق إلى وسط جهودنا المشتركة في هذه الحلقة . ففي هذا الوسط – ونحن نعي مسؤوليّتنا المشتركة أمام الله – تقوم المسؤوليّة التي نريد أن نتحمّلها معًا في سبيل العالم .

هناك أمور أساسيّة مشتركة في إيماننا بالله

خوري : مع الحفاظ على رهبة الله ومع العلم أنّا ليس لدينا اتّفاق تامّ في دقائق إيماننا بالله ، نستطيع أن ننطلق من أنّ لدينا قاسمًا مشتركًا أساسيًّا في إيماننا بالله ، وبنوع خاص في يقيننا أنّ علينا تحمّل مسؤوليّة مشتركة في العالم وفي سبيل العالم . ففي مقولات دينَينا يتّضح لنا وضوحًا كافيًا أنّا نؤمن بالله الواحد نفسه وأنّا نعلم أنّه أوكل إلينا أن نخدم معًا خليقته .

لدينا في المسيحيّة وفي الإسلام ما يسمّى لاهوتًا تنزيهيًّا . ولكنّ الإيمان لا يحيا من مورد هذا اللاهوت وحده . الإيمان يحيا بالأحرى ممّا يمكنه أن يقوله إيجابيًّا في الله ، وإن كنّا نعلم أنّ هذا لا يعبّر تعبيرًا مطابقًا لحقيقة الله التي لا نهاية لتعاليها ، والتي نحاول التعبير عنها . فلكي نظلّ واعين لهذا التعالي ، نحتاج إلى اللاهوت التنزيهيّ ، فهو أداةٌ للتصحيح ولا يمكن التخلّي عنه .

السؤال عن الله غير وارد لدى كثيرين من الناس

صالحة محمود : علينا بالنسبة إلى السؤال عن الله أن نتنبّه لأنّ هذا السؤال لا يهتمّ له الكثير من الناس في عالمنا ، بل هو غائب عن أفقهم . وقد أتيح لي مؤخّرًا في إطار مؤتمر القمّة للرؤساء الدينيّين والروحيّين لأجل السلام العالميّ ، في نيويورك ، أن ألاحظ أنّ القضيّة لا تهمّ حتّى بعض الأديان الممثّلة هناك . فقد يبدو للمسلمين أو المسيحيّين أنّهم قد أضحوا أقلّيّة . فالأكثريّة ، كما قلتُ ، لا تلتفت إلى هذه القضيّة . لذلك علينا أن لا نتمسّك حصرًا بمسألة التصوّر المسيحيّ أو الإسلاميّ لله ، بل علينا في الوقت عينه أن نبحث عن مداخل أخرى تفتح لنا المجال للإقبال على الحوار مع الجماعات الدينيّة الأخرى .

صعيد العقل – وصعيد القلب

أوت : على كلّ حال لا يصحّ أن نتكلّم على الله كما نتكلّم على أيّ موضوع آخر . فعلى صعيد المواضيع تصدر أحكام مختلفة ، كأن نقول " هذا ليس مثل ذلك " ، أو " هذا لا يعني ما يعنيه الآخر " . فإنّه وإن كانت هناك أحوال لا يسهل فيها الحكم على أنّ الطرفين متماثلان أو غير متماثلين ، فكثيرًا ما يكون هذا التمييز بين الطرفين صحيحًا ، بل ضروريًّا . وذلك لأنّ الحوار له طابع مسيرة . فإنّ الحال ونوع الكلام لهما طابع آخر . هنا قد يساعدنا التمييز بين صعيد نيّة العقل وصعيد نيّة القلب . فعلى صعيد العقل لا تتطابق بسهولة جميع تصوّرات جماعتنا المسيحيّة في الله وتصوّرات الإسلام ،

وهذا يصحّ أيضًا على الصعيد الداخليّ لدين معيّن أو طائفة معيّنة . وقد يحدث على هذا الصعيد أن تختلف تصوّرات الناس له بعضها عن بعض . ولكنّ هناك نيّة القلب التي تتّضح خصوصًا في الصلاة ، مثلاً عند جماعة مسيحيّة في طقوس نهار الأحد ، حيث يجتمع المؤمنون ولكلّ واحد منهم نظرته الخاصّة المختلفة لمفهوم الله ، ولكنّهم يوجّهون فيه قلوبهم نحو الله الواحد ، يدعونه ويعبدونه معًا ، تلك النيّة التي تخرق إلى الذي يتوّجهون نحوه .

حوار الثقافات له وزنه الخاصّ

خيدوياتوف : وإن كان ديننا لهما في تعاليمهما مفهوم مختلف لله ، فلا يجوز أن نتغافل عن الثقافات الكبيرة المدهشة التي أنتجاها . فكما أنّ الحضارة الإسلاميّة تمتدّ من الأندلس إلى الهند وملايزيا والصين ، كذلك يصحّ القول بالنسبة إلى المسيحيّة . ولذلك ينبغي أن لا نحصر الحوار في هذين الدينين ، بل أن نفكّر في التأثير المتبادل بين هذين الدينين الذي نتج منه عالم ثقافيّ غنيّ في حقب تاريخ البشريّة . ففي الحوار بين الدينين وأيضًا داخل جماعاتنا الدينيّة الخاصّة ، يكون من الصعب التوصّل إلى أن يكون لدى الجميع تصوّر واحد عن الله . مقابل ذلك يكتسب حوار الحضارات بمعنى اكتشاف تعاونها وتأثيرها الواحدة بالأخرى وزنه الخاصّ . وعلينا في عالمنا أن نُعير هذا الحوار اهتمامًا أشدّ وأن نعكف عليه .

الإنترنت : هل هو بديل من الحوار وجهًا إلى وجه ؟

مربو : في زمن يخيّم عليه التطوّر المتزايد في حقل وسائل الاتّصال الواسع ، كان الالتفات إلى قيمة الجماعات الصغيرة وإلى تبادل الآراء الخلاّق الذي يكمن فيها ويستطيع أن يصل بها إلى عمل مشترك – كما أكّد ذلك البروفسّور أوت في صلب تفكّراته – كان هذا الالتفات جزيل الفائدة .

وهنا يعترضني السؤال : إلى أيّ حدّ تعود إلى الشبكة الترابطيّة (الإنترنت) وظيفة خاصّة . ففيما تسير وسائل الاتّصال الواسع التقليديّة ، كالتلفزيون والراديو والصحافة ، في اتّجاه واحد ، يفسح الإنترنت المجال للتفاعل المباشر والإجابة الفوريّة بشكل بريد القرّاء ومثل ذلك . أيمكن في مجرى الاتّصال الواسع العصريّ اعتبار ذلك نوعًا ما دعوة إلى الحوار البنّاء ؟

أوت : هناك ما تمكن تسميته بسرّ الحضور الجسديّ . مثل هذا لا يمكن الحصول عليه في الإنترنت .

في هذا تحصل أيضًا جهة قائمة

ميهجيازغان : لقد ألمح البروفسّور أوت إلى الأهمّيّة الحسّيّة التي تعود إلى الحوار وجهًا إلى وجه . فإن كان الآن يؤكّد أهمّيّة الحضور الجسديّ الذي لا غنى عنه ، فهذا يعني إضافة شيء من البنية الجسديّة الكاملة ، وقد وردت الإشارة إليه في مداخلة البروفسّور شبستري ، حيث ذكر أنّ الاختبار لا يحصل في الرأس وحسب ، بل أيضًا في

القلب وفي البطن . وهنا تقوم الصعوبة . فإنّ الحضور الجسديّ لا يعني المشاركة المتناغمة وحسب ، أي أنّا في المقابلة وجهًا إلى وجه لا نرى في الآخر إلاّ خليقة الله، بل هذا الحضور يحمل معه الكثير من الرفض . مثال ذلك الحضور الجسديّ في العلاقة بين الرجل والمرأة . ففي ذلك ، من جهة ، ما هو جميل وضروريّ للوصول إلى اختبار عميق لا يدخل فقط في نطاق العقل ، ومن جهة أخرى ، يكشف عن ناحية صعبة وقاتمة جدًّا .

بوسع الأفلام والتلفزيون أيضًا أن تبعث على تفكير خلاّق

غابرييل : وإن ثبت أنّ المقابلة وجهًا إلى وجه لها نوعيّة لا بديل منها ، تلك المقابلة الممكنة في جماعات صغيرة والتي باستطاعتها أن تطلق الكثير من المبادرات الخلاّقة ، فإنّه من الممكن على نحو مماثل أن يصل إلى الناس عبر الأفلام والتلفزيون الكثير من الأمور الأخّاذة التي تبعثهم على التفكير وتوقظ فيهم تحرّكات عديدة . وأنا أذكر في هذا المقام فيلمًا وثائقيًّا حول الوضع في أفريقيا الجنوبيّة بعد نهاية عهد التفرقة ، وهو فيلم يبحث في مسيرة المصالحة القائمة اليوم في ذلك البلد ، وفي نشاط " لجنة الحقيقة والمصالحة " وغير ذلك من المواضيع . وقد تأثّر كثيرٌ من الناس جدًّا عند مشاهدة هذا الفيلم . أفلا يجدر إذن عرض مثل هذه المحتويات ، كإمكانيّة المصالحة ، بطريقة أوسع على الناس عبر الأفلام والتلفزيون ؟ فإنّ الناس يمكن دفعهم بهذه الطريقة إلى الاشتغال بالواقع ومجابهة الحقيقة .

بدل البحث عن الأمور المشتركة ، ممارسة الحياة على أساس الحوار

شبستري : مقولات الأديان في الله تقوم بطرق مختلفة عبر التاريخ وهي تفسير أيضًا بنوع مختلف . فليس إذن هناك أساس ثابت يمكّننا من الكلام على مقولات مشتركة ، كما حصل في المداخلات السابقة . فالحوار بين مؤمني الأديان المختلفة عليه في رأيي أن يتخطّى المرحلة التي كان يُظنّ فيها أنّ كلّ دين لديه مفهومه الخاص لله وأنّ هدف الحوار يقوم بالاطّلاع ، عبر الخطاب المتبادل ، إلى هذه الفروق ، وبالبحث من خلال هذا الاختلاف عن الأمور المشتركة .

فمثل هذا المنهج يشوبه نقص ، إذ إنّه مثلاً في الحوار المسيحيّ الإسلاميّ يُهمِل طريقة الفهم التي يمارسها أتباع البوذيّة والهندوسيّة وجميع الجماعات الدينيّة الأخرى . هل يمكن حقيقةً ، دون الإضرار بالقضيّة المنشودة نفسها ، إغفال الكثير من الناس عند البحث الجدّيّ عن مفهوم حقّ لله ؟ وهناك مشكلة أخرى ، تكمن في ما جاء ذكره من أنّ جميع مفاهيمنا وجهودنا في الوصول إلى الحقيقة عمومًا خاضعة لعامل الزمن .

أفلا ينبغي إذن أن نتعدّى كلامنا في البحث عن فهم مشترك لمفهوم الله ، أو عن مسؤوليّة مشتركة ؟ أليس أنّ مفهوم المسؤوليّة المشتركة يُنظر إليه نظرةً مختلفة في الأديان المختلفة . فإن كان من الصعب الوصول إلى معنى مشترك لهذه المسؤوليّة ، أفلا ينبغي في تفكيرنا أن نتّخذ مفهومًا آخر ، كالذي طرحه الأب بشته ، وهو مفهوم " الحياة على أساس الحوار " ؟ فالحياة تشمل أيضًا البُعد

الدينيّ . وعندها يمكن اعتبار الحوار وجهًا كيانيًّا للحياة . فقد يقودنا ذلك إلى أبعد ممّا تصل إليه كمّيّة من المفاهيم في الأمور المشتركة وفي الفروق .

المسؤوليّة المشتركة : مسؤوليّة نابعة من الحوار

بشته : مفهوم المسؤوليّة المشتركة أرى فيه مسؤوليّة نابعة من الحوار ، وهي ناحية مشتركة . ومثل هذه لا تقوم في الصداقة وشراكة الزواج على تساوي المظاهر ، بل تعيش على أساس الاختلاف . وقد يكمن في هذا الاختلاف بين الثقافات والحضارات ، حتّى الاختلاف بين الإنسان والإنسان ، إمكانيّة إيجاد النواحي المشتركة . فهناك إذن فروق هي ، خلافًا للفروق التي تقود إلى التفرقة ، قاعدة لقيام الأمور المشتركة . هي التي أعنيها هنا .

في نطاق أحد المؤتمرات التي عُقدت في معهد القدّيس جبرائيل ، تكلّم فالتر كاسبر عن " وحدة حوار " [١] ، عن وحدة تحصل في الحوار . وعلى هذا النحو يمكن فهم الاشتراك في المسؤوليّة التي تفرض علينا عملاً مشتركًا ، ولو كانت هناك فروق في التعليل الأخلاقيّ . فمثل هذا الاشتراك لا يجب فقط الصبر عليه ضمن الاختلاف ، بل يصير مبنيًّا عليه .

---

[١] راجع ص ١١٨-١٣٠ من مقال :

Walter Kasper, " Das Christentum im Gespräch mit den Religionen ", in : A. Bsteh (Ed.), *Dialog aus der Mitte christlicher Theologie* (Beiträge zur Religionstheologie 5), Mödling 1987, 105-130.

حوار مفتوح دومًا للجميع

وإلى ذلك فإنّنا في وثائقنا قد أكّدنا تكرارًا أنّ علاقة الشراكة بين المسلمين والمسيحيّين لا يجوز فهمها كعلاقة متفرّدة تبعد الآخرين ، بل كشراكة مفتوحة [٢] .

إنّا في عالمنا الذي تزداد وحدته مدعوّون دعوةً متزايدة إلى أن نتقاسم مجال حياة مشتركًا بعضنا مع بعض ، ومع جميع الناس أيضًا ، أوَعى هؤلاء أنفسهم كأتباع لجماعة دينيّة واحدة أم لا ، ولأن نجد مع الجميع شكل التعايش . وسيكون هذا التعايش مختلف الجوانب على حسب الفروق القائمة بين المسلمين والمسيحيّين ، وبين الهندوسيّين والمسلمين ، وبين اليهود والمسيحيّين ، وأيضًا بين المؤمنين المعترفين بإيمانهم والمشكّكين والملحدين .

لا جرم أنّا نعلم أنّه ، إلى جانب الفروق المُسعدة أو التي يمكن احتمالها على الأقلّ ، هناك فروق لا تُحتمل ، مشحونة بالتهديد ، بل قتّالة . وقد ذكر ذلك سيادة المطران خضر في محاضرته . وذلك حيث يصير الإنسان ذئبًا لأخيه الإنسان ، وحيث يعتبر الواحد الآخر خطرًا وتهديدًا . وكذلك هناك فرقٌ يُنبع الحياة ، في الشراكة الزوجيّة أو في

---

[٢] راجع خصوصًا توصيات المؤتمر المسيحيّ الإسلاميّ الدولي الثاني في فيينّا (١٣-١٦ آيار ١٩٩٧) : أندراوس بشته – عادل تيودور خوري : " عالم واحد للجميع . أسس التعدّديّة الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة في نظر المسيحيّة والإسلام " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٢) ، المكتبة البولسيّة ، جونيه – لبنان ، ٢٠٠٠، ص ٤٩-٥٠٢ .

الصداقة وفي كثير سواها من الأحوال . ونجد مقابله فرقًا يفضي إلى الموت ، لأنّ أطراف هذه العلاقة يقصي بعضها بعضًا بنوع معيّن أو بآخر .

البحث عن الشراكة في الفرق

فمهمّتنا هنا – وهذا يوافق ما ذكره البروفسّور طاهر محمود – هي أن ننطلق من أساس ثابت الصمود ، فنبحث كيف يمكننا أن نتقرّب بعضنا إلى بعض ، مع علمنا بأنّ بيننا اختلافًا في تصوّراتنا حول الله والدين ومواضيع أخرى ، وكيف يمكن أن نقوم بنشاط مشترك لصالح البشريّة . فالقضيّة تدور إذن حول الشراكة في الفرق .

هل العلاقة بالآخر طريق يؤدّي إلى النزاع ؟

صالحة محمود : لي ملاحظة حول مفهوم الآخر . فالآخر قد يواجهنا كواقع يحمل الخطر ، عندما ننظر إليه بخوف وفزع ونختبره كتهديد لنا . وهنا في نظري تكمن المشكلة . فوسائل الإعلام اليوم تقوّي بالنسبة إلى علاقة الأديان بعضها ببعض الانطباع بأنّ العلاقة بالآخر ، بالغريب ، تقود أو بالأحرى لا بدّ لها من أن تقود إلى النزاع . فكيف نستطيع أن نتغلّب على هذا الانطباع ، خصوصًا عندما نواجه الآخر ونحن نعي أنفسنا كأقلّيّة ؟

المحبّة طريق الله إلينا وطريقنا إلى الله

خضر : لقد ذُكر سابقًا أنّ الحوار منهاج حياة كيانيّ . وهنا

يجب أن نتحاشى قيام الانطباع بأنّ القضيّة تدور حول مدخل مُعادٍ للعقل . فبالأحرى يجب أن نعي دومًا – كما ورد في إنجيل يوحنّا – أنّ " الله لم يره أحدٌ قطّ " (يوحنّا ١: ١٨) ، وأن نتحسّس مع الروحانيّين والمتصوّفين أنّ المحبّة طريق الله إلينا والطريق الذي يقودنا إلى الله . فلا تهمّني مسيحيّة تقوم على قواني وحسبن ، ولا إسلام يقوم على شرائع وحسب . فحيث لا يُفسح مجالٌ للمحبّة ، يخمد اهتمامي بالدين . والشعر الصوفيّ مليء بمثل هذا ، إن نحن ذكرنا الحلاّج أو الجُنيد ، أو سهلاً التُستَري أو مولانا جلال الدين الروميّ ، وكذلك الأمر في النصوص المسيحيّة عند الروحانيّين البيزنطيّين أو الروسيّين أو العرب . هنا لا يعود الكلام يدور حول التعايش وحده ، هنا يبحث اختبار التعايش والعيش المشترك ، وهنا يبحث الدين عن التعبير المطابق له .

مشاكل البشريّة في طريقها إلى الألفيّة الثالثة

ناصرة إقبال

يؤلّف اجتماعنا حدثًا تاريخيًّا هامًّا . فقد دخلت البشريّة في الألفيّة الثالثة ، مع كلّ ما قد يتضمّن ذلك من تقدّم وتحدّيات . وأدهش تقدّم حضاريّ يظهر في التطوّر العجيب في مجال تقنية الإعلام والشبكة التواصليّة (الإنترنت) . فالعالم يوشك أن يضحي قرية عالميّة ، وبذلك ينشأ في جميع القطاعات مجتمع شامل مرتكز على المعرفة والإعلام . ولكن هذا جلب الكثير من المشاكل لسكّان الأرض . فالعالم على وجهي ن: لقد تقلّص واتّسع في الوقت عينه ، وسكّانه يواجهون خطر الوقوع في وحدة رتيبة الأشكال أو التجزّؤ إلى وحدات منعزلة .

فكرة عالم واحد للجميع تعني من بين مضامينها العديدة أنّ الناس يحاولون مجابهة المشاكل المشتركة التي تعاني منها جميع البلدان – مثل الجرائم والبطالة وانتشار السيدا (أو الإيدز) – لا على الصعيد المحلّيّ وحسب ، بل في جهد مشترك . فازدياد حرارة الأرض ، والتزاجع الاقتصاديّ ، والجوع وتقلّص الموادّ في العالم ، كلّ هذا يدعو إلى إيجاد حلول عالميّة للقيام بحاجات سكّان الأرض المتزايد عددهم . فلم يَعُد من الممكن للشعوب أن تتحاشى توحيد جهودها

في السعي إلى إيجاد حلٍّ للمشاكل القائمة . من جهة أخرى ، يتّضح في الوقت عينه أنّ العالم ، إذ تزداد وحدته وتتوثّق علاقات أجزائه بعضها ببعض ، تظهر فيه ميول إلى نهضة دينيّة . إذّاك تكون العولمة قد أدّت إلى اتّجاهات متعاكسة . إنّ هذه الظاهرة الغريبة سوف تزداد نموًّا ، أو يُكتَشف لها حلّ موافق ، إن تمّ الاشتغال بذلك في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة .

من نتائج التطوّر المتزايد في نطاق تقنية الإعلام أنّ وعيَنا للتفاوت العالميّ بين سكّان نصف الكرة الشماليّ والنصف الجنوبيّ قد اشتدّ حدّةً . فإنّ تضخّم المطالبة بالحصول السريع على أطايب الحياة المادّيّة والفشل الدائم الصادر عن عدم النجاح في الحصول على المطلب هذا قد أدّيا إلى تضاؤل احترام القانون . فقد نَمَت في العالم ثقافة سلبيّة هي ثقافة التعصّب التي يتضاءل فيها الاحترام لمعتقدات الآخرين وإيمانهم وحقوقهم . فالوعي العالميّ الجديد ، بدل أن يقود إلى تناغم الجماعات الإثنيّة والعرقيّة المختلفة ، قد أدّى إلى نزاع بين الحضارات.

إنّ عدم الطمأنينة لدى سكّان بلدان العالم الثالث ، الذين يعيشون في حالة تقع تحت مستوى الفقر ، يجعلهم يسعون دون تهيّب إلى الحصول على ما يعتبره الناس في هذه البلدان حقًّا طبيعيًّا لهم ، أي الحياة والحرّيّة والسعادة .

وإلى جانب المشاكل السياسيّة والاقتصاديّة الكثيرة تُرهق الناس في نصف الكرة الأرضيّة الجنوبيّة المسائل الدينيّة والتعصّب القوميّ والتيّارات البِدَعيّة . زد على ذلك أنّ التعسّف الإداريّ والنزعة إلى تعزيز الجيش واستغلال المناصب العامّة جعلت الجماهير تبتعد عن

حكّامها كما ابتعدت عن سكّان البلدان المتطوّرة ، إذ إنّها تعتبرهم أناسًا ينعمون عن غير حقّ بما هي محرومة منه . وهناك ما أبدعته الولايات المتّحدة وحلفاؤها بعد غياب التهديد الشيوعيّ ، وهو شبح الأصوليّة الإسلاميّة ، يُنصَب كعدوّ بديل للحضارة الغربيّة . وهكذا بدل أن يعتبر الناس في الشمال وفي الجنوب بعضهم بعضًا شركاء من أجل دفع التطوّر ، يقابلون بعضهم بعضًا بالبغض العميق وعدم الثقة.

وإلى جانب هذا الوضع المعقّد على الصعيد العالميّ ، نلاحظ في جميع المجتمعات تطوّرًا داخليًّا جديدًا . وقد كانت كارن أرمسترونغ (Karen Armstrong) على حقّ عندما أشارت إلى أنّ المجتمع الحديث منقسم إلى " قومين " ، قومٍ علمانيّ وقومٍ دينيّ . الجميع يعيشون في بلد واحد ، ولكنّهم غير قادرين أن يتفاهموا بلغة الآخر أو أن ينظروا إلى الأمور من منظار واحد . فمؤيّد العلمنة والمندفعون في غيرتهم على الدين يشعرون بأنفسهم مهدّدين من قِبَل الآخرين . والأحرار من الطرفين يتساءلون ماذا بوسعهم ، تجاه تصادم نظرتين لا تسوية ممكنة بينهما ، أن يفعلوه لبناء الجسور وإبعاد حصول نزاعات مقبلة .

لدينا نزعة دائمة إلى استنكار العَلمانيّة أو الأصوليّة في البلدان الأخرى ، ولكنّا لسنا مستعدّين لتسليط النقد على أنفسنا ، ولو كنّا جميعًا بحاجة إلى أن نكون نصوحين ونغيّر موقفنا من أجل التقدّم في تطوير مجتمع عادل إنسانيّ . فليتنا نؤدّي قسطنا من الجهود في خلق مجتمع عالميّ خالٍ من التعصّب والبغض . وعلينا أن نحتمل وضعنا ، إذ إنّا لا نستطيع اليوم أن نمارس الدين تمامًا كما مارسه أجدادنا .

فالشعائر الدينيّة كانت قد أعانتهم على الصبر على الحدود التي فرضتها عليهم أحوال المجتمع الزراعيّ . أمّا اليوم فنحن نتطلّع إلى المستقبل . ومهما جهدنا في المحافظة على الدين المتوارث ، فإنّا يدفعنا ميلٌ طبيعيّ إلى اعتبار الحقيقة واقعًا خاضعًا لحدود التاريخ وشروط الاختبار . فإن كان الإيمان يريد أن يؤخذ جدّيًا بعين الاعتبار ، فعليه أن يُظهر مقدرته على العمل بالدقّة التي ينتظرها منه عصرنا الحديث . فإنّ عددًا متزايدًا من الناس ، الذين خبروا في أجسادهم مآسي الحرب في القرن العشرين ، تولّوا مبتعدين عن الدين . من جهة أخرى ، نرى صوت العقل عاجزًا عندما يواجه أهوال إبادة الشعوب في قرننا هذا .

لقد شعر الكثيرون بأنّهم تحرّروا بواسطة تخلّيهم عن الإيمان وأفلتوا من أنواع التضييق التي كان الإيمان قد أخضعهم لها . ومع ذلك فإنّ هناك عددًا كبيرًا من الناس يودّون أن يظلّوا على دينهم ، ويحاولون أن يستنبطوا أشكالاً جديدة للإيمان . ويمكن اعتبار الأصوليّة أحد هذه الاختبارات . وقد نجحت نوعًا ما ، إذ تمكّنت من إعادة الدين إلى جدول الأعمال الدوليّة . وهكذا فإنّ الأصوليّين البروتستانتيّين في أميركا إذ أصرّوا على أنّ حقائق المسيحيّة تستند إلى وقائع وأنّه من الممكن إقامة البرهان عليها علميًّا ، قد جعلوا الطرفين ، أي الدين والعلم ، هزؤًا . وأولئك اليهود والمسلمون الذين عرضوا إيمانهم في منطق فكر يستند إلى الفهم المنهجيّ ليتمكّنوا من منافسة الإيديولوجيات العَلمانيّة الأخرى ، قد عبثوا بتراثهم على شكل مماثل ، حيث قاموا ، بواسطة انتقاء لا هوادة فيه ، إلى تقليصه إلى نقطة واحدة . هذا أدّى بهم إلى الإعراض عن التعاليم المتسامحة ،

المعتمِدة على التضمّنيّة واحترام الآخر ، والأخذ بدلاً منها في تطوير أنظومات لاهوتيّة مليئة بالغضب الصاخب والرفض والنقمة . وقد قاد ذلك أحيانًا إلى قيام أقلّيّات صغيرة تستغلّ الدين لتبرير عمليّات قتل متعمَّدة وغير متعمّدة . أما الأصوليّون الذين يرفضون الإرهاب ، فإنّهم مع ذلك يميلون إلى إبعاد الآخرين والحكم على الذين لا يشاركونهم آراءاهم .

إنّ طريقة التفكير الأصوليّة تنبّهنا لأنّ الثقافة الحديثة حمّلت الناس أثقالاً غايةً في الصعوبة . لا شكّ أنّ هذه الثقافة زادت قوّتنا ، وفتحت أمامنا عوالم جديدة ، ووسّعت آفاقنا ومكّنت الكثيرين منّا من أن يعيشوا في حال أوفر سعادةً وأقوى صحّة . ولكنّها أيضًا قد نالت تكرارًا من وعينا لأنفسنا نيلاً شديدًا . وفي الوقت نفسه نراها ، إذ يُعلن مفهومنا العقليّ للعالم أنّ الإنسان مقياس كلّ شيء ، وإذ يبدو أنّا قد تحرّرنا من تبعيّة غير مأنوسة لإله متعال ، نراها تكشف عن تعرّضنا للانكسار والتجرّح وفقدان كرامتنا . فرغم الاحترام الذي قوبل به العقل ، كان التاريخ الحديث موسومًا بمطاردة الساحرات وبالحروب العالميّة ، وهي جميعها يمكن اعتبارها وليدة عدم التعقّل . فإنّ الأسطورة الليبراليّة القائلة بأنّ البشريّة تستمرّ في تقدّمها نحو حال متنوّر متسامح ، هي صيغة الخيال كأمثالها الكثيرة من أساطير الألفيّة . دون أن يُحصر العقل في حدوده بواسطة حقيقة عُليا ميثولوجيّة ، يمكنه أن يتّخذ من وقت إلى آخر أشكالاً شيطانيّة ويرتكب فضائح تشبه أو تفوق في أبعادها ما يجترحه الأصوليّون من

الجرائم الشرسة [١] .

فالجرائم الشرسة التي ارتُكبت في الحرب العالميّة الثانية وفي زمن الثورات الشيوعيّة هي مظاهر ضياع العقل عند الإنسان . من جهة أخرى ، فإنّ وجه الإسلام ، كما يظهر في تصرّف الأصوليّين الدينيّين في باكستان ، لا يتّفق مطلقًا وروح الإيمان وأخلاقيّاته . فإن سألنا ماذا جاء به الإسلام للبشريّة ، وجدنا أنّه جاء برسالة التحرير من الفاقة والجوع والظلم والتفاوت الاجتماعيّ . فهو يفرض علينا أن نظلّ واعين لمقتضيات الأزمنة المتبدّلة دومًا وأن نسعى وراء العلم والمعرفة . ومع أنّنا نتمتّع بالعقل والقدرة على التعلّم والحضارة والثقافة ، راقبنا دون أن نتدخّل كيف أنّ هذه الدعوة العظيمة شُوِّهت حتّى طُمِست معالمها . فأصوات الناس الصاخبة في المجتمع – ولو كان أفقهم اللاهوتيّ محدودًا – كسبت انتباه الدولة ، مُضرّةً بمصلحة الدولة والإيمان .

والمشكلة لا تقتصر على باكستان . لا دين في العالم يحبّذ البغض أو التعصّب أو الشراسة . كلّ الأديان تحبّذ المحبّة والسلام والصبر . ولكن بدلاً من أن يُقام بتطوير روح الدين الحقيقيّة ، تسود في أغلب تيّارات النهضة الدينيّة تصرّفات ضيّقة . والعناصر المتعصّبة ، التي كانت قبلاً تقبع بالأحرى على هامش كلّ مجتمع ، نراها اليوم تتبوّأ على نحوٍ متزايد مناصب مركزيّة . فتُقصي الآخرين على أساس انتمائهم إلى بلد معيّن أو لونهم أو دينهم ، وتزداد قوّتها وسلطانها

[١] راجع : Karen Armstrong, *The Battle for God*, New York 2000, 365-370.

ببثّها أحكامًا غاشمة مسبّقة على أساس قوميّ وإثنيّ وعرقيّ .

ثلاثون بالمئة من سكّان باكستان ، الذين يبلغ عددهم ١٥٠ مليونًا ، يعيشون تحت مستوى الفقر المطلق . وفي الوقت نفسه تتناقص باستمرار موارد البلد الضئيلة ، لفقدان الوسائل الكفيلة بتطويرها . ومثل ذلك الوضع نجده في أكثر بلدان العالم الثالث . ففيما تنعم الشعوب الغنيّة بمستوى معيشة رفيع ، تُضطرّ أكثريّة السكّان في البلدان الفقيرة إلى العيش في فقر مدقع . أحد أسباب هذا الفرق الشاسع هو علوّ الديون الخارجيّة التي كدّستها البلاد المتصنّعة لمصلحتها . وقد تجاوزت حتّى الآن مقدار بألفَي مليار دولار . والحاجة السنويّة لسدّ أقساط الديون تبلغ تقريبًا ١٥٠ مليار دولار . وعليه ففيما يُضطرّ العالم الثالث إلى استعمال الجزء الأكبر من ميزانيّته لسدّ أقساط الديون ، تتراكم الثروات في البلدان الغنيّة بفضل الفوائد التي تُحوَّل على حسابها ، وبفضل استقلالها الاقتصاديّ المتزايد على أساس الحصار الذي تتحصّن وراءه تجاه الواردات من البلدان غير المرغوب فيها .

وتبقى موارد العالم الثالث البشريّة والطبيعيّة الضخمة غير مستعملة ، لعدم توفّر الوسائل الماليّة الضروريّة لدفع التقدّم الاقتصاديّ . فالضرر إذّاك يلحق الطرفين : البلدان المتصنّعة والبلدان النامية ، لعدم الاستفادة من هذه الموارد . والتقهقر المُزمن والنشاط الاقتصاديّ الضئيل أدّيا إلى هرب رؤوس الأموال وعدم الاستقرار السياسيّ في العالم الثالث . ويزيد الوضعَ ثقلاً اللجوءُ إلى الحسومات الشديدة في مجال المساندة من قبل البلدان المتصنّعة . وعليه فإنّ الناس

في بلدان العالم الثالث قد خابت آمالهم مع تعاقب الأيّام بالنسبة إلى علاقتهم بجيرانهم الأغنياء . فترى بعض الشباب يميلون إلى استعمال وسائل منحرفة لتحسين أوضاعهم الاقتصاديّة ، أو يغادرون بلادهم ينشُدون مراعي أخصب وفُرَصًا أفضل للعمل في محيط يسود فيه السلام . على كلّ حال من الملاحظ أنّ الذين نزحوا قبلاً واستعمروا العالم الجديد لا يوافقون على هذه الطريقة في تزايد عدد السكّان ، فيعسّرون دخول سكّان العالم الثالث على الطرق الطبيعيّة ، بحيث يضطرّونهم إلى السفر كمهاجرين غير مشروعين أو كمسافرين تهريبًا . ويحدث أحيانًا أنّهم في هذه المغامرة المليئة بالمخاطر يفقدون حياتهم [٢] .

وهناك مؤسّسات ، مثل مجموعة البنك العالميّ ومؤسّسة النقد الدوليّ ، كان من المنتظر أن تساعد البلدان النامية ، ولكنّها في الحقيقة منتصبة في الصفّ الأماميّ تسوق هذه البلدان إلى مزيد من الفقر ، إذ إنّها تفرض عليها أن تقوم بواجباتها في دفع المستحقّات للبلاد المتصنّعة . فهي تُلزم الحكومات في العالم الثالث أن تفرض على المواطنين ضرائب عالية ، ممّا يجلب من باب الضرورة نتائج هدّامة على الأنظمة الاقتصاديّة التي هبطت إلى دركة التقلّص . إذّاك تزجّ بلدانًا كثيرة من العالم الثالث في هاوية من الجمود الاقتصاديّ

[٢] في آب سنة ٢٠٠٠ مات ثلاثون شخصًا من آسيا في شاحنة مبرّدة تحمل كمّيّة من البندورة ، عندما حاولوا الوصول إلى فرنسا . وعُثِر على شابّ غاب عن وعيه مربوطًا على دولاب طائرة نفّاثة .

والاضطراب السياسيّ . وقد توصّل بحثٌ قيّم ، عن طلب من قِبل الأمم المتّحدة ، إلى نتيجة تؤكّد أنّه من الضروريّ وضع قواعد تبيّن للقوى الدافعة لحركة العولمة واجباتها المضمونة تجاه حقوق الإنسان . وأوضح البحث أنّ تأثير مؤسّسة النقد الدوليّ والبنك العالميّ قد جاء في كثير من البلدان النامية بنتائج سلبيّة مهمّة بالنسبة إلى متطلّبات أساسيّة لحقوق الإنسان ، بما فيه الحقّ في تقرير المصير ، والتحقيق الكامل للحقوق المدنيّة والسياسيّة ، " وإمكانيّة تحقيق الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة تحقيقًا مستمرًّا ، خصوصًا في مجالات الصحّة والتنشئة والخير العامّ الأساسيّ . وكذلك " المنظّمة العالميّة للملكيّة الذهنيّة " (World Intellectual Property Organization = WIPO) و " المنظّمة العالميّة للصحّة " (World Health Organization = WHO) لم تنجح جهودهما في جعل ما تفرضه حقوق الإنسان مُلزِمة بالنسبة إلى تسجيل حقوق مِلكيّة تتعلّق بالمعارف البيولوجيّة وأساليب المعالجة الطبّيّة .

لا جرم أنّ البلدان التي تأخذ قروضًا ، عليها الواجب الأخلاقيّ في دفع ديونها . ولكنّ الوضع الحاضر ، الذي يدور فيه الكلام حول مستقبل البلاد الواقعة تحت الدَين ومواطنيها ، يجعل مثل هذا الإصرار على دفع الديون ليس مخالفًا للأخلاق وحسب ، بل أيضًا عاملاً يحمل الخراب في العالم كلّه . هناك إمكانيّة للخروج من هذا المأزق ، وهي أن ترضى البلدان المتطوّرة بإعفاء بلدان العالم الثالث من الديون التي تراكمت حتّى وصلت إلى ألفَي مليار دولار . فإن تمّ ذلك كانت له أهمّيّة بالغة بالنسبة إلى النشاط الاقتصاديّ في العالم كلّه ونتج عنه

خيرٌ للجميع .

إنّ مليارًا من السكّان الرازحين تحت الفقر المطلق محرومون من أهمّ المقتضيات الأساسيّة للحياة ، أي الماء والصحّة والتنشئة والعمل . من ناحية أخرى ، تُنفَق أربعة أضعاف ما يحصِّل سنويًّا ربع سكّان العالم الأشدّ فقرًا في سبيل التسلّح . فلو أنّ عُشر الأموال التي تُنفَق عالميًّا لأغراض عسكريّة خُصّص لأغراض التطوير الأوّلي ، لكُنّا نعيش في عالم أكثر عدالةً وأمنًا ، في عالم تقلّ فيه الأمراض والعاهات ، ويعلو فيه مستوى التنشئة والتربية ، وتعلو فيه المداخيل وتتضاءل كمّيّة الولادات ، كما تتضاءل فيه كمّيّة المشاكل الاجتماعيّة والبيئيّة . ولقلّت النزاعات والتهجير ، وأعداد الحروب المدمّرة . إن كان هناك سكّان يعون أنفسهم قائمين في جوّ من الأفكار الحيّة تقودهم إلى تغيير أوضاعهم ، فهذا يفسح أمامنا الأمل الوحيد في التحوّل إلى سبل الخير .

لدى جميع البلدان سانحة لم تسبق لها في تحسين وضعها . فالبلدان الفقيرة يمكنها أن تتغلّب على فقرها في رَدَح معقول من الزمن ، بشرط أن يُسمح لها بأن تتّخذ مخطّطات صحيحة وتطبّقها . وقد تمكّنها الثورة المعلوماتيّة من العثور بسرعة على الطريق المؤدّي إلى دائرة البلدان المتصنّعة . ولو حدث أنّ الأغنياء في المرحلة الأولى يزدادون غنى ، فإنّ الفقراء لا يكونون بعيدين جدًّا عن الرفاهية التي يمكن اليوم إحلالها في البلاد المتّجهة خصوصًا نحو الاقتصاد الزراعيّ . فإن رضيت الحكومات أن تتّخذ مبادرات لأجل توزيع عادل للخيرات دون أن تسعى لإخضاع الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات

العامّة لرقابتها ، توفّرت بذلك لدى الفقراء إمكانيّة الحصول على قسط من الرفاهية الوطنيّة أوفر ممّا كان عليه الوضع في الماضي .

ففي عالم يسود فيه صراع التنافس ، لا غنى عن مخطّط متناغم يتّفق والتحدّيات المتنوّعة وإمكانيّات المجتمع المعولم القائم على المعلومات والعلم ومقتضيات الاقتصاد الشامل . والهدف الأخير لهذا كلّه يجب أن يكون إقامة مجتمع معولم يملك القدرة والكفاءة على كشف معارف جديدة واكتسابها ، والفرصة في الاستفادة منها ، للتخفيف من حِدّة النزاعات الإثنيّة وعدم المساواة الاقتصاديّة والتعصّب الدينيّ .

وهناك الإجحاف بالحقوق الاجتماعيّة الذي يسود في أغلب المجتمعات . فيجب للتغلّب عليه اتّخاذ خطوات إيجابيّة على صعيد السياسة الداخليّة ، من شأنها خلق توافق معيّن بين الأديان المختلفة . فيجب أن تواجَه الأديان بالقبول والاحترام ، بحيث لا يُفضَّل أو يؤخَّر أحدها على الآخر ، إذ إنّ مثل هذا التصرّف يؤدّي تكرارًا إلى البغض والنزاع الدينيَّين . ولكنّ هذا لا يُضمن إلاّ بقدر ما يُفتح للأقلّيّات الدينيّة أيضًا باب الاشتراك الفاعل في جميع المجالات . فالحرّيّة الدينيّة لا يجوز منحها بطريقة نظريّة وحسب ، بل في الواقع العمليّ أيضًا . فإن لم تُتّخذ خطوات عمليّة في هذا الاتّجاه للوصول إلى مجتمع عادل إنسانيّ مرتكز على السلام ، فلا شكّ أنّ الوضع القائم يستمرّ في بعث الاضطرابات وعدم الطمأنينة عند الأقلّيّات . ولأجل تجنّب ذلك يجب التصدّي لأولئك الذين يسلكون هنا الطرق الضالّة التي تعوق تطوّر مجتمع سلميّ إنسانيّ .

في مؤتمرنا الأخير في أيّار سنة ١٩٩٧ ، عكفنا على مواطن التوتّر

الاجتماعيّة والسياسيّة على مستوى العالم ، التي مرجعها إلى مواقف مختلفة في الحياة الدينيّة والثقافيّة والاجتماعيّة وفي النطاق الاقتصاديّ والتكنولوجيّ والسياسيّ ، والتي تؤدّي إلى اندلاع المنافسات والنزاعات . وقد استخلصنا أنّ هذا الاختلاف تكمن فيه أيضًا قوّة خلاّقة قادرة على أن تحوّل كلّ ما كان يميل قبلاً إلى صراع المنافسة والجدال إلى أشكال جديدة من التنافس النبيل في الخير ، وإلى إمكانيّة " ضرب السيوف سككًا " [٣] .

ثمّ إنّنا في عقب أشواط التفكير التي قطعناها ، أكّدنا في توصيات المؤتمر أنّا نحن المسلمين والمسيحيّين علينا أن نتغلّب على أخطائنا بالغفران والتصالح المتبادلَين وأن نبحث معًا عن سبل حسم الخلافات بطريقة سلميّة ، وذلك بتنحية أسبابها والحدّ من التوتّر . فنُسهم إذّاك معًا في إنشاء حاضر أكثر إنسانيّةً ونعدّ للأجيال المقبلة عالمًا يكون فيه المسيحيّون والمسلمون شركاء ويستطيعون أن يصيروا أصدقاء . وقد وجّهت دعوة مماثلة إلى جميع الناس . وأخيرًا تمنّى المؤتمر أن يُصاغ تصريح عامّ في واجبات الإنسان ويتمّ تقريره ، مع العلم أنّه يجب التأكيد أنّ احترام حقوق الإنسان لا يجوز ربطه بالقيام بالواجبات [٤] .

---

[٣] راجع النقطة الثالثة من الوثيقة الإعداديّة في كتاب أندراوس بشته – عادل تيودور خوري : " عالم واحد للجميع . أسس التعدّديّة الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة في نظر المسيحيّة والإسلام " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٢) ، المكتبة البولسيّة ، جونيه – لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٩٥–٤٩٦ .

[٤] المرجع نفسه ، ص ٥٠١–٥٠٢ .

فطاولتنا المستديرة هذه ينبغي أن تعكف على البحث عن حلول عمليّة تهدف إلى إنشاء مجتمع تعدّديّ يتّسع في الألفيّة الثالثة للفروق الدينيّة والعرقيّة والثقافيّة والإثنيّة . وعلينا أن نساند بشدّة تلك القوى المستعدّة لتعزيز الوحدة في احترام الفروق والتصرّف معها . فعلينا أن نختار هل نريد أن نكتفي بعالم أضحى مسرحًا للنزاعات ، أم نريد أن ننفتح على رؤيا جديدة إنسانيّة حول نظام عالميّ سلميّ تقدّمي مستنير . وعلينا أن ندعو إلى اتّخاذ السبيل الثاني ، ليس من أجل البقاء على الحياة وحسب ، بل بهدف الوصول إلى مدخل مشترك إلى أفق جديد يكشف عن إمكانيّات جميلة لا حدّ لها لأجل عالم أفضل .

على المستوى الوطنيّ يمكن اعتبار طريقة معاملة الأقلّيّات الإسلاميّة في النمسا مثالاً للبلدان الأخرى . فالمسلمون هم الجماعة الثانية عددًا في النمسا . ومن بين الثلاث مئة ألف مسلم ، يملك خمسون ألفًا منهم الجنسيّة النمساويّة ، ومن بين هؤلاء نجد حوالى ثمانية آلاف اعتنقوا الإسلام . فالنمسا هي البلد الوحيد في أوربّا الذي تمّ فيه الاعتراف بالإسلام كجماعة دينيّة منذ سنة ١٩٧٩ . فالقانون المتعلّق بالإسلام الذي قُرّر سنة ١٩١٢ يؤكّد أنّ الجماعة الدينيّة الإسلاميّة في فيينّا مؤسّسة رسميّة تمثّل المسلمين في النمسا . المسلمون في النمسا ليسوا وحدة متماثلة ، بل هم جماعات قوميّة مختلفة . فإلى جانب الأتراك ، نجد فيهم أيضًا البوسنيّين والعرب والإيرانيّين والألبانيّين . فالمسلمون النمساويّون ، بغضّ النظر عن اختلاف بلدانهم الأصليّة ، قاموا بجهود كثيرة لتوثيق وحدتهم في الاختلاف الذي يعتبرونه غِنًى في صفوفهم . فهم من وراء الحواجز اللغويّة

ينظّمون حلقات ثقافيّة وأعيادًا دينيّة . وبما أنّهم جماعة دينيّة معترَف بها ، فإنّ أولادهم يتلقّون في المدارس الرسميّة التربية الدينيّة التي تحقّ لهم ، ومن بين المسلمين المئة والخمسين الذين وظّفتهم الوزارة الاتّحاديّة للتعليم والمعارف والثقافة كمعلّمين متعاقدين ، نجد أنّ ثلثهم تقريبًا نساء . وفي عام ١٩٩٩ أُنشئت في فيينّا " أكاديميّة إسلاميّة للتربية الدينيّة " . والمدرّسون يُعَدّون للقيام بمهمّتهم على يد أساتذة من جامعة الأزهر . وهدف الأكاديميّة تحسين مستوى التعليم الإسلاميّ في المدارس الرسميّة .

ولقد قامت جهود لتقوية الحوار بين المسلمين والمسيحيّين في النمسا . وجاءت البادرة من الطرف المسيحيّ ، لأنّ المسلمين قابعون في موقع دفاعيّ ، ولأنّ صورة الإسلام موسومة بكمّيّة من الأحكام المسبّقة . لذلك يُعاب على المسلمين كثيرًا عدم استعدادهم للانخراط في المجتمع الغربيّ . ولكن هناك أبحاثًا علميّة تدلّ على أنّ المسلمين ، أيًّا كان مصدرهم ، يتمنّون أن ينخرطوا في المجتمع النمساويّ ، وأنّهم يقومون بجهود في هذا الاتّجاه . ولكنّهم من ناحية أخرى لا يريدون الانصهار ، إذ إنّ المسلمين يتمسّكون تمسّكًا شديدًا بهويّتهم الثقافيّة . وقد أطلقت نساء مسلمات بادرةً جديدة لتوفير فرص أفضل للتنشئة لأخواتهنّ المسلمات ، وفي الوقت عينه لتزويد المجتمع النمساويّ بمعلومات عن الإسلام . فالنشاط الإعلاميّ والمحافظة على علاقات طيّبة مع الرأي العامّ ، كلّ هذا جلب لهنّ التقدير العامّ والمساندة [٥] .

---

[٥] راجع :

مثال الانفتاح المتبادل هذا يبيّن أنّه من الممكن إنشاء مجتمع تعدّديّ يحترم الاختلاف ويقدُره . فيمكن الاقتداء بهذا المثَل ، واتّباعه في بلدان أخرى للوصول إلى تفاهم أفضل عند أكثريّات السكّان كما عند الأقلّيّات الدينيّة .

أمّا على الصعيد الدوليّ ، فينبغي للبلدان التي تنعم بموقع جغرافيّ سياسيّ مفضّل ، أن تكون مستعدّة وقابلة لإشراك الآخرين الأقلّ حظًّا في هذه الفوائد . وعلى هيئة الأمم المتّحدة واجب حاليّ جليل القدْر ، هو أن تُعِدّ إعلانًا عامًّا في واجبات الإنسان . وتشمل هذه الواجبات مجالات التجارة الدوليّة ، وسياسة استثمار الأموال والسياسة الماليّة بين الدول ، وتنال المؤسّسات التي تنظّم هذه القطاعات ، ومنها مؤسّسة النقد الدوليّ ، ومجموعة البنك العالميّ والمنظّمة العالميّة للملكيّة الذهنيّة .

والتصريح العامّ حول واجبات الإنسان يمكن وضعه موضع التنفيذ بواسطة مؤسّسات الأمم المتّحدة ووكالاتها . ولكنّ هذا التنفيذ الفعّال يتطلّب إرادة جميع البلدان الأعضاء ومساندتها . وعلينا أن لا نَفتُر في العمل على تحقيق ذلك . فالعمل المثابر والجهد المتواصل بوسعهما أن يحقّقا ما تتوق إليه البشريّة التي تحلم بعالم يمكن فيه إقرار سلام مستديم بواسطة المشاركة والعون المتبادل.

L. J. Abid, *Muslime in Österreich* : im Rahmen des Projekts " Minderheiten in multikultureller Gesellschaft ", Institut für Publizistik und Kommunikationswissenschaft der Universität Wien, 2000.

أسئلة ومداخلات

مشكلة التسامح في الأديان

خضر : مفهوم التسامح يتضمّن بعض الصعوبة ، إذ إنّنا لو تفحّصنا التاريخ لوجدنا أنّه لم يكن أيّ دين متسامحًا بأيّ شكل . فهذا مفهوم عَلمانيّ . ولو أنّ الأرثوذكسيّة في المسيحيّة كانت أكثر تسامحًا من غيرها من أصناف المسيحيّة ، فإنّها مع ذلك لم تكن في الأساس متسامحة . فاليوم في روسيّا مثلاً تُعتبر في الواقع الكنيسة الأرثوذكسيّة والبوذيّة والإسلام أديانًا رئيسيّة ، أمّا الأديان الأخرى فعليها أن تطلب الترخيص لتعترف بها الدولة .

أمّا ما يخصّ الكنيسة الكاثوليكيّة فإنّها لم تعترف بالحرّيّة الدينيّة إلاّ في المجمع الفاتيكانيّ الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) . فإن أردنا أن نحلّل الأمر تحليلاً ناقدًا ، أمكننا القول بأنّ هذا يتعلّق بأنّ الكنيسة الكاثوليكيّة حاليًّا ليست لها سلطة في حقل سياسيّ في العالم . فطالما كانت قادرة في بعض البلدان على أن تكتسب تأثيرًا سائدًا ، أصدرت الوثيقة المسمّاة الفهرس Syllabus التي ورد ذكرها البارحة.

في بعض البلدان الإسلاميّة لا يمكن بناء كنيسة ، ولو كان يعيش في البلد مليون مسيحيّ يعملون هناك كعمّال أجانب . في مصر لا يمكن بناء كنيسة إن لم يصدر بذلك إذْن خاص من قِبل رئيس الجمهوريّة . منذ سنة يجب الحصول على موافقة المحافظ الإقليميّ . وإلاّ فلا يجوز إلاّ ترميم بناء الكنيسة القائمة . وليس هناك أيّ مكان

للردّ خطّيًّا على انتقادات توجّه مثلاً في كتابٍ ما ضدّ المسيحيّة . فليس هناك تسامح كامل لا في البلدان المحكومة دينيًّا ولا في ما يدعى البلدان العَلمانيّة .

فإن استثنينا جون ف. كندي ، ما هو قدر الإمكانيّة الحقيقيّة بأن يصير كاثوليكيٌّ رئيسًا للولايات المتّحدة ؟ فالقضيّة هي هل تستطيع أديانّا حقًّا ، من الوجهة الاجتماعيّة السياسيّة والنفسيّة ، أن تمنح كلّ إنسان الحرّيّة الكاملة من الناحية الدينيّة – الحريّة الكاملة بالانتماء إلى دين معيّن أو بالتخلّي عنه – وأن لا تعيقه بأيّ نوع ما ، كأن لا تمنحه مثلاً إلاّ فرصًا ضئيلة في حقل المِهن أو أن تهضم حقوقه بأيّ شكل ما .

هل الإسلام العدوّ الجديد للغرب

ولنتوجّه الآن إلى ما قالته السيّدة إقبال من أنّه بعد انهيار الشيوعيّة في روسيّا السوفياتيّة القديمة ، قام اعتبار الإسلام العدوّ الجديد من قبل الأميركيّين وعمومًا من قبل الناس في الغرب . قد يكون هذا صحيحًا نوعًا ما . من جهة أخرى نلاحظ أن الأميركيّين يتلطّفون للمسلمين في الشرق الأوسط ، لأنّ عندهم آبار النفط ، وذلك خلافًا لما يحدث تجاه المسيحيّين الذين يعيشون هناك ، فإنّهم لا يعيرونهم أيّ اهتمام . هذا يصحّ بالنسبة إلى أكثريّة الدول الإسلاميّة في المنطقة العربيّة .

هناك فرق بين التسامح والحرّيّة الدينيّة

بوتس : يجب مبدئيًّا الانتباه للفرق بين التسامح والحرّيّة الدينيّة . فأن تكون الدولة متسامحة ، أو أن يكون الدين متسامحًا يدلّ في التاريخ على تقدّم مهمّ . فالتسامح كان خطوة مهمّة على الطريق نحو الحرّيّة الدينيّة ، ولكنّ هذه الحريّة تقوم على مستوى آخر . فالمسيحيّة ، وكذلك الإسلام بقدْر أكبر بكثير ، يمكنهما أن يشيرا إلى تراث طويل من التسامح . ولكنّهما كليهما لم يتوصّلا إلى الحرّيّة الدينيّة .

ومع ذلك ، التسامح مهمّ كموقفٍ عند الأفراد

بغضّ النظر عن أنّ التسامح لا يكوّن أساسًا كافيًا لقواعد قانونيّة ، فإنّ التسامح كموقف يجب المطالبة به وتعزيزه . فالدولة الحديثة التي تؤيّد الحرّيّة الدينيّة ، عليها تعزيز التسامح كموقف . إذ إنّ الموقف المتسامح عند الأفراد أحد الأسس الأكثر أهمّيّةً لضمان فعّاليّة الحرّيّة الدينيّة في المجتمع .

الفرق بين المسيحيّة والإسلام بالنسبة إلى الحرّيّة الدينيّة

إنّ الفكرة الحديثة للحرّيّة الدينيّة تتخطّى التسامح . وهي ليست من إنتاج الدولة العَلمانيّة . بل تعود في نشأتها التاريخيّة إلى الجماعات الإصلاحيّة المتطرّفة ، إذ لم تكن هذه الجماعات ترغب بأن يكون هناك نوع من التماهي بينها وبين الدولة . ففي التراث الأوربّيّ لا تعود الحرّيّة الدينيّة إلى بادرات نمت في نطاق الكنيسة الكاثوليكيّة ،

ولا إلى حدّ أبعد إلى موقف الكنيسة الأرثوذكسيّة . ولكنّ الفعّاليّة التاريخيّة لم تكتسبها فكرة الحرّيّة الدينيّة إلاّ عند قيام العلمانيّة . وإن كان التسامح الدينيّ متجذّرًا ولا شكّ في مفهوم الإنسان عند المسيحيّة والإسلام ، فإنّ المسيحيّين والمسلمين ، أيًّا كان انتماؤهم ، لا يزالون يواجهون صعوبة في التعامل مع الحرّيّة الدينيّة ، إذ إنّ هذه الحرّيّة لا يمكن أن تُقبَل بدون الحرّيّة بتبديل الإيمان أو بالتخلّي عن أيّ إيمان .

التسامح راسخ أصلاً في الإسلام

إقبال : لا أملك ما يكفي من العلم عن التقاليد الدينيّة الأخرى فأُدخلها في مداخلتي . ولكنّني ، في ما خصّ التراث الإسلاميّ ، أردت فقط أن أشير إلى أنّ التسامح كان في بادئ الأمر عنصرًا من مقوّمات التفكير الإسلاميّ . فقد ورد في سورة المائدة ٥: ٤٨ : " ولو شاءَ اللهُ لجَعَلَكم أُمّةً واحدةً " . زيادة على ذلك يشير المفسّرون بالنسبة إلى الآية ٢٢: ٤٠ إلى أنّ كنائس ومجامع وهياكل تكون عرضة للخطر ، لو لم يخلق الله المسلمين ليقوموا بحمايتها .

" نظام الجماعة في المدينة " – وثيقة مثاليّة

لا جرم أنّ التعليم شيء وتطبيق التعليم شيء آخر . ومع ذلك فإنّه يمكن أن نعتبر " نظام الجماعة في المدينة " – وهو حسب معرفتي أوّل دستور كُتِب في العالم – تطبيقًا عمليًّا للتعليم ، إذ إنّ النبيّ محمّدًا عندما ورد المدينة منح فيه القبائل غير المسلمة الحقوق عينها التي تنعم

بها القبائل المسلمة . ولكن مع مرّ الأيّام ، كما ذكرته ، تسلّل التعصّب في تصرّف المسلمين . وعلينا أن نحاول في الإسلام استعادة النظرة الأصليّة للتسامح . وهذا ينطبق أيضًا على الأديان الأخرى .

وعليه فإنّي أرى أنّ فكرة التسامح ، على الأقلّ في الإسلام ، لم تنشأ في تيّارات إصلاحيّة متطرّفة ، بل هي جزء من التعاليم الإسلاميّة الأساسيّة . أمّا أن تُعتبر اليوم عاملاً إصلاحيًّا ، فهذا يعني أنّ التصرّف العمليّ يجب إخضاعه لمقياس التعاليم الأصليّة ، وعند الحاجة ضبط اتّجاهه من جديد . وإن صحّ أنّ العَلمانيّة ساهمت اليوم في إنعاش فكرة التسامح ، فهذا لا يُبطل أساسًا أيّ شيء ممّا قلته عن ترسّخ الفكرة في تعليم الإسلام الأصليّ .

العقل بدون دين خطره مثل خطر دين تفرّديّ

أوت : كان انطباعي أنّ الاهتمام الرئيسيّ في محاضرة السيّدة إقبال موجّه إلى توضيح أنّ الدين ضروريّ ، لأنّ العقل بدونه يضحي شيطانًا ، وأنّ الدين عليه أن يكون تضمُّنيًّا ، لأنّ الدين التفرّديّ يقود إلى البغض والحقد تجاه الآخرين . وهنا يخطر ببالي ما قاله أحد علماء الاجتماع حديثًا في مؤتمر عُقد في كوريا : إذا نظرنا إلى الأديان الملتزمة في العالم ، وجدنا أنّ أكثريّتها الساحقة تقول بتفكير تضمُّنيّ ، وأنّه مقابل ذلك ليس هناك إلاّ جماعات قليلة تتصرّف في مسلكها الدينيّ بطريقة تفرّديّة . هذا أنعش فيّ الأمل . ولكنّي لستُ أكيدًا من أنّ القول هذا قائم على أساس متين .

مفهوم الأصوليّة

أخيرًا ورد في المحاضرة مفهوم الأصوليّة . ومعروف عنه أنّه نشأ في البروتستانتيّة الأميركيّة ، حيث تألّف مقابل المسيحيّين المسجّلين غير الملتزمين عددٌ من المؤمنين ليواجهوا هذا الوضع بقولهم إنّ المسيحيّ التائب عليه أن يتمسّك حقًّا بأصول الإيمان المسيحيّ . وقد عدّدوا خمسة من هذه الأصول ، نصبوها معايير ضيّقة جدًّا . وهذا المفهوم السابق توسّع إلى جماعات كثيرة تقول بالتفرّديّة ، وتتمسّك بعبارات معيّنة ، أكان ذلك في حقل السياسة أم في حقل الدين وغيره . فمع مثل هؤلاء الناس لا يعود الحوار بالنتيجة ممكنًا .

كثيرًا ما يُساء استعمال كلمة " الأصوليّة "

إقبال : في الواقع أكّدتُ أنّ الدين في يقيني ضروريّ للوصول إلى حياة بشريّة كريمة ، وإلى تعايش سلميّ بين الناس . ولكنّه الدين الذي يُفهم بمعنى تضمّنيّ أكثر ممّا يُفهم بمعنى تفرّديّ .

أمّا ما يخصّ مفهوم " الأصوليّ " أو " الأصوليّة " ، فإنّي استندتُ في ذلك قبل كلّ شيء إلى نظريّة كارن أرمسترونغ في هذا المفهوم . ولكنّي أظنّ أنّ هذا المفهوم كثيرًا ما يُساء استعماله ، وأنّه من الأفضل عدم الإكثار من استعماله . وأفضّل أن نسمّي أولئك المسلمين المتصلّبين ، الذين يُدعون " أصوليّين " ، بالرجعيّين أو المتطرّفين .

العدل والسلام
من قضايا البقاء للبشريّة

إرمغارد مربو (Irmgard Marboe)

" في العلاقات بين الشعوب يتبيّن
أنّ الهدف القريب هو السلام ،
وأنّ الهدف الأقصى هو العدل "
(مجيد خدّوري)

" ثمرة العدل السلام "
(أشعيا ٣٢: ١٧)

لا شكّ في أنّ المشاكل التي تعترض البشريّة في طريقها نحو المستقبل كثيرة التنوّع . لذلك ليس من السهل انتقاء إحداها ووصفها بأنّها رئيسيّة وحاسمة . ولقد تعرّضت مؤتمرات الحوار المسيحيّ الإسلاميّ السابقة للأسئلة الحاسمة المتعلّقة بمستقبل المجتمع البشريّ ، وذلك بنوع حسّيّ جدًّا ، ورأيي أنّها أصابت في الوصف والتقييم . لا سيّما أنّها أوضحت علاقاتها بالوضع الدوليّ ، إذ إنّ المشاكل متشابكة عالميًّا ، يؤثّر بعضها في بعض ، بحيث إنّ إعمال الفكر فيها على الصعيد الوطنيّ أو الثقافيّ الداخليّ وحسب يدلّ على كلّ حال على قصر في النظر .

أرى أنّ مفهومَي العدل والسلام في العلاقات بين الدول والثقافات يقعان في وسط المسائل المتعلّقة ببقاء البشريّة على قيد الحياة . في الندوة الإيرانيّة-النمساويّة الأولى سنة ١٩٦٦ أشارت إنغبورغ غابرييل (Ingeborg Gabriel) إلى واقع " توزيع الثروات توزيعًا غير عادل بقدر كبير ، على صعيد الدولة الواحدة وعلى الصعيد العالميّ " ، وإلى " استمرار أشكال متعدّدة من الظلم السياسيّ ، الذي تمارسه الدول أو ترضى عنه ، والذي ينتهك الحقوق الأساسيّة للأفراد أو للجماعات التي تنتمي إلى أقلّيّات عرقيّة أو دينيّة أو سياسيّة " [١] . هذان الشكلان من الظلم تجب تنحيتهما أو على الأقلّ تقليص اتّساعهما .

إنّ العدل قيمة ذات أفضليّة ، وهو واحد من أهمّ التحدّيات التي تجابه الأديان العالميّة [٢] . وإقامة العدل على الأرض هي أيضًا هدف جميع الأنظمة التشريعيّة ، خصوصًا تلك التي تتعلّق بالحقوق التابعة للعلاقات الدوليّة [٣] . ولكنّ هذا في مطلبه وتنفيذه كثيرًا ما يكون

---

١ إنغبورغ غابرييل : العدل في النظرة المسيحيّة ، ف ي: أندراوس بشته والسيّد عبد المجيد ميردامادي : " العدل في العلاقات بين الدول والأديان في النظرة الإسلاميّة والمسيحيّة " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٧) ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٩ .

٢ راجع إنغبورغ غابرييل ، ص ٦٠ وما يتبع ؛ السيّد محمّد خامنئي : مفهوم العدل وجذوره في نظرة الفقه الإسلاميّ ، في الكتاب نفسه ، ص ٤٦ وما يتبع .

٣ راجع :

P. Fisher, H.F. Köck, *Allgmeines Völkerrecht*, Wien 2000, 34 ; N. Vitzthum,

صعب المنال ، ابتداءً من تحديد مفهوم " العدل " المتأرجح الذي لا يستقيم تحديده دون اللجوء إلى عناصر أخلاقيّة وثقافيّة ودينيّة . ولكنّ تقريب النظرات المختلفة قد يتيسّر من طريق الحوار البنّاء وتكثيف التعاون الدوليّ .

لذلك يتبيّن ، في المسيرة نحو عالم يسود فيه العدل حقًّا، أنّ السلام ، في شكل تعايش الجماعات البشريّة تعايشًا خاليًا من العنف ، هو شرط مسبّق حاسم . فطالما يسود العنف والإبادة والتدمير ، لا يقوم حوار وتعاون ، ولا يستتبّ من ثَمّ العدل . فوفقًا لما أوردناه سابقًا عن مجيد خدّوري ، يجب أن يكون السلام الهدف المباشر القريب ، فيما يكون العدل الهدف الأقصى النهائيّ [٤] .

ولذلك نرى الأمم المتّحدة عازمةً " على توفير الشروط التي يمكنها أن تضمن قيام العدل ، وعلى تعزيز التقدّم الاجتماعيّ والحصول على أسباب حياة أفضل مع الحفاظ على الحرّيّة " [٥] . لذلك أعلنت الدول الأعضاء عزمها على ممارسة التسامح والعيش معًا في سلام كجيران صالحين ، وعلى قبول مبادئ ووضع أسباب موافقة من شأنها أن تحصر اللجوء إلى العنف في حالات تفرضها المصلحة المشتركة " [٦] .

---

in : W. Vitzthum (Ed.), *Völkerrecht*, Berlin, 1997, 10.

٤ راجع :

M. Khadduri, *The Islamic conception of Justice*, Baltimore, 1984, 162.

٥ مقدّمة دستور الأمم المتّحدة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥ .

٦ في الموضع نفسه من المرجع السابق .

وهنا تقوم في المرتبة الأولى وظيفة الحقّ والقانون في الحفاظ على السلام وتثبيته . ولنسرد هنا ، نيابةً عن كثيرين ، ما طالب به إيمّانويل كانط في كتابه " حول السلام الدائم " ، من أنّه يجب في العلاقات بين الدول أن يتقدّم الحقّ والقانون على السلطة ، وأن يتوفّر لهما في إطار مجتمع منظّم ، أن تُنفّد معطياتهما [٧] . وفقًا لهذه الفكرة تأسّست عصبة الأمم ، وبعدها هيئة الأمم المتّحدة .

ولكن نظرًا إلى الصراعات المسلّحة الكثيرة في عصرنا ، ٥٥ عامًا بعد تأسيس هيئة الأمم المتّحدة " كمنظّمة السلام العالميّ " ، يقوم السؤال تكرارًا ، هل الإطار الشرعيّ والتنظيميّ المبنيّ عليها ، يصلح لمنع قيام الخلافات أو على الأقلّ لحلّها حلاً سلميًّا ، أم يعود تقصيرها إلى بُنيتها ومن ثمّ قد يكون له طابع مبدئيّ . أصحيح أنّ أنظومة الحقّ الدوليّ التي نشأت على قاعدة التراث المسيحيّ الغربيّ معترف بها اليوم " عالميًّا " ، أم أنّها لم تتجاوز بعدُ مرحلة التنافس مع أنظومات حقوقيّة أخرى ، مثل الشريعة الإسلاميّة ؟

١. منشأ " الحقّ الدوليّ حول السلام " القائم اليوم

في أوربّا القرون الوسطى نشطت بعد انهيار الأمبراطوريّة

[٧] راجع :

S. Verosta, " History of the Law of Nations : 1648 to 1815 ", in : *Encyclopedia of Public International Law*, vol. 2, Amsterdam 1995, 736 ; H. F. Köck – P. Fischer, *Das Recht der Internationalen Organisationen*, Wien 1997, 8.

الرومانيّة علاقات دوليّة قامت في جوهرها على أساس مبادئ السيادة والتساوي تحت سلطة الدين المسيحيّ المعترف بها عامّةً [٨] . ولاقت هذه العلاقات تحدّيات جديدة في أواخر القرن الخامس عشر ، من جرّاء اكتشاف البلدان النائية خلف البحار والاطّلاع على ثقافات وأساليب سيادة غير مسيحيّة . فقامت ، من جهة ، نظرةٌ تقول بأنّ هذه لا قيمة لها وأنّ بلدانها من ثَمّ يمكن اعتبارها لا سيّد لها ، فمن المُباح الاستيلاء عليها . وأنّ ذلك هو نوعًا ما فريضة دينيّة خاضعة لسلطة البابا . هذا ما يتبيّن مثلاً في الرقيم البابويّ " من بين الأمور الأخرى " (Inter certis) بتاريخ ٥ أيّار ١٤٩٣ ، الذي على أساسه قامت معاهدة توردسيلاّس (Tordesillas) ، التي حدّدت توزيع المناطق المحتلّة بين إسبانيا والبرتغال . من جهة أخرى ، أكّد اثنان من علماء الأخلاقيّات المسيحيّين ، فرنسيسكو دي فيتوريا (حول ١٤٨٣-١٥٤٦ :Francisco de Vitoria) ، وفرنسيسكو سوارز (Francisco Suàrez : ١٥٤٨-١٦١٧) ، أنّ العلاقات بين الدول لا تتعلّق بالدين ، بل تقوم على أساس الحقّ الطبيعيّ المشترك بين جميع البشر [٩] . وطوّروا مفهوم " الحرب العادلة " الذي جاء به أوغسطينوس (٣٥٤-٤٣٠) وتوما الأكوينيّ (حول ١٢٢٥- ١٢٧٤) ، على أن لا

[٨] راجع :

I. Seidl-Hohenveldern – T. Stein, *Völkerrecht*, Köln 2000, 22 ; P. Fischer – H.-F. Köck, *Allgemeines Völkerrecht*, Wien 2000, 45.

[٩] ص ٢٤ وما يلي من المرجع الأوّل في الحاشية ٨ وص ٤٨ من المرجع الثاني :

Thomas Aquinas, *Summa theol.*, I, II q.40.

يكون مباحًا إلاّ كحرب دفاعيّة ، " لحماية الحقوق " [١٠] .

بعد قيام الحروب الدينيّة في أوربّا والإعراض عن مفهوم " الحرب العادلة " ، قام هوغو غروتسيوس (Hugo Grotius :١٥٨٣-١٦٤٥) ، وقد سُمي " أبا الحقّ الدوليّ " وكان من جماعة البروتستانت ، فتناول ما كان علماء الأخلاقيّات الأسبانيّون قد جاءوا به . فأكّد أنّ الحقّ الدوليّ جذوره في طبيعة الإنسان ، في عقله المتأصّل فيه ، فهو من ثَمّ مستقلّ عن الدين ، يكتسب محتوياته العمليّة بواسطة تصرّف الدول ، علمًا بأنّ هذه تواجه بعضها بعضًا على أساس التساوي والاستقلال [١١] .

من الملاحظ أنّ مبادئ الحقّ الدوليّ هذا لم تطبَّق حتّى الحرب العالميّة الأولى على العلاقات بالجماعات غير الأوروبّيّة . في صلح باريس سنة ١٨٥٦ أبيح للسلطنة العثمانيّة " أن تشترك في مكاسب الحقّ العامّ في أوربّا والمحفل الأوربّيّ " [١٢] ، وبذلك أضحت عضوًا سواء في قطاع الحقّ الدوليّ . من جهة أخرى ، لم يكن الباب العالي في إسطنبول مهتمًّا فعلاً للعلاقات الدوليّة على أساس التساوي

[١٠] جاء ذكره ص ١٤ من المرجع الأوّل في الحاشية ٨ .

[١١] راجع :

H. Steinberger, " Sovereignty ", in : *Encyclopedia of Public International Law*, vol. 4, Amsterdam 2000, 504.

[١٢] راجع :

P. Fischer – H. F. Köck, 52 ; M. Khadduri, " International Law, Islamic ", in : *Encyclopedia of Public International Law*, vol. 2, Amsterdam 1995, 1241 ; D. Pohl, *Islam und Friedensvölkerrechtsordnung*, Wien 1988, 12.

والمقابلة ، لأنّه كان يدافع عن تفوّق الإسلام [١٣] .

على عقب الأهوال التي حصلت في الحرب العالميّة الأولى ، أُقرّ الحقّ الدوليّ وقامت معه محاولة خلق نظام سِلم دوليّ من شأنه أن يمنع في المستقبل نشوب الحروب . أمّا التنديد بالحرب كوسيلة سياسيّة ، فلم يحصل إلاّ في معاهدة بريان-كلّوج (Briand-Kellogg) سنة ١٩٢٨، ثُمّ بعد الحرب العالميّة الثانية ، بواسطة إنشاء هيئة الأمم المتّحدة التي أثبتت في دستورها حظرًا مطلقًا للعنف [١٤] . حتّى حقّ الدفاع عن النفس [١٥] لم يحافَظ عليه إلاّ بشروط ضيّقة جدًّا . فلم تعد الحرب منذ ذلك الوقت وضعًا قانونيًّا لا شكّ أنّه غير مرغوب فيه ولكنّه شكليًّا ذو قيمة مماثلة ومقابلة للسلام ، بل أضحى ظلمًا يناقض الحقّ المُلزم . وهكذا تمّ تحويل أنظومة الحقّ الدوليّ إلى نظام سلام [١٦].

ولكن ماذا عن تقبّل هذه الأنظومة القانونيّة الناشئة على دعائم التراث الغربيّ المسيحيّ ، عند الدول غير الأوربّيّة ؟

٢. كتاب السِّيَر في الشرع الإسلامي

إلى أيّ مدى يمكن التوفيق بين أنظومة الحقّ الدوليّ المعاصرة

[١٣] راجع الكتاب المذكور في الحاشية ٧ : S. Verosta, 757 .

[١٤] البند ٤ ، فقرة ٣ و٤ من شرعة الأمم المتّحدة .

[١٥] البند ٥١ من شرعة الأمم المتّحدة .

[١٦] D. Pohl, 3 .

والشرع الإسلاميّ ؟ هذا السؤال عكف عليه منذ زمن طويل علم الحقوق [١٧] ، خصوصًا أنّ هناك عددًا من الخلافات بين النظرتين في ما يخصّ حقّ العلاقات الدوليّة ، ممّا يؤدّي إلى بعض المشاكل .

فالعالم يقسّمه الفقه الإسلاميّ المتداول إلى دار الإسلام وهو دار السلام ، ودار الحرب [١٨] . فالعلاقات القانونيّة الواقعة تحت هذا التقسيم جُمعت تحت مفهوم " السِّيَر " في الفقه الإسلاميّ ، الذي يُعَدّ محمّد الشيباني مؤسّسه ، وقد دُعي " هوغو غروتسيوس المسلمين " [١٩] ، أي قد نُسب إليه في هذا المجال الفضل الذي نُسب إلى غروتسيوس في تاريخ الحقوق الغربيّ . لا نعثر في الفقه الإسلاميّ على مفهوم الدولة والقوميّة [٢٠] . بل ينبغي للجماعة الإسلاميّة كلّها ،

---

[١٧] هنا يجب خصوصًا ذكر مجيد خدّوري الذي ترجم كثيرًا من المراجع الإسلاميّة إلى اللغة الإنكليزيّة فسهّل للقرّاء غير العرب الاطّلاع عليها ، وقد ساهم ببعض المؤلّفات الخاصّة في تسهيل فهم الفقه الإسلاميّ . راجع مثلاً :

M. Khadduri, *War and Peace in the Law of Islam*, Baltimore 1955 ; *International Law, Law in the Middle East*, Washington 1955 ; *The Islamic Law of Nations*, Baltimore 1966 ; *The Islamic conception of Justice*, Baltimore 1994 ; " International Law. Islamic ", in : *Encyclopedia of Public International Law*, vol 2, Amestram 1995, 1236 ss.

[١٨] راجع :

S. A. Aldeeb Abu-Sahlieh, *Les Musulmans face aux droits de l'homme*, Bochum 1994, 372 ; D. Pohl, 53.

[١٩] راجع :

H. Kruse, " Die Begründung der islamischen Völkerrechtslehre : Muhammad as-Saibani - der « Hugo Grotius der Muslime » ", in : *Saeculum* 5 (1954), 221 ss.

[٢٠] راجع : D. Pohl, 56 — ; Aldeeb Abu-Sahlieh, 375 .

وهي تسمّى الأمّة ، أن تعيش على قدْر الإمكان في إطار كيان سياسيّ واحد غير متجزّئ [٢١] ، يتوجّه شطر الجماعة الإسلاميّة في عهد محمّد والخلفاء الأوّلين [٢٢] .

فكتاب السِّيَر جزء ثابت من الشريعة الإسلاميّة ، وهو يُعَدّ قانون الجماعة الإسلاميّة الخارجيّ تجاه العالم الصغير الإسلاميّ . والمفهوم المركزيّ هو الجهاد ، الذي يفرض على المؤمنين بذل الجهود لإدخال الكفّار في الإسلام [٢٣] . فالسِّير شكل الجهاد العلميّ ، أي إثبات الحقّ بخوض الحرب (ius ad bellum) ، وأيضًا إقرار الحقّ المتعلّق بالحرب نفسها أي بتنظيم التصرّف وقت القيام بالأعمال الحربيّة (ius in bello) . فالجهاد له ، إلى جانب صفة الدعوة ، صفة سياسيّة ، إذ إنّ الهدف منه هو نشر الدين الإسلاميّ ، وأيضًا نشر البُنى الاجتماعيّة .

ولا يجوز إلاّ عقد معاهدات وقتيّة لوقف القتال [٢٤] ، أو بشروط معيّنة ، للقيام بصفقات تجاريّة [٢٥] . فالوضع المبدئيّ القائم بين الدارين ، دار الإسلام ودار الحرب ، هو بحدّ ذاته الحرب [٢٦] . فطالما

---

[٢١] راجع: D. Pohl, 46-47 .

[٢٢] H. Kruse, *Islamische Völkerrechtslehre*, Bochun 1979, 4-5 .

[٢٣] H. Kruse, 44 ; M. Khadduri, *War and Peace*, 141 .

[٢٤] راجع :

M. Khadduri, *Justice*, 168 ; H. Kruse, 31 ; D. Pohl, 54, 73-74 ; S.A. Aldeeb Abu-Sahlieh, 372-373.

[٢٥] D. Pohl, 76 ss.; S.A. Aldeeb Abu-Sahlieh, 373 .

[٢٦] ترد في القرآن آيات تؤذن بالحرب ، قامت عليها النظريّة المذكورة أعلاه ، مثلاً في

لم يتمّ ضمّ جميع الشعوب إلى دار الإسلام ، فما هناك من سلام [٢٧] .

ويصحّ مثل ذلك بالنسبة إلى الأفراد المقيمين في دار الإسلام . فطالما لم يعتنقوا الإسلام ، فإنّهم ينعمون بحقوق محصورة ، وعليهم على أساس معاهدات الذمّة أن يؤدّوا الجزية . هذا يبدو غير موافق لقواعد الحقّ الدوليّ بالنسبة إلى حقوق الغرباء ، ولا لحقوق الإنسان . على كلّ حال يُلاحظ أنّ حقوق الإنسان ، وهي أساس رئيسيّ للحقّ الدوليّ ولعلاقات الدول بعضها ببعض في إطار الأمم المتّحدة ، وللبعض منها حسب الرأي الشائع طابع الحقّ المُلزِم (أي أنها تتّخذ الدرجة العليا في الحقّ الدوليّ) . يلاحظ أنّ حقوق الإنسان هذه تخضع في الإعلانات الإسلاميّة للحدود التي تفرضها الشريعة الإسلاميّة [٢٨] .

إنّ تطوير هذه النظرة الإسلاميّة المتناقلة ، أو التوفيق بين هذا الشرع والأوضاع المتغيّرة المعاصرة ، هو مشكلة عويصة ، إذ تقول جميع

سورة التوبة : " فإذا انسَلخ الأشهُرُ الحُرُم فاقتُلوا المُشرِكين حيثُ وجدتُموهم وخُذوهم واقعُدوا لهم كُلَّ مَرْصَدٍ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلّوا سبيلهم إنّ الله غفور رحيم " (٩: ٥) . راجع في ذلك :

S. A. Aldeeb Abu-Sahlieh, 374.

[٢٧] M. Khadduri, *War and Peace*, 141; S.A. Aldeeb Abu-Sahlieh, 376 .

[٢٨] طالع مثلاً التصريح الإسلاميّ في حقوق الإنسان ، باريس ١٩٨١ ، أو تصريح القاهرة في حقوق الإنسان سنة ١٩٩٠ ، وهو يعبّر عن نظرة الدول الأعضاء في منظّمة الدول الإسلاميّة . راجع في ذلك :

H. Neuhold – W. Hemmer – C. Schreuer (Ed.), *Österreichisches Handbuch des Völkerrechts*, Wien 1997, 246, 290.

المذاهب السنّيّة بأنّ باب الاجتهاد يعتبر مغلقًا منذ القرن العاشر [٢٩] .

فماذا يعني ذلك باعتبار أنّ جميع الدول الإسلاميّة تقريبًا صارت أعضاء في هيئة الأمم المتّحدة ووافقت بذلك على المبادئ الحقوقيّة المثبتة في شرعة الأمم المتّحدة ، مثلاً على العلاقات الودّيّة بين الأمم ، وعلى حسم النزاعات بطريقة سلميّة [٣٠] ، وأيضًا على شرعة حقوق الإنسان ؟

٣. البحث عن سبيل مشترك

لحسن الحظّ نجد بعض المواضع التي تمكّن من التوفيق بين الطرفين في الواقع العمليّ أو في المستقبل . فإنّ الإعراض عن الشريعة وإبدالها بحقّ عَلمانيّ محض يبدو اليوم [٣١] ، كما كان الأمر في الأمس [٣٢] ، أمرًا غير واقعيّ ، والكثيرون لا يرغبون فيه .

هناك اقتراح في تحديث النظرة الإسلاميّة ، على أن يبقى الإطار الشرعيّ المتناقل ، فيُملأ بمضامين جديدة على أساس طريقة التأويل [٣٣] . وهناك من يرى أنّه يجب أن تُعار الأعمال الواقعيّة انتباهًا أكبر، إذ إنّ

---

[٢٩] راجع :

D. Pohl, 25 ; A.A. An-Na'im, *Toword Islamic Reformation. Civil Liberties, Human Rights and International Law*, New York 1990, 27.

[٣٠] البند ١ ، الفقرة ٢ ، والبند ٢ ، الفقرة ٣ من شرعة الأمم المتّحدة .

[٣١] . D. Pohl, 132-133

[٣٢] M. Khadduri, Fom Religious to National Law, 50

[٣٣] . D. Pohl, 132-133

القرآن يوصي الناس على اختلافهم بأن يتسابقوا الخيرات [٣٤] . وفي الإنجيل أيضًا يفضّل الغريب السامريّ الرحيم الذي يقوم بالعمل الصحيح في الوقت الحاسم ، على الكاهن واللاويّ اللذين أهملا الرحمة [٣٥] .

مبدئيًّا يجب أن ننطلق من أنّ التوفيق بين الشرع الإسلاميّ والعضويّة في هيئة الأمم المتّحدة حاصل ، إذ إنّ " مبادئ القانون المعترف بها في الدول المتحضّرة " ، أي في الدول الإسلاميّة أيضًا ، هي مصدر الحقّ الدوليّ ويجب على المحكمة القضائيّة الدوليّة أن تطبّقها [٣٦] . ومن الملاحظ أيضًا أنّ الدول التي أسّست جامعة الدول الإسلاميّة (OIC) ، سنة ١٩٧٤ ، ترتكز على مبادئ الأمم المتّحدة وأهدافها وتعترف بها وتشدّد عليها في مقدّمة دستور المنظّمة الإسلاميّة الجديدة [٣٧] ، وتشير

---

[٣٤] في سورة المائدة : " ... وَلَو شاء الله لجَعَلَكم أمّةً واحدةً ولكن ليبْلوَكم في ما آتاكُم فاستبقُوا الخيرات " (٥: ٤٨) .

[٣٥] S.A. Aldeeb Abu-Sahlieh, 454 ss. .

[٣٦] المادة ٣٨ من دستور المحكمة الدوليّة . هذا ما يشير إليه مجيد خدّوري : *International Law*, 372 . في قضيّة تكساكو أقرّ في الواقع القاضي دوبوي (Dupuy) بعض القواعد الحقوقيّة الأساسيّة (يجب الإيفاء بالعقود ، وإعادة الأوضاع إلى أصولها ، وكذلك التزام الحاكم بعقد يُبرمه مع فرد معيّن) ، وأوضح مطابقتها للشرع الإسلاميّ ، واتّخذها قاعدة لإثبات القرار والحكم :

" Texaco Overseas Petroleum Company and California Asiatic Oil Company vs the Government of the Libyan Arab Repulic ", in : I.L.M. 1978, 1ss., RZ 51, 64, 92.

[٣٧] " ... مؤكّدة موافقتها على شرعة الأمم المتّحدة وحقوق الإنسان الأساسيّة ، وعلى الأهداف والمبادئ التي توفّر الأساس لتعاون مثمر بين الشعوب " : شرعة المنظّمة

بذلك إلى استعدادها لبناء جسر يربط بين الأنظومتين ، أنظومة الحقّ الدوليّ والشرع الإسلاميّ .

هناك منطلقات جمّة يمكن ذكرها والمناقشة فيها . ولكنّ هناك في الواقع مشكلة أخرى تخصّ التقصير في تطبيق مبادئ " الحقّ الدوليّ حول السلام " ، وذلك عائد إلى بنية هيئة الأمم المتّحدة وطريقة نشاطها . فإذا نظرنا إلى هذه المنظّمة العالميّة في شكلها الحاليّ ، رأيناها في الواقع بعيدة جدًّا عن المثال الذي يليق بمرجع عالميّ ديمقراطيّ يقوم بنشاط شامل في سبيل السلام .

٤. الإصلاحات الضروريّة وإعادة النظر في إطار هيئة الأمم المتّحدة

إنّ موضع الانتقاد المتزايد في هذا المضمار هو عمليًّا مجلس الأمن الدوليّ في تشكيله وأساليب نشاطه وصلاحيّته . فهذا المجلس هو الأداة الرئيسيّة لهيئة الأمم المتّحدة، ومن صلاحيّته إقرار السلام العالميّ والأمن الدوليّ [٣٨] . ولذلك يتمتّع بالتفرّد باستعمال السلطة . ولكنّه مُثقل بنواقص نشأته . فحقّ الفيتو (أي الاعتراض والرفض) الذي تملكه الدول المنتصرة الأربع في الحرب العالميّة الثانية (وهي أميركا وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا) والصين ، كثيرًا ما كان سبب

الإسلاميّة ، كما نشرت في الشبكة الترابطيّة (الإنترنت) .

[٣٨] بند ٢٤ من نظام الأمم المتّحدة .

تعطيل نشاطه أو إخضاعه للمصالح السياسيّة . أمّا فريق العمل الذي أُسِّس عام ١٩٩٣ لتصميم إصلاح مجلس الأمن ، فلم يستطع حتّى الآن أن يأتي بنتيجة محسوسة ، سوى أنّ مواقف البلدان أو جماعات البلدان المختلفة معروضة على بساط النقاش . ولكنّ هذه المواقف تتعارض وتُعرقل التوفيق ، وهي جامدة لا تتحرّك . ولذلك فليس من المنتظر في المستقبل القريب الوصول إلى حلّ فعّال .

ما العمل إذن ؟ يطالب البعض مطالبة شديدة عاجلة بإعادة بنية مجلس الأمن وإعطائه بنية ديموقراطيّة ، وإلاّ فلا مناص من التخلّي عن المجلس وتقوية التعاون على الصعيد الإقليميّ [٣٩] . ولكن هل يُعدّ هذا مخرجًا سالكًا معقولاً ؟ ألا يوصَد بذلك باب لا يعود من السهل إعادة فتحه ؟

إلى جانب مجلس الأمن تقوم الجمعيّة العموميّة . وهي منظّمة ومحفل تابع للهيئة العالميّة . وهي بإمكانها اتّخاذ قرارات من شأنها " تعزيز التعاون الدوليّ على الصعيد الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ والتربويّ والصحّيّ [٤٠] .

هنا تجدر الإشارة إلى التعاون مع جامعة الدول الإسلاميّة (OIC) في شؤون السياسة والاقتصاد ، والاجتماع والتعاون الإنسانيّ ، والثقافة والتقنية ، ويُقدَّم حول ذلك محضر سنويّ في

[٣٩] S.A. Aldeeb Abu-Sahlieh, 447 ss. .

[٤٠] البند ١٣ من نظام الأمم المتّحدة .

الجمعيّة العموميّة لهيئة الأمم المتّحدة [٤١] . وهناك تعاون دقيق جيّد ومثمر بنوع خاصّ بين المنظّمات الفرعيّة ، مثلاً التعاون بين اليونسكو والأيسسكو (ISECO) ، وهي المنظّمة الإسلاميّة التربويّة والعلميّة والثقافيّة . فقد تمّ تمويل مشترك وإنجاز مشترك للكثير من المشاريع ، خصوصًا لمكافحة الأميّة وتعزيز الأهداف التربويّة . وهناك أيضًا في مجال الاهتمام بالبيئة تدابير مهمّة جاء بها " برنامج البيئة للأمم المتّحدة(UNEP) ، وسانده ماليًّا ، من بين المساهمين ، البنك الإسلاميّ للتنمية وبنك فيصل [٤٢] .

إنّ مهمّة هيئة الأمم المتّحدة لا تقوم أوّلاً بتنفيذ قرارات قسريّة ، وفقًا للفصل السابع من نظامها ، بل بالوصول إلى تجنّب ذلك . فإقرار التمكّن من اتّخاذ مثل هذه القرارات للحفاظ على الأمن الجماعيّ ، يُراد منه حسب النظام أن تتحاشى أنظومة هيئة الأمم المتّحدة ، التي هي أنظومة قانون ، أن تظلّ غير حاصلة على إمكانيّة القصاص ومن ثَمّ معدومة الهيبة . ولكن مهمّة هيئة الأمم المتّحدة الخاصّة يجب أن تقوم بتجنّب وقوع النزاعات . ولا تستطيع القيام بهذه المهمّة إلاّ إذا حصلت لديها الإمكانيّات الماليّة الكافية ، وهذا ليس هو الواقع حاليًا [٤٣] . فإنّه للأسف لم يتأصّل بعد الاقتناع بأنّ

[٤١] راجع المحاضر للسنوات ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ التي قدّمها الأمين العام إلى الجمعيّة العموميّة ، في وثائق الأمم المتّحدة رقم A/53/430, A/54/308, A/55/368 .

[٤٢] وثائق الأمم المتّحدة A/53/430,7 .

[٤٣] إنّ التمويل المشترك لمشاريع الأونسكو والأيسسكو ، باشتراك البنوك الإسلاميّة ، هو

النفقات الماليّة لخوض الحرب وإعادة بناء ما تخرّب – وهذا لا يحصل غالبًا إلاّ بفضل المساعدة الدوليّة – تفوق بكثير ما يجب إنفاقه للقيام بمشاريع دوليّة فعّالة ٤٤ .

إنّ أشدّ الإمكانيّات فعّاليّةً لمنع قيام النزاعات هي تكثيف الروابط بين الشعوب ثقافيًّا واقتصاديًّا . لذلك على الشعوب جميعًا أن تؤدّي قسطها للبلوغ إلى هذا الهدف . فإنّ سنة ٢٠٠١ ، التي أعلنتها الأمم المتّحدة " سنة الحوار بين الثقافات " ٤٥ ، قد تكون خطوة هامّة ، تصل بواسطة وسائل الإعلام الحديثة إلى الجماهير السكّانيّة وتحثّها على التعاون في ذلك . وعليه يسعنا أن نشعر بدافع قويّ لبذل الجهود في سبيل الحوار المسيحيّ الإسلاميّ ودفعه إلى شوط أكثر فعّاليّة بفضل نشاط حلقة العمل التي ننوي إنشاءها .

علامة مشجّعة بالنسبة إلى التعاون ، ويصلح لأن يكون مثالاً للمزيد من التمويل في نشاطات هيئة الأمم المتّحدة .

٤٤ لقد برهنت سفيرة النمسا لدى الأمم المتّحدة (فيينّا) ، إيريني فرويدنشوس (Irene Freudenschuss) أنّ الأمم المتّحدة في ميزانيتها لمدّة سنتين لأجل مشاريعها في العالم كلّه ، لديها من المال أقلّ ممّا بلغت إليه نفقات الاتّحاد الأوربّيّ لمساعدة إعادة بناء الكوسوفو : راجع جريدة ستاندرد (Standard) ١٩٩٩/٧/٢٧، ص ٣١ .

٤٥ قرار الجمعيّة العموميّة في ١٩٩٨/١/١٦ (A/Res/53/22) .

أسئلة ومداخلات

اجتماع الرؤساء الدينيّين والروحيّين عن دعوة من قِبَل هيئة الأمم المتّحدة

صالحة محمود : لقد كان من المفيد جدًّا أن تُذكر نشاطات الأمم المتّحدة في سبيل ضبط الأحداث في العالم كلّه ، وقد جاءت جزئيًّا بالخير الوفير ، ولكنّها لم تحظَ بالنجاح في كثير من الأحوال . هنا تجب الإشارة إلى اجتماع الرؤساء الدينيّين والروحيّين في نيويورك من ١٨ إلى ٣١ آب سنة ٢٠٠٠ على أرض الأمم المتّحدة ، عن بادرة واعدة من قبل أمين السرّ العام كوفي أنّان قبل قمّة السلام الألفيّة لهيئة الأمم المتّحدة ١ . والمعروف أن مجلّة The New York Times Magazine كرّمت من بعد ذلك السيّد كوفي أنّان على صفحة عنوانها كرجل مؤمن ملتزم . وهذا اللقاء الأوّل للرؤساء الروحيّين في إطار هيئة الأمم المتّحدة كان في الواقع حدثًا ذا وقع كبير . فإنّ هيئة الأمم المتّحدة لم تفتتح مطلقًا في الماضي إحدى جلساتها بصلاة . ولكن مدّة عقد القمّة الروحيّة افتُتحت كلّ جلسة بصلوات من تراث الجماعات الدينيّة الممثّلة فيها .

---

١ راجع في الشبكة الترابطيّة (الإنترنت) :
www.milleniumpeacesummit.org/declaration.html ;
www.milleniumpeacesummit.org/newsframe.html

ومع ذلك فقد ثبت في هذه المناسبة أنّ الانتساب إلى دولة معيّنة له أهمّيّة أكبر من الانتماء الدينيّ . لذلك مُنع الدالاي لاما ، عن تدخّل من قبل من الصين ، من الاشتراك في مؤتمر الرؤساء الروحيّين هذا . فكان ذلك واقعًا جديدًا من باب تسييس الدين ، أي أنّ الدين استُعمل أو استُغلّ لخدمة المصالح الوطنيّة . ومع ذلك فالأمم المتّحدة تستحقّ الشكر لأنّها تساعد على ضبط الأحداث في العالم كلّه .

تطوّر العالم يجلب المزيد من طاقات السلام والنزاع

بشته : إن تأمّلنا بمشاكل التعايش التي ظهرت في القرن الماضي بالنسبة إلى ما نشاهده في أيّامنا هذه من التطوّرات المقبلة ، تبيّن أنّ علينا أن نُعدّ العدّة لعالم تتغيّر بُناه ، على أساس الأحداث الكامنة في مسيرته ، تغيّرًا لا يمكن عكس اتّجاهه ، مع أنّا لا نعلم بعدُ أيّ الأشكال سوف يتّخذها في المستقبل . هذا تطوّر بدأ انطلاقه حاليًّا كما نعلم ، على جميع الأصعدة .

وعلى الرغم من المجهول الذي ينطوي عليه اندفاع العالم هذا ، يمكننا منذ الآن أن نلاحظ أنّه ، إلى جانب التقدّم الذي يرتبط بهذه المسيرة ، ستقوم طاقات نزعات أكثر شدّة . فإنّا ، في عالم ننظر فيه بنوع متزايد إلى تقاسم فسحة العيش مع الآخرين ، نقف أمام خيارين : هل نصل في عزم مشترك مع الآخرين إلى ما تمكن تسميته ثقافة حواريّة ، أم ندخل في تنافس وصراع لن ينتهي إلاّ عندما يتبيّن مَن مِنّا هو الأقوى ؟ أننجح في البلوغ إلى تقاسم الأفراح والأحزان ، وأن نقيم ، من طريق التفاهم والتبادل ، علاقة شخصيّة بين الأنا

والأنت ، أم يبقى الأنا في نظرنا المعيار الوحيد ؟ هذا هو السؤال الحاسم الذي يعترضنا في الكبيرة والصغيرة ، ولا يمكن تجنّب مقابلته ، طالما أنّ العالم ينمو نموًّا مشتركًا متزايدًا .

أيّ الأشكال القديمة والحديثة لتحقيق الذاتيّة البشريّة يجب أن تثبّت لكي تتغلّب طاقات السلام ، طاقات التقاسم ، والتكامل ، وتبادل الغنى الثقافيّ ، أيّ الطاقات الخلاّقة الكامنة في الاختلاف والغيريّة ؟ ولكي لا تعلو طاقات الصراع التي لا يمكن حتّى نهاية العالم انتزاعها من قلوب الأفراد ولا من أوضاع العالم ؟ ومهما وجّهنا اهتمامنا إلى الخيار الإيجابيّ في هذا الشأن ، فإنّه من باب الوهم والخيال ، وبالتالي من دواعي الخطر ، أن لا نحسب حسابًا في سبيلنا نحو المستقبل لطاقات الخصام وأن نُعرض عن تحليلها ومناقشة أوجهها .

التمييز بين ثلاثة أصعدة في ميدان العمل

غابرييل : يبدو لي من المهمّ بالنسبة إلى العمل ، حتّى في حلقتنا ، أن نميّز بين ثلاثة أصعدة ، لكي نتبيّن بوضوح على أيّ صعيد نريد نحن أن نقوم بنشاطنا . الصعيد الأوّل هو صعيد الأفراد ، صعيد الاقتناع الفرديّ ، والإيمان بالقيم والتوجّه بمقتضى المعايير . والصعيد الثاني ، وهو يزداد أهمّيّةً في أيّامنا ، هو صعيد " المنظّمات غير الحكوميّة " . فمن المدهش أن نلاحظ كم يُبذَل من الجهود الشخصيّة العظيمة في هذا المضمار . وإن انطلقنا من وجهة نظر عَلمانيّة – مهما كان موقف البعض من هذه النظرة – أمكن اعتبار الجماعات الدينيّة " منظّمات غير حكوميّة " . وعلى كلّ حال يمكن أن نتعلّم الكثير من الطريقة

التي تعالج فيها هذه المنّظمات الشؤون الإنسانيّة والبيئيّة وسواها من الأمور التي تخصّ الخير العامّ . والصعيد الثالث هو أخيرًا التعاون الرسميّ داخل جماعة الدول والشعوب ، صعيد الأمم المتّحدة ، الذي لا غنى عنه والذي يمكّن من أن تأتي بالثمار الطيّبة المبادراتُ الحسنة كالتي أشارت إليها الدكتورة صالحة محمود .

هل تكون مهمّة حلقتنا مهمّة استطلاع ونُصح ؟

بوتس : هنا يمكن طرح السؤال الآتي : هل تكون مهمّة حلقة العمل هذه حول طاولة مستديرة – دون أن تحمّل نفسها ما هو فوق طاقتها – بالنسبة إلى بعض المشاكل ومن وجهة نظر مسيحيّة إسلاميّة ، مهمّة استطلاع ونُصح ، انطلاقًا من تشخيص الأوضاع والمشاكل ، ووصولاً إلى عرض الوسائل الآيلة إلى حلّها ؟ فالأديان هي مؤسّسات غير تابعة للدولة ولا للسوق ، وغير خاضعة لرقابتهما وتسييرهما ، فهي من ثمّ " منظّمات غير حكوميّة " بالدرجة الأولى . فلذلك قد يكون من سِمة عملنا الخاصّة أن نبحث عن المؤسّسات غير الموجّهة اقتصاديًّا والخاضعة لتأثير الدين عند المسلمين والمسيحيّين ، فنقدّم مساهمتنا ونقوم نوعًا ما بالتنسيق بين النشاطات المختلفة .

مربو : إنّ البروفسّورة غابرييل كانت على حقّ عندما أشارت إلى أنّه ، في مجال البحث عن إقامة سلام عادل ، يجب الانتباه ، علاوةً على جانب صعيد التعاون بين الدول ، خصوصًا في هيئة الأمم المتّحدة ، للصعيدين الآخرين ، صعيد الالتزام الشخصيّ وصعيد المنظّمات غير الحكوميّة .

المراجع المنشورة تركّز على الفروق أكثر من تركيزها على الأمور المشتركة

أمّا أنا فأودّ أن أزيد هنا ملاحظة واحدة . في بحثي عن المراجع حول موضوع محاضرتي في مكتبة معهدنا ، لاحظتُ أنّ أكثر الكتب التي تمكّنتُ من مراجعتها تركّز على الفروق أكثر من تركيزها على الأمور المشتركة بالنسبة إلى النظرة الإسلاميّة . فإن قطعنا النظر عن الكتب التي نُشرت في إطار الحوار المسيحيّ الإسلاميّ الذي انطلق في فيينّا ، لاحظنا إذن أنّ المؤلّفين الذين طرقوا موضوع الإسلام والحقّ الدوليّ ، أو الإسلام وحقوق الإنسان ، يرون في كثير من الأحيان أنّه ليس هناك من إمكانيّة التوفيق بين الطرفين.

" دار الإسلام ودار الحرب " ، مفهومان لم يردا لا في القرآن ولا في الحديث

طاهر محمود : بالنسبة إلى ما جاء في حديث الدكتورة مربو ، أودّ أن أقدّم بعض الإيضاحات ، وهي تتعلّق بتمييز الفقه الإسلاميّ المتداول بين البلدان التي تدعى " دار الإسلام " ، والبلدان التي تدعى " دار الحرب " . مفهوم " دار الإسلام " يطبّق على بلد يكون الإسلام فيه دين الدولة الرسميّ أو الدين الغالب . و" دار الحرب " يعني البلد المعادي للإسلام . وفي قرائن علم الفقه ، عُني بذلك فعلاً البلد الخالي من الإسلام .

تقسيم البلدان هذا لم يرد لا في القرآن الكريم ولا في الحديث النبويّ الشريف (أي ما نُقل عن أقوال النبيّ محمّد) ، بل نشأ في مطلع

زمن التفوّق الذي حصل للإسلام . ولذلك يجب فهمه على أساس زمان نشأته ووضع الحضارة في ذلك الوقت .

في زمن لاحق وبتأثير تقدّم الحضارة المتزايد ، أدخل الفقهاء المسلمون مفهومًا ثالثًا هو " دار الأمان " . وعنَوا بذلك بلدًا يستطيع المسلمون أن يعيشوا فيه بسلام . والعلماء المسلمون الحديثون يعترفون بهذا النوع من البلدان ، ويعدّون مثلاً أكثر البلدان الأوربّيّة ، ولا سيّما النمسا ، بلدانًا من هذا الطراز .

بشته : أشارت الدكتورة مربو إلى أنّ المراجع الموجودة في مكتباتنا المختصّة تركّز على الفروق أكثر من تركيزها على الأمور المشتركة . لذلك فأمنيّتنا أن يسعى العلماء والفقهاء والحاضرون هنا في سدّ هذه الثغرة ولو قليلاً . وأوّل خطوة في هذا الاتّجاه قد يكون ما عرضه علينا البروفسّور طاهر محمود ، من أن يضع تحت تصرّفنا المجموعة الكاملة للمجلّة التي يُصدرها بعنوان " القانون والدين " (Law and Religion) .

المواقف العالميّة ضروريّة ، وكذلك الاهتمام بالفروق

ميهجيازغان : لي ملاحظة انتقاديّة في شأن الفروق والأمور المشتركة . ففي مجرى الفكر السائد اليوم يبدو لي موقف الشموليّين أقوى من موقف أتباع النسبيّة ، أي من الجهد في تقليص النظرة الشموليّة وفي التركيز على الفروق تركيزًا أشدّ . وفي الواقع يرافق الموقفَ الشموليّ نوع من التعامي عن الفروق ، فيما يتّضح من جهة أخرى أنّ الإلحاح في التركيز على الفروق قد يتحوّل إلى أداة لدعم

طاقات النزاع ، بدلاً من تقليصه .

فإلى أين بلغ بنا تراث عصر الأنوار بمواقفه الشموليّة الملحّة على التساوي ، هل جاء بمعونة فعليّة ؟ فعندما يطرح أتباع النسبيّة مثل هذه الأسئلة ، فلا يعني ذلك فورًا إنكار الإمكانيّة المبدئيّة في البلوغ إلى هدف عالميّ شامل . هناك عدد من الأسباب تبرّر الاقتناع بأنّ الطريق الصحيح للوصول إلى الأمور المشتركة يمرّ بالاعتراف بالفروق . هنا يقوم اعتراض على ذلك ، هو أنّ في هذا يكمن خطر التخلّي تمامًا عن البحث عن التفاهم المشترك ، أو على الأقل خطر تعسيرها . ولكن ألسنا اليوم بحاجة إلى لحظة تأخير ننالها بواسطة الإشارة إلى الفروق ، إذ إنّنا في تقاليدنا الأكاديميّة والعقليّة قد ركّزنا ، بسرعة كلّيّة ولمدّة طويلة جدًا ، – قد ركّزنا في النطاق القانونيّ السياسيّ على الأمور الشاملة ؟

ما هي العلاقة بين العالم العَلمانيّ والدين ؟

غابرييل : بالنسبة إلى القضايا التي تمّ هنا التلميح إليها ، يبدو لي أنّ العلاقة بين العالم العَلمانيّ والدين – وهي لم يتمّ بعدُ العكوف عليها – لها بنوع عامّ دورٌ مهمّ . فالمراجع تجعلنا نكتشف أنّ هناك ، في هذا الاتجاه أو في ذلك ، أحكامًا مُسبَقة .

حسم الخلافات والتصالح
كخطوة ممهّدة لسلام إيجابيّ
وعيش مشترك وعيد

عادل تيودور خوري

مقدّمة

سأعالج الموضوع [1] في ثلاث خطوات :

١. الوضع الحاليّ في العالم .

٢. التصالح : شراكة بين البشر والشعوب .

---

[1] راجع :

W.L. Bühl (Ed.), *Konflikt und Konfliktstrategie*, München 1972 ; Th. Khoury, " Christen und Muslime in gemeinsamer Verantwortung ", in : M. S. Abdullah… (Ed.), *Der Glaube und Kultur, Recht und Politik*, Mainz 1982, 109-123;

عادل تيودور خوري : المسيحيّون والمسلمون ماثلون معًا أمام كلام الله ، في : أندراوس بشته – عادل تيودور خوري : " الإصغاء إلى كلام الله في المسيحيّة والإسلام " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ٥) ، طبعة ثانية ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ١٩٩٨ ، ٢١-٣٩ ؛ عادل تيودور خوري : من أجل عدل أكبر في العلاقات بين المسيحيّين والمسلمين ، في أندراوس بشته – السيّد عبد المجيد ميرداماري : " العدل في العلاقات بين الدول والأديان في النظرة الإسلاميّة والمسيحيّة " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٧) ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠٧-٤٢٩ .

٣. طرق ووسائل : مفاهيم ومبادئ .
وأختم بعرض بعض الملاحظات .

١. الوضع الحاليّ

١-١ الخصومة

كثيرًا ما نشاهد أنّ عالمنا اليوم تسود فيه الخصومة بين الفِرَق والجماعات والشعوب . وتنشأ هذه الخصومة في التسابق السياسيّ بسبب التنازع على السيادة ، والظلم وكبت الضعفاء ، واضطهاد الذين يُحمَّلون تبعة انحرافات المجتمع أو تقلّص الاقتصاد . وتظهر الخصومة أيضًا في التعايش في إطار المجتمع الواحد ، وهي تؤدّي إلى إرساء الحواجز والاجحاف بحقوق الآخرين وفقدان التسامح . حتّى في مجال الجدال اللاهوتيّ يمكن الكشف في مواضع عديدة عن سوء التفاهم وعن جميع أصناف القضاء على الآخرين وإبعادهم . وأخيرًا يمكن أن نلاحظ في القطاع الاقتصاديّ كيف تنشأ الخصومة بسبب التنافس الغليظ الذي لا يرحم ، وإقصاء الآخرين والتسلّط على الأسواق .

١-٢ قيام الهويّة والذهنيّة الموجّهة ضدّ الآخرين

في تاريخ عدد من الجماعات ، ومنها الجماعات الدينيّة ، يمكن أن نلاحظ كيف أنّ الرغبة المشروعة في تحديد الهويّة الخاصّة مقابل الآخرين ساهمت مع الأيّام في قيام هويّة موجّهة ضدّ الآخرين .

وبالتالي أدّى التلاحم الداخليّ الشديد والشعور القويّ بالترابط والانتساب ، إلى قيام ذهنيّة تحرص على رفع سياج دون الآخرين . فالخطوة التي قادت من رفع السياج إلى إبعاد الآخرين ، تمّ تنفيذها بسرعة . وكثيرًا ما سابق ذلك إلى التعصّب وكبت الآخرين .

١-٣ عبء التاريخ

حيال اضطراب السياسة والأوضاع الاقتصاديّة في العالم من جرّاء المشاكل والتعثّرات التابعة لحركة العولمة الشاملة التي لا مردّ لها من بعد ، نرى الحوار الدينيّ أيضًا يدخل في مرحلة دقيقة جدًّا ويشعر هو نفسه بمثل هذا الاضطراب .

ويشتدّ الوضع حدّةً بسبب قيام محاولات متزايدة في الغرب لنصب صورة مُعادية للإسلام ، وفي العالم الإسلاميّ لصياغة صورة معادية للغرب – والمسلمون لا يزالون يُعرضون عن التمييز بين الغرب والعالم المسيحيّ – كأنّه لم يتمّ هناك من زمن بعيد الفصل بين الدين والدولة .

زد على ذلك ربط الإسلام بالسياسة ربطًا متزايدًا في بعض بلدان العالم الإسلاميّ ، وما يَنجم عن ذلك من تحويل الإيمان إلى إيديولوجيا عمليّة . وهكذا تنهض أصوليّة تُقبِل على استغلال الدين أداةً للبلوغ إلى أهداف سياسيّة ، ممّا يعتبره الناس بطريقة متزايدة خطرًا على السلام في العالم . فيحقّ التكلّم على خطر نشوب حريق عالميّ بسبب تصادم الأصوليّين والمتطرّفين المجاهدين من كلّ نوع وكلّ طرف وكلّ انتماء دينيّ .

١-٤ عوائق ناتجة من الوضع العالميّ

في العالم الإسلامي

إنّ أكثر البلدان والمجتمعات في العالم الإسلاميّ مثلاً لا تزال تعيش حتّى اليوم في وعي يرتكز على الانتماء إلى مجتمع آحاديّ ، ركيزته الإيمان الإسلاميّ . من هنا شعور بالتفوّق يعوق الاستعداد لخوض الحوار ويُبعد الأخذ بفكرة مجتمع تعدّديّ ، يتمتّع فيه المواطنون ، أيًّا كان انتاؤهم الدينيّ ، بالحقوق والواجبات الأساسيّة نفسها .

ثمّ إنّ العالم الإسلاميّ لم يَخُض حتّى الآن ما يُدعى في الغرب تاريخ الحرّيّة والذي قاد إلى إقرار حقوق الإنسان دون أيّ تحفّظ ثقيل ، والتخلّص رويدًا رويدًا من ربطٍ يهدّد الطرفين بالخطر ، الربط بين الدين والدولة .

ثمّ نلاحظ أنّه ليس هناك ، من جهة أتباع طريقة التأويل ، إلاّ محاولات حَذرة مقابل المحافظين على التقليد والأصوليّين . من هنا يقوم الانطباع أنّ المجاهدين المتطرّفين يزداد تأثيرهم ، ويزداد معهم الميل إلى التعسّف واستغلال الدين بمثابة إيديولوجيا .

في المسيحيّة

تنشأ صعوبات جمّة من تزايد اعتبار المسلمين الذين يعيشون في البلدان الغربيّة ، خطرًا على الحضارة الغربيّة وعدوًّا للثقافة ذات الطابع المسيحيّ .

زدْ على ذلك أنّ مطالبة الغرب - وغالبًا ما يجعله المسلمون مُرادفًا للمسيحيّة - لم تخفُت ، المطالبة بجعل الغرب وسط العالم ، محورَ العالم ذا الطابع الملزم عالميًّا ، الذي يجب على الثقافة العالميّة أن تدور حوله . ففي هذا الجوّ تتعرّض الجهود الرامية إلى إقامة مجتمع ناجح مشترك بين الأديان المختلفة ، إلى خطر الحكم عليها بأنّها من أنواع العنف الخفيّ وتغطية لرغبات البلدان الغربيّة في الحصول على السيادة الشاملة .

٢. المصالحة والسلام

٢-١ العيش المشترك

نحن بحاجة إلى الانتقال من الموقف الذي ورثناه من التاريخ والموجّه ضدّ الآخرين ، مرورًا بالتعايش الممهّد له بواسطة التسامح ، إلى العيش المشترك المثمر . هذا يعني التغلّب على الخصومة وإنشاء هويّة منفتحة تكون في وعيها لنفسها قاعدة لتسامح إيجابيّ ، ويتضمّن ذلك الجهدَ في الوصول إلى شراكة نصوح مثمرة .

٢-٢ إقرار السلام

مهمّة إقرار السلام تفترض القيام بعدد من الخطوات :

- إقرار السلام في العلاقة مع الآخرين ، فلا يكون من بعدُ عنف وحروب يُسمح بها أو يقوم بها أحد . وتصميم خطط لحلّ النزاعات ووضعها موضع التنفيذ .

– السعي إلى السلام مع الآخرين ، أي السعي إلى إقامة عيش مشترك سلميّ رغيد ، وهذا عنوان قيام الجماعة المشتركة . وهذه المهمّة الصعبة تفرض وجود عزم صامد وذهن يقظ بوسعه أن يصمّم أشكال التطوّر اللاحقة وينفّذ ما تمّ تصميمه .

– إقرار السلام بالاشتراك مع الآخرين ، أي أنّه لا ينبغي التفرّد بعمليّة إحلال السلام ، بل العمل على حصول تفكير مشترك ونشاط مشترك مع الآخرين .

٢–٣ الأهداف

أمّا الأهداف المشتركة ، فيمكن الإشارة إليها في العرض الآتي :

– بذل الجهود المشتركة في سبيل إقامة نظام اجتماعيّ أكثر عدالة .

– بذل الجهود المشتركة في سبيل بناء عالم أكثر إنسانيّةً وعدالة . وهذا يعني أن يُعطى الفقراء والضعفاء الأفضليّة ، وفق ما طالب به الأنبياء والإنجيل والقرآن .

– الاعتراف بحقوق الإنسان العامّة وتنفيذها لصالح الجميع . وإعمال الفكر معًا في ما قد يحتاج المجتمع إليه من إيضاح واجبات الإنسان .

– التضامن الشامل ، تضامن الجميع مع الجميع ، في العالم كلّه : هذا ما تجب المطالبة به والعمل على تحقيقه .

٣. الوسائل والطرق للوصول إلى المصالحة والسلام

٣–١ توجّه جديد

من الضروريّ القيام بتوجّه جديد وفقًا للقيم الأخلاقيّة المشتركة بين الأديان . فالمطلوب هو نظام اجتماعيّ إنسانيّ يرتكز على كرامة الإنسان التي لا تُمسّ ، ويُسفِر ، إذا تمّ تطبيقه في الممارسة والواقع ، عن النتائج الآتية :

– عدل أخويّ .

– تطبيق رحيم للحقوق والواجبات .

– إعطاء الأولويّة لحقوق المستضعفين .

– الاستعداد للمصالحة .

– عرض إيجابيّ للمصالحة على الجماعة الدينيّة الأخرى .

– رعاية السلام ، بدل السعي إلى السيطرة بواسطة العنف .

٣–٢ إرادة الوصول إلى الجماعة المشتركة

هذا يعني أنّ علينا أن نجهد في فهم الآخرين ، وتجنّب الأحكام الظالمة والأحكام المسبّقة ، والعمل على إقامة عدل أخويّ . وهذا الموقف يبرّره كون المسيحيّة ، وكذلك الإسلام في أكثر الأحيان ، يتّفقان على الاعتراف بصحّة المبادئ الآتية :

– المساواة الجوهريّة بين جميع الناس ، باعتبارهم خلائق الله .

– جميع خلائق الله ، وهنا بوجه خاصّ جميع الناس ، مرتبطون بعضهم ببعض ، وجميعهم بحاجة إلى التواصل والتعاون .

– جميع الناس يؤلّفون أسرة واحدة كبيرة . إنّهم مرتبطون بعضهم ببعض في تضامن واسع وفي أخوّة شاملة .

– هذا التضامن وهذه الأخوّة ليسا من النوافل ، بل هما من الملزمات . وهما يتضمّنان مسؤوليّة الجميع حيال الجميع . وباعتبارهما من مبادئ النظام الاجتماعيّ والسياسيّ ، فهما ركيزة عدل أخويّ يشمل العالم كلّه . في هذا يظهر السعي إلى الاقتداء بعدل الله الذي هو على مقدار رحمته . " إن كان الله قد أحبّنا إلى هذا الحدّ ، فعلينا نحن أيضًا أن نحبّ بعضنا بعضًا " (١ يوحنّا ٤: ١١) .

٣–٣ التعاون

حوار الأديان يجب أن يُفضي إلى تعاون عمليّ وأن يعزّز هذا التعاون . ويكون الموقف عندئذٍ غير ما كان عليه في الحوار ، كأن يجلس المتحاورون بعضهم مقابل بعض ويبحثوا في علاقاتهم المتبادلة واختلافاتهم والأمور المشتركة بينهم . الموقف يصير موقف الشركاء الذين يجلسون بعضهم إلى جانب بعض ، فيتفحّصون معًا المشاكل التي تهمّنا جميعًا . وهذا التعاون يتمّ إعداده وتنفيذه في أربع خطوات :

– على كلّ واحد أن يسأل نفسه وجماعته الدينيّة عن مساهمتها في حلّ هذه المشاكل ، وأن يطالب بهذه المساهمة .

– على كلّ واحد أن يسأل شريكه عن مساهمته ومساهمة دينه ، وأن يطالب بهذه المساهمة .

– جميعهم عليهم أن يجتهدوا في تقديم مساهمتهم المشتركة .

– وأخيرًا عليهم أن ينفّذوا معًا المساهمة المشتركة تنفيذًا مشتركًا .

٣–٤ المصالحة وحسم النزاعات

١) المصالحة وحسم النزاعات على صعيد الأفراد .

هنا تجب مراعاة نتائج النظريّات الحديثة في النزاعات في نواحيها النفسيّة والاجتماعيّة . ويمكن ذكر بعض الوسائل التي يمكنها أن تساعد على حسم النزاعات :

– منع اشتداد النزاع حدّةً ، وعدم اعتبار الخصم عدوًّا مطلقًا ،

– تطويق المشكلة ، وعدم العمل على تأزّمها ،

– التمهّل وكسب الوقت ،

– الوعي لحدود الإدراك الشخصيّ بالنسبة إلى الحقيقة والواقع ،

– العمل إذن على تبادل المعلومات وتنحية سوء التفاهم ،

– الإقرار بحسن النيّة عند الآخر ،

– الليونة والاستعداد لتبديل الموقف ،

– اتّخاذ سبل وأساليب عديدة ،

– الالتجاء إلى الآخرين ليُسدوا النصح ويمدّوا بالعون [٢] .

٢) حسم النزاعات على صعيد العلاقات بين الجماعات .

هنا يجب الوصول إلى إقامة مراجع فعّالة على الصعيد الجماعيّ والقوميّ والدوليّ .

---

[٢] راجع ص ٤٨-٥٥ من الكتاب المذكور في الحاشية ١ : W. L. Bühl

٤. ملاحظات ختاميّة

من شأن الحقيقة والتسامح ، والحوار والتعاون أن تؤهّل الناس للانفتاح وتقرّب ما بينهم . فتمكّنهم في عالمنا الواحد من أن يختبروا تضامن الجميع مع الجميع والأخوّة الشاملة . وبالنسبة إلى مناهجنا الثقافيّة والدينيّة المختلفة ، يعني ذلك أنّ علينا أن نجد الطريق الذي يُبعدنا عن التصادم ويمكّننا من التعايش جنبًا إلى جنب ، ومن البلوغ إلى العيش المشترك .

فإنّا في عالمنا الذي تزداد وحدته وضوحًا ، نعيش جميعنا بنوع متزايد حاضرًا مشتركًا ونتطلّع إلى مستقبل مشترك . ولا يمكن أن يكون هذا الحاضر وهذا المستقبل حاضر البعض ومستقبلهم على حساب الآخرين ، بل الحاضر والمستقبل حاضر الجميع مع الجميع ، فلن نستطيع النجاح في حاضرنا إلاّ معًا . ولا يستقيم مستقبلنا المشترك إلاّ على أيدينا جميعًا في نشاط مشترك . وبعبارة أخرى : في موجة العولمة الحاليّة لا يجوز لنا أن نعمل بعضنا ضدّ البعض الآخر ونعامل بعضنا بعضًا كخصوم .

ينبغي أن لا نعيش بعضنا إلى جانب بعض كغرباء وأن يعتبر بعضنا البعض الآخر منافسين . علينا أن نعمل معًا ونكون شركاء بعضنا لبعض . والأمل أن نتوصّل إلى التصافي بعضنا مع بعض فنضحي أصدقاء .

أسئلة ومداخلات

كيف يتمّ تطبيق الشراكة بين المسيحيّين والمسلمين في الواقع العمليّ

خيدوياتوف : كيف يمكن تصوّر المشاركة بين المسلمين والمسيحيّين ، وقد وُصِفت في حديث البروفسّور خوري بأنّها مثال ، خصوصًا في ما يتعلّق بالنشاط المشترك على الصعيد الوطنيّ والدوليّ ؟ أودّ لو ذُكرت لنا بعض الأمثال أو المشاريع العمليّة ، التي توضح كيف يمكن تحقيق المشاركة في الواقع ؟

نجد في التاريخ بعض الأمثلة

خوري : إنّ الترابط المتزايد في العالم يضحي يومًا عن يوم واقعًا راهنًا نعتبره بنوع متزايد أمرًا طبيعيًّا . فهو يمكّننا من الاشتراك في حياة الناس في العالم كلّه ، فنشعر معهم ونتضامن معهم . فما العمل ؟ هذا السؤال طرحتُه على نفسي في حديثي : ما العمل لنحقّق ذلك في الواقع ، لكي يصير تعايش البشر خاليًا من النزاع ؟ وحيثما تقوم الصراعات : كيف تمكن تسويتها بطريقة سلميّة ؟ فالعلاقات بين العالم الإسلاميّ والعالم المسيحيّ مدّة ١٤ قرنًا لم تكن متوتّرة وحسب ، بل كانت مليئة بالجدل والمنازعة . وأنا أرى مع آخرين كثيرين ، وخصوصًا مع آباء المجمع الفاتيكانيّ الثاني ، أنّ قرون الصراعات ومساوئها تجعلنا نتوق توقًا ملحًّا إلى الانطلاق في عهد

جديد يسوده التصافي والسلام .

وهنا يمكننا أن نتلقّن الكثير من أحداث التاريخ . فإنّه بدا في القرون الماضية وجه آخر في العلاقات بين المسلمين والمسيحيّين : هو تاريخ صداقتنا ، تاريخ التبادل المتنّوع والتعايش السلميّ . فهذه الناحية الأخرى الإيجابيّة في التاريخ ، بخلاف تاريخ علاقاتنا الحافل بالخلاف والنزاع ، لم تزل شبه غائبة ، لم يطّلع عليها إلاّ البعض القلائل . لدينا بادرة لوصف هذه الناحية من التاريخ ، تاريخ المصالحة والصداقة بين المسيحيّين والمسلمين . نبدأ بجمع ما نُقِل إلينا من أقوال ووصف أفعال تنجلي فيها تلك الناحية الأخرى من التاريخ . هذا المشروع يقوم به معًا مسيحيّون ومسلمون ، لاقتناعهم بأنّه لم يَعُد اليوم بإمكاننا أن نبني تاريخنا كلّ بمفرده على حدة ، بل أنّنا سائرون بنوع متزايد نحو مستقبل مشترك .

كيف نتصرّف حيال ما يحدث من الظلم في الزمن الحاضر

غابرييل : ذكرنا مرارًا في أحاديثنا أنّ تاريخ الصراع لا يزال يرزح تحت عبئه التعايشُ بين المسيحيّين والمسلمين حتّى اليوم . فالظلم الذي لحق المسلمين على يد المسيحيّين ، ولحق المسيحيّين على يد المسلمين ، لا يزال أثره منغرسًا في أعماق الذاكرة الجماعيّة عند الشعوب والجماعات الدينيّة . وهنا يقوم سؤال مهمّ : كيف يمكن أن نتصرّف حيال تاريخ النزاع هذا ، لكي لا يُبقي أثرًا سلبيًّا في سلوكنا الحاضر ؟

قد يختلف الجواب عن هذا السؤال باختلاف الزمن الذي وقع فيه الظلم ، أكان ذلك في الزمن البعيد أم القريب . بالنسبة إلى الظلم

القديم في عقود التاريخ يمكن استخدام الأسلوب الآتي . أوّلاً : أن نقوم معًا بالبحث عن الحقيقة التاريخيّة وبعرضها . ثانيًا : أن نعترف علنًا أنّ الحروب الدينيّة ، والحروب الصليبيّة ، وكبت الدين الآخر ، جميعها لا تتّفق والوعي الدينيّ الحاضر عند المسيحيّين والمسلمين . لدينا مَثَل إيجابيّ على ذلك في البابا يوحنّا بولس الثاني الذين طلب سنة ٢٠٠٠ علنًا الغفران والعفو " عن العنف... وعن الموقف الخالي من الثقة والعدائيّ تجاه أتباع الأديان الأخرى " [١] ، الذي ظهر في التاريخ من قِبَل الكنيسة الكاثوليكيّة . فمثل هذه المبادرات في طلب المغفرة يمكنها أن تنقّي الذاكرة الجماعيّة ، وتقلّصَ حدّة طاقات النزاع التي تكدّست على مرّ الزمن ، وتساهمَ في المسامحة والتصافي بين المسيحيّين والمسلمين .

التصدّي لحقيقة التاريخ

خوري : قد تقوم الخطوة الأولى بأن نتصدّى لحقيقة التاريخ ، أي أن نُقرّ بأنّ تاريخنا لسبب أو لآخر هو تاريخ مُثقل في الواقع . ولكن يجب أن نتجنّب الوقوف عند هذه الناحية وحدها من التاريخ ، والإصرار على نبش وقائع الصراعات الماضية والتبسّط فيها ، فلا نكفّ عن ذكرها وحدها ونهمل النواحيَ الإيجابيّة ، وهي أيضًا

---

١ خطاب البابا في يوم الغفران في السنة المقدّسة ٢٠٠٠ :

G.. L. Müller (Ed.), Internationale theologische Kommission : *Erinnern und Verstehen.* Die Kirche und die Verfehlungen in ihrer Vergangenheit, Einsiedeln 3, 2000, 116.

لحسن الحظّ من معطيات التاريخ الراهنة .

الأمور المشتركة هي أيضًا جزء من التاريخ

دون أن نتغافل عن مواضع الاختلاف ، يمكن أن نسهم في تسوية النزاعات بالكشف عن الأمور المشتركة التي هي أيضًا جزء من تاريخ علاقاتنا المتبادلة . فالمشروع الذي ذكرته في مداخلتي السابقة يخدم هذا الهدف ، فيُقدِم الناس على العودة إلى التراث الذي قام على أساس التعاون الإيجابيّ المتنوّع بين المسيحيّين والمسلمين في الماضي ، ويتعلّمون أن يصوغوا نتائج استكشافهم في أشكال حديثة توافق عصرنا . هكذا يمكن أن يتّضح لبعض الناس على الأقلّ أنّه ليس من باب الضرورة أن تكون العلاقات في الزمن الحاضر رازحة تحت عبء تاريخ النزاع الماضي ، بل أنّه من الممكن أن تكون انعكاسًا للعلاقات العديدة ، علاقات الصداقة والتبادل التي حصلت في الماضي .

هذه " الطاولة المستديرة " هي علامة لعيش مشترك جديد

بشته : كانت الرغبة في إقامة تضامن جديد بين المسيحيّين والمسلمين هي الحافز الأصليّ الذي دفعنا معًا إلى التفكير في تكوين حلقتنا حول هذه الطاولة المستديرة . هذا شيء من نوع آخر جديد بالنسبة إلى ما كان معتادًا حتّى الآن . فغرضنا هنا ليس هو أن يكون كلّ واحد لنفسه مستعدًّا للقيام بعمل ما في خدمة مصلحة جيّدة ، بل أن نقوم بتصميم مخطّط مشترك من بادئ الأمر ووضعه موضع التنفيذ . إذّاك بدا لنا ، على أساس خبرة الحوار التي اكتسبناها في

السنوات الأخيرة ، أنّ الوقت حان في مطلع الألفيّة الجديدة لأن نقوم بعمل مثل هذا ، معًا ، فيساهم كلّ منّا في العكوف على المعضلات والكشف عن الحلول الممكنة . فالرؤية القائلة " بسلام للبشريّة " و" بعالم واحد للجميع " [٢] كان عليها أن تظهر قيمتها في إقبالها على مشاكل معيّنة تواجه الناس في مجال تعايشهم . وهذا ما حدا البروفسّور شبستري في إطار ندوتنا الإيرانيّة النمساويّة الأولى سنة ١٩٩٦ في طهران أن يحبّذ إنشاء فريق دوليّ مؤلّف من مسلمين ومسيحيّين ، يتّخذ موقفًا حيال القضايا الحرجة في تعايش الناس ، ويقف إلى جانب المقهورين [٣] .

ركيزة العيش المشترك الثابتة هي الإيمان المشترك با لله

ركيزة التعاون الثابتة عندي ، منذ ابتدأنا بعقد ندوات الحوار، هي الإيمان با لله ، ذلك الإيمان الذي نتقاسم بالرغم من جميع الاختلافات الفكريّة . إنّه الإيمان با لله الحيّ . إله السماء والأرض ،

---

٢ هما موضوعا مؤتمرين عُقِدا في فيينّا سنة ١٩٩٣ و١٩٩٧. راجع أعمال هذين المؤتمرين : " سلام للبشر . المسيحيّة والإسلام ينظران إلى السلام في أسسه ومشاكله وأبعاده المقبلة " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ٣) ، طبعة ثانية ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ١٩٩٨ ؛ " عالم واحد للجميع " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٢) ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ٢٠٠٠ .

٣ محمّد مجتهد شبستري : مبادئ الإيمان والواجبات العمليّة المشتركة بين المسلمين والمسيحيّين كدعائم لعيشهم معًا بعدل (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٧) ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥٠ .

الله الذي خلقنا والذي إليه نحن كلّنا راجعون ، لنؤدّي له حسابًا عمّا فعلناه أو لم نفعله في حياتنا ، وعمّا انتابنا ، على الرغم من الفرق في تكوين تصوّرنا لله في إطار التراث المسيحيّ والتراث الإسلاميّ . ونحن واعون لذلك وننبّه الخواطر له دومًا في اجتماعاتنا . وعلى الرغم من ذلك لم يَقم قطّ شكّ بأنّه هو الله الواحد الذي نؤمن به ونضع فيه رجاءنا آملين أن يقودنا في سبله . وهذا الإيمان بالله ينبغي أن يكون الأساس المتين الذي لا يتزعزع لجهودنا المتضامنة في سبيل تكوين عالم يسود فيه السلام والعدل وروح المصالحة .

لا ننسَ التاريخ ولنلتفت إلى الحاضر

طاهر محمود : إنّ البروفسّور خوري كان على حقّ عندما أكّد في محاضرته أنّ التاريخ لا يمكن أن يُمحى ببساطة . ولكن ينبغي أن لا يكون الماضي هو المعيار لصياغة العلاقات الدوليّة والعلاقات بين الجماعات الدينيّة في عصرنا . لا نستطيع أن ننسى التاريخ . ولكن فلنوكل ذلك إلى علماء التاريخ ، ولنلتفت بكلّ قوانا إلى مهمّاتنا في الحاضر .

رسالة السلام في أديانا يجب اكتشافها من جديد

فريقنا الملتفت حول هذه الطاولة المستديرة يريد أن يجتهد في إحلال السلام في العالم ، لا سيّما بين الأديان . فجهودنا موجّهة إلى هذا الهدف . وترانا ، مع الكثيرين الذين يسعون إلى الغاية عينها ، نبحث في كتبنا وفي تاريخ أديانا عن العناصر التي من شأنها أن

تساعدنا على إقامة نظام اجتماعيّ يرتكز على السلام ، من أجل البشريّة . ومثل هذه الجهود بحاجة إلى تشجيع ، إذ إنّ هناك في هذا المضمار الكثير ممّا يمكن أن يسلبنا الشجاعة والإقدام . فالدعوة إلى نظام جديد للعيش المشترك بين الناس التي يسعى بعض الأشخاص معًا في تحقيقها ، يجب أن تنشر في جميع أقطار العالم . فكلّ ما يكتشفونه في أديانهم الخاصّة ، ويصلح لخدمة قضيّة السلام ، ينبغي أن يتقبّله العالم كلّه شاكرًا . ففي جهودنا إذن أن نكتشف من جديد رسالة السلام في أديانا وننشرها في العالم ، تكمن خدمة جُلّى ، يحتاج إليها العالم لكي يستطيع أن يدخل في مستقبل يسوده السلام .

لا نربط جهودنا بما تنقله عنها وسائل الإعلام

صالحة محمود : مهما كانت قوّة اقتناعي بأنّ وسائل الإعلام يمكن أن تُسهم في الجمع بين الناس ، فإنّي أرى أيضًا الناحية الأخرى . فإنّ وسائل الإعلام تُسهم أيضًا في كثير من الأحيان في زرع الفِرقة بين الناس ، وتزويدهم بمعلومات خاطئة ، بدلاً من إطلاعهم على الأحداث في واقعها الحقيقيّ .

فوسائل الإعلام ليست سوى أداة يمكن أن تستخدمها جماعات لدعم مصالحها بنوع صادق ، أو أن تستغلّها إجحافًا . لذلك لا ينبغي لنا أن نربط بين جهودنا في سبيل جمع شمل الناس بوسائل الإعلام .

التنشئة والتربية أفضل جواب عن مشاكل الماضي والحاضر

ثمّ إنّي سررتُ بأن أسمع السيّدة الدكتورة غابرييل تربط بين

الأعباء التي نعاني منها : عدم المساواة كعبء الحاضر – وهذا ما ذكرتُه أمس عندما تكلّمتُ على الفقر والكبت – والنزاع كعبء الماضي . فلعلّه يمكن دفع الحكومات والأشخاص الذين يرون من مصلحتهم المحافظة على عدم المساواة السائد حاليًّا ، إلى تغيير موقفهم ، وذلك عن طريق قرارات قانونيّة . أمّا كيف يمكننا التصرّف حيال النزاع كعبء الماضي ، فيجب أن نعي أنّ ذاكرتنا تجعل الماضي حاضرًا لا ينفكّ يواجهنا . فأفضل طريق للتصدّي له ، على ما يبدو لي وكما عرضته أمس في حديثي ، يكمن في توجيه الناس التربويّ . فالتنشئة والتربية يمكن أن تكونا أفضل جواب عن نوعَي الأعباء كليهما ، لأنّهما تستطيعان أن تتعرّضا للصيغ التي تصرّ على تقديم صور خاطئة وكثيرًا ما متمادية في الغلوّ لوقائع تاريخيّة معيّنة ، وتقوما بالنقض والتصحيح . فجميعنا ، وكلٌّ منّا لمصلحة قضيّته الخاصّة ، قد استخدمنا عن وعي مثل هذه الصيغ المنحرفة لنلحق الضرر بقضيّة الآخرين . فلا جرم أنّه قد حان الوقت لتصحيح هذه الصيغ ونزعها من مجموعات الجدل التهجّميّ الذي كان سائدًا عبر القرون بين جماعاتنا الدينيّة . أمّا أن يكون ذلك جزيل الفائدة ، فقد بيّنه مؤخّرًا نشاط لجنة المصالحة في أفريقيا الجنوبيّة . وهكذا يمكن التربية والتنشئة أن تمهّدا للناس السبيل إلى عيش كريم ، في عالمنا ، وفي الوقت نفسه أن يخفّفا من حدّة عدم المساواة بين الناس ، ويساهما في إقامة عيش مشترك يسود فيه السلام .

إدخال التسامح والصداقة في برامج التنشئة

إقبال : هذا لا يمكننا إلاّ أن نوافق عليه ، وأن نؤكّد أهمّيّة التربية الصحيحة . وهنا ينبغي أن تُدفع البلدان المختلفة إلى أن تدخل في برامج التنشئة عندها عناصرَ تتعلّق بأوضاع الأفراد ، ومن شأنها أن تسوّي الفروق بينهم ، وتركّز على ما يربط جميع أتباع الأديان بعضهم ببعض . وأهمّ هذه العناصر هي ما يخصّ التسامح والصداقة ويساند الإرادة الطيّبة .

محادثات مشتركة حول الكتب المدرسيّة وبرامج التعليم

بوتس : إنّ التصرّف المتسامح يبدأ في مرحلة التربية . فمثلاً قُرّر في النمسا في إطار محادثة مع تركيا حول الكتب المدرسيّة وبرامج التعليم ، قُرّر أن تُعرض برامج التعليم والكتب المدرسيّة المستعملة من قِبل كلٍّ من الطرفين على الطرف الآخر للمراجعة وتصحيح الأحكام المسبّقة المتناقلة . وهنا كان الموضوع بالأخصّ ما يخصّ حروب الأتراك وحصارهم ، ممّا يدعو في إطار إلقاء الدروس إلى تكوين أساطير خطرة . ولو كان من المهمّ أن لا ننسى التاريخ ، فإنّ الأهمّ هو أن ننظر إلى الأحداث الإيجابيّة الكثيرة التي جرت فيه . فإنّه في الجزء الأعظم من تاريخنا المشترك كان السلام سائدًا .

حتّى في بيزنطية كانت هناك قرون من التعايش السلميّ

في الإمبراطوريّة البيزنطيّة ، مثلاً في القسطنطينيّة ، كانت توجد لمدّة طويلة ليس فقط محطّة لتجّار مسلمين ، بل جامع أيضًا . ومهما

كان من حدّة الصراعات بين المسيحيّين والمسلمين التي أدّت في النهاية إلى فتح المدينة على يد العثمانيّين ، فإنّه قام تحت سيادة البيزنطيّين خلال قرون عديدة تعايش ناجح لأتباع الجماعتين الدينيّتين . فمن المهمّ إذن ، كما أكّده البروفسّور طاهر محمود ، أن لا نعتبر الماضي حصرًا تاريخَ النزاعات ، بل أن نعرضه في نطاق التربية والتنشئة كتاريخ اللقاءات الكثيرة .

النشاط القيّم الذي قام به عبد الجواد فلاتوري

بشته : في هذا الشأن نودّ أن ننوّه بما قام به صديقنا المشترك عبد الجواد فلاتوري الذي كان قد اشترك في مؤتمرنا الدوليّ الأوّل في فيينّا سنة ١٩٩٣ حول موضوع " سلام للبشريّة " . فليقينه أنّ التربية يمكن توجيهها إلى إثارة النزاعات ، أراد في بادرة تُحمد أن يوجّه تربية الشبيبة نحو مستقبل مشترك ، وشرع مع بعض أعوان له في تهذيب الكتب المدرسيّة في ألمانيا وحذفِ ما كان فيها يناقض روح الصدق والنزاهة وروح التسامح . فموافقة الطرف الآخر هذه على الكتب المدرسيّة كان المُراد منها إحراز خطوة إيجابيّة حاسمة نحو توجيه القطاع التربويّ توجيهًا جديدًا ، لفتح قلوب الشبيبة على روح التسامح والاحترام المتبادل لمقدّسات أتباع الجماعات الدينيّة المختلفة . أمّا كيف يستعمل المعلّم في المدرسة هذه النتائج ، فهذا أمر آخر . ولكنّ الأساس قد وُضع بحيث تمكن تربية الشبيبة على النزاهة واحترام الآخر .

يصعب تطبيق مثال التسامح في الواقع العمليّ

ميهجيازغان : في مجال أبحاثي واشتراكي في ممارسة التنشئة ، لاحظت أنّ هذا الواقع لا يطابق ما تتلفّظ به الألسن . وفي بعض الحالات ، لا نعلم مطلقًا كيف تكون عمليًّا التربية على التسامح . أذكّر هنا بمسألة التعليم المتعلّق بالرياضة والسباحة في ألمانيا ، الذي على الفتيات التركيّات أن يمارسنها . فبواسطة الكثير من الخطوات القانونيّة حاولوا أن يفرضوا أن يشتركن هنّ فيها وأن يتمكّنَّ أيضًا من الاشتراك في السفرات التي تقوم بها صفوفهنّ . هذه الأمور شغلت العقول ولا تزال حاضرة في المناقشات العامّة ، ولم يُعثر حتّى الآن على جواب لها يُرضي الجميع . من ناحية أخرى ، نلاحظ في منهاج التعليم الألمانيّ ما لا يعتبره الكثيرون غريبًا ، وهو أنّه كلّما اتّسع التوجّه إلى تربية مشتركة بين الثقافات والأديان ، اشتدّت في الوقت عينه التوجّهات المعاكسة . إذن قد يكون أنّ النظريّات التي تبيّن أهمّيّة ممارسة التسامح والتربية على التسامح ، قد تنعكس في الواقع وتقود إلى تطوّرات مناقضة .

قضيّتان من المشاكل العمليّة

بوتس : لنذكر هنا أسلوبين عمليّين في معالجة المشكلة الشائكة المتعلّقة بتعليم السباحة للفتيات . في إحدى مدارس فيينّا عولجت القضيّة بتؤدة ، فبذلت جهود واسعة لإطلاع أُسَر الأولاد على ما يجري فعلاً في هذا التعليم وعلى موقف المعلّمين الصارم بالنسبة إلى مهمّة النِظارة . إذّاك وافق جميع الآباء على إعطاء تعليم السباحة لأولادهم .

القضيّة الأخرى تتعلّق بقرار صدر في سويسرا حول فتاة في الخامسة عشرة من العمر بلغت بذلك سنّ التصرّف الشخصيّ في الأمور الدينيّة وهي ترغب في الاشتراك في تعليم السباحة . وكانت أمّ الفتاة قد وافقت على ذلك ، فيما كان الأب يريد أن يحظره عليها . وهكذا تراكمت عدّة مشاكل : كيف يكون التصرّف هنا بالنظر إلى ضرورة الحصول على اتّفاق الوالدين كليهما في قضايا التربية ؟ وخصوصًا : كيف التصرّف بالنظر إلى حقّ الفتاة البالغة خمسة عشر عامًا من العمر بتقرير مسلكها ؟

بشته : هذه القضايا العمليّة توضح أنّ الهدف الذي يرمي إليه البورفسّور خوري ، وهو الوصول إلى تضامن جديد بين الجماعات الدينيّة وأتباعها ، لا يمكن السعي وراءه بغضّ النظر عن الأوضاع العمليّة المعقّدة جدًّا والمليئة بالمشاكل . فحسنٌ إذن ، وفقًا لما جاء عرضه في المحاضرة ، أن نوجّه أبصارنا إلى ما يجري في الواقع العمليّ . إنّ البروفسّورة صالحة محمود تقوم ، إلى جانب أبحاثها العلميّة في إطار معهدها لدراسة " شؤون الأقلّيّات الإسلاميّة " ، بعمل شديد الأثر في حقل التربية والتنشئة . فأرجو منها أن توضح لنا كيف تقدّر مدى إمكانيّة توجيه الشبيبة اليوم نحو موقف التسامح والتضامن الضروريّ للغد .

التربية هي منهج تعليم متواصل

صالحة محمود : عندما نتحدّث عن التربية والتنشئة ، لا نتعرّض فقط لقضايا برامج التعليم في المدارس ولتمكين القوميّات المختلفة من

الجلوس على مقاعد الصفّ الواحد وتلقّن الموادّ عينها . فاهتمامي بالتربية يذهب إلى أبعد من ذلك . فإنّي أعتبر التدريس منهجَ تعليم متواصل ، وذلك بالنسبة إلى الأفكار والمفاهيم والأسلوب . يهمّني أن أكتشف كيف يمكن تلقين المعرفة الصحيحة المتوازنة المُقسِطة ، التي تفسح للأفراد المجال لأن يعكفوا على أوضاع حياتهم الواقعيّة .

الهدف هو أن يتعلّم الإنسان أن يقرّر ويعمل هو بنفسه

فالإنسان المثقّف يعمل بعزم . وهو إن قام بتكنيس الشارع أو بشيء آخر أكثر أهمّيّة ، فهو كإنسان مثقّف يعلم علمًا أفضل ماذا يصنع ، فيكون قادرًا بذلك على أن يقوم بعمله بطريقة أفضل وأكثر وعيًا وقوّة وفعاليّة . هذا هو السبب الذي يجعلني مبدئيًّا أثق جدًّا بالتربية والتنشئة . من جهة أخرى ، يتّضح لي أنّ التنشئة ، ومثلها الإعلام ، ليسا إلاّ وسيلة ، والأمر هو كيف يتمّ استخدامهما . يمكن الإصغاء الجدّيّ إلى الآخرين لفهمهم وفهم الأفكار التي تسيّرهم ، ويمكن الإجحاف بأفكارهم وحتّى إفسادها . ولذلك فليست التربية بحدّ ذاتها من باب الضرورة " صالحة " أو " سيّئة " . فلا تصير صالحة وإيجابيّة إلاّ بالنظر إلى طريقة استخدامها وإلى الغرض المنشود . ففي كلّ ما نعمله ، يبقى الأمر الحاسم هو أن نلقّن الشبيبة القيم الصحيحة ونقدّم لها التربية الصحيحة الخ . فالقضيّة هي أنّه يجب تربيتها على أن تضطلع هي نفسها بشؤون حياتها وأن تتعلّم أن تقرّر بنفسها ، فلا تترك للآخرين أن يقرّروا عنها ما هو صالح لها وللناس .

ما عُرض قديمًا " باسم الله " ، يُعرَض اليوم " باسم الدولة "

وبالتالي زاد انتباهي جدًّا في هذا المجال للدور وللمهمّة اللذين تقوم بهما الدولة . في الواقع قيل إنّ الدولة لا تسعى دائمًا في سبيل خير الشعب الحقيقيّ . والدولة هي تاريخيًّا ظاهرة جديدة نسبيًّا . وهي معرّضة لخطر الانقياد إلى مصالحها الخاصّة . الدولة قائمة فوق القانون ، الذي ينطبق عمومًا على أفراد الشعب . هي تُعلن القوانين وتقرّر ما هو قويم وصالح للناس ، وتتصرّف وفقًا لذلك . فعلى الدولة بقدر استطاعتها أن تنقذ الحياة البشريّة ، وقد يحدث في مجرى الحياة البشريّة أن يكون هناك واجب إنقاذ حياة أشخاص آخرين ، كما هو الحال في الحرب أو في الحرب الأهليّة . كان في الماضي من الممكن قتل أشخاص باسم الدين ، اليوم يتمّ ذلك باسم الدولة . لقد أبعدْنا اليوم الدين عن الحياة العامّة ، وأحللنا محلّه في حياتنا عوضًا عنه شيئًا جديدًا هو الدولة . وفي نظري يمكن أن تصير أكبر أداة للقهر في العالم الحديث ، وتتحوّل إلى واقع يستهين بالحياة البشريّة ويدوس كرامة الإنسان وحرّيّته . فالقهر والظلم اللذان اقتُرفا سابقًا باسم الله والدين ، قد يحدثان اليوم باسم الدولة .

فتح قلوب الشبيبة على قِيَم الثقافات الأخرى

لذلك تراني أتفكّر كثيرًا في بعض المسائل التي تعترضنا في عالم اليوم . إلى أيّ حدّ ينبغي أن نواصل تقديم الاحترام غير المشروط والطاعة للدولة في واقعها الخاصّ ؟ إلى أيّ حدّ تقوم الدولة فعلاً بصيانة حقوق الإنسان والعدالة الإنسانيّة وكرامة الإنسان ؟

في مجال جهودي في سبيل تربية الشبيبة وتنشئتها خبرتُ كيف تنفتح القلوب انفتاحًا رحبًا . لذلك علينا أن نزوّد الشبيبة بالمقدّرات اللازمة التي تمكّنها من استعمال عقلها ، وأن ندفعها بواسطة علوم الطبيعة وعلم الاجتماع والعلوم الأخرى إلى التمرّس بالأسلوب العلميّ الموافق والولوج المطابق إلى وقائع حياتها الحقّة . عند ذلك نرى الشبيبة أكثر تسامحًا وانفتاحًا لاستكشاف قيم وثقافات أخرى . هذا هو في نظري وظيفة علماء الاجتماع الخاصّة ، أي أن يجعلوا الشبّان والشابّات يتحسّسون للواقع فيعون أنّهم لا يمتلكون وحدهم ثقافة وقيمًا حقيقيّة ، بل أنّ كلّ إنسان له ثقافة ، ومع الثقافة قيمة راهنة . وهذا كلّه لا يستقيم إلاّ إذا نجحنا فعلاً بفتح أبصارهم على الشعوب الأخرى والثقافات الأخرى . علينا أن نساعدهم أن يتلمّسوا بعيونهم وآذانهم الخاصّة شواهد الثقافات الأخرى . هذا بحاجة إلى الكثير من الثقة بالناس ويشترط طبعًا وجود الكثير من الإحساس المرهف والانفتاح .

فتح الحوار بين التراث الدينيّ والتراث العَلمانيّ

من يستطيع في هذه الحال أن يساند مثل هذه الجهود ؟ أيتمكّن القادة الدينيّون من القيام بهذا الدور في الصفّ الأوّل ، كما نحن نشترط هنا ، وكما جاء ذكره مؤخّرًا عن بادرة الأمم المتّحدة ؟ فالمخطّط يتضمّن تعيين مجلس للقادة الروحيّين ، يقوم إلى جانب الحكومات لمساندتها ، لكي تتوصّل في نشاطها ، مثلاً في ما يتعلّق بقضيّة الأبحاث الجينيّة ، إلى قرارات تطابق مسؤوليّتها الأخلاقيّة . فإن سألنا من له الصلاحيّة في هذا المضمار أن يتّخذ القرارات ، بدا

من الضروريّ فتح الحوار بين التراث الدينيّ والروحيّ ، من جهة ، والتراث العَلمانيّ ، من جهة أخرى ، لكي يمكن بنوع ما التقدّم في الجهود المبذولة للتصدّي لتلك التحدّيات المهمّة في الحياة التي تواجهنا اليوم في طريقنا إلى الألفيّة الثالثة .

يجب أن نعكف هنا على قضايا مبدئيّة

شبستري : لي هنا ملاحظة منهجيّة . علينا أن نعي دومًا أنّا هنا في معرض استكشاف المشاكل العامّة التي يتصدّى لها العالم الإسلاميّ والعالم المسيحيّ ، فنتفهّم أبعادها حقّ الفهم ونبحث عن الحلول المناسبة لها . أمّا المشاكل الحاليّة المفردة التي تعترض مثلاً بعض الأقلّيات في أوربّا ، كقضيّة اشتراك الفتيات المسلمات في تعليم السباحة ، فهذا أمر آخر . فلكي يمكن حلّها يجب الانطلاق من مسبّقات نظريّة معيّنة والبحث عن الإمكانيّة العمليّة لتطبيقها . فالأمر الذي ورد ذكره هنا لاقى حلاًّ في إيران مثلاً ، بأن حُدِّدت في المسابح مواعيد مختلفة للنساء والرجال . ولا يهمّني الآن أن أحكم هل المسبّقات النظريّة معقولة أم لا ، بل فقط أن أوضح كيف عولجت هذه المشكلة الحاليّة في إيران وفي بلدان إسلاميّة أخرى ، وأشير إلى أنّ مشاكل أخرى تنشأ طبعًا ، حين يأتي هؤلاء الناس مثلاً إلى أوربّا . فرأيي أنّ مثل هذه القضايا ينبغي أن لا تُعالج في إطار عمل فريقنا ، الذي له اتّجاهه الخاصّ .

حقّ تقرير المصير مقابل حقّ الآخرين في الاعتراض

بوتس : لم يكن غرضي مناقشة مشكلة فرديّة ، كمشكلة اشتراك

الفتيات في تعليم السباحة – وقد حُلّت على ما أعلم في النمسا على الطريقة التي جاء ذكرها في إيران . كان غرضي الالتفات إلى قضيّة مبدئيّة ، أي كيف يمكن إثبات حقّ إنسان شابّ في تقرير مصيره ، إن كان هناك تصادم بين هذا الحقّ واعتراض صادر من قِبل أبيه . فمرادي هو أن ألفت النظر إلى هذا النزاع المبدئيّ في معرض ما ورد ذكره هنا عن تربية الشبيبة كمهمّة ملحّة . فإنّه لا يُعقل ، في مجال التربية على تقرير المصير الذاتيّ ، أن يظلّ تقرير المصير من قِبَل آخرين قائمًا لمدّة طويلة لأسباب دينيّة .

تقرير المصير والطاعة لأسباب دينيّة

ميهجيازغان : هذا هو تمامًا ما يهمّني في القضيّة المناقَشة بشدّة التي تدور حول الحقّ المبدئيّ بتقرير المصير تجاه الأوامر والنواهي الدينيّة ، ذلك الحقّ الذي لا غنى عنه في نظري بالنسبة إلى نظام شامل للمستقبل . هل الحقّ بأن يكون المرء حرًّا بأن يكون ذاك الذي يريد هو أن يكون كشخص يعي نفسه ويحدّدا ذاتيّته وفقًا للعقل ؟ وما هي علاقة ذلك بمسألة الطاعة الدينيّة ، أي بمسألة التوجّه نحو حقيقة منتصبة مقابل الشخص ويعرف هذا أنّه ملتزم بالطاعة لها ؟

كيف النظر إلى العلاقة بين الجنسين ؟

أمّا غرضي الثاني العامّ ، فهو أن لا نرى الإنسان كظاهرة عقليّة وحسب ، بل أن نراه في جسديّته ، أي أنّ علينا ، إن كنّا نفكّر تفكيرًا واعيًا لمسؤوليّته في صيغة المجتمع في المستقبل ، أن نعكف أيضًا

على العلاقة بين الجنسين ، أي على السؤال هل من المهمّ أن يكون البشر مختلفين ، أي أن يكونوا رجالاً ونساءً ، هل من المهمّ أن يكون هناك ازدواج الجنس وأيّ أهمّيّة ننسبها إليه .

القضايا العمليّة يمكن أن توجّه النظر إلى المسائل المبدئيّة

بشته : علينا أن نتعرّض في مشاورتنا حول هذه الطاولة المستديرة إلى القضايا التي تواجه البشريّة في طريقها نحو المستقبل . ورأيي أنّه من الحسن في هذا المجال أن يدور الحديث حول بعض المضامين العمليّة المرتبطة بهذه القضايا العامّة ، إذ إنّ الصعوبة كثيرًا ما تكمن في التفاصيل . لا شكّ أنّ مهمّتنا الأولى لا تقوم بمناقشة مثل هذه المشاكل العمليّة مناقشةً مستفيضة وبالعمل على حلّها ، ولكنّه من الجيّد أن تذكّرنا أن لا ننسى صعوبة الطريق المنبسط أمامنا ، إن كنّا نريد حقًّا البلوغ إلى عيش مشترك متناغم بين أناس ينتمون إلى تقاليد ثقافيّة ودينيّة مختلفة . فإنّه من اللازم ، إلى جانب الفروق الدينيّة ، أن ننتبه لجميع الاختلافات الأخرى بين الناس ، أكانت ثقافيّة أم نفسيّة أم اجتماعيّة أم تاريخيّة أو ما إلى ذلك من الأسباب العديدة .

يجب أن يدخل التسامح في محتويات التنشئة

طاهر محمود : لي رجعة إلى السؤال كيف تمكن تربية الشبيبة على التسامح . فالسبيل إلى ذلك لا يقوم على كلّ حال بالتأكيد المطّرد : ديننا متسامح ، ديننا متسامح ، وإن أنتَ لم توافق على ذلك ، قطعنا رأسك ! السبيل يجب أن يمرّ ببرامج التعليم في المدارس ، أي بما

يتلقّن الطلاّب فيها . إليكم مثلاً على ذلك مأخوذًا من واقع بلدي ، الهند . منذ زمن غير طويل بدأ التعليم في المدرسة يصف وصول المستعمرين البريطانيّين بأنّه " اجتياح مسيحيّ للهند " . وكانت لهذا نتائجه ، ولنتذكّر فقط ماذا ألحق في السنوات الأخيرة بالأقلّيّة المسيحيّة الصغيرة في الهند من الضَيم . ومن قبل ذلك وُصف على غرار ذلك وصول ملوك آسيا الوسطى وسلاطينها إلى الهند بأنّه " احتياح إسلاميّ للهند " ، ولو كانوا لا علاقة لهم بمركز السلطة الإسلاميّة في العالم العربيّ ، بل قَدِموا من آسيا الوسطى . هذا قاد إلى حملة حقدٍ ضدّ المسلمين دامت سنين . ثمّ وُصِف وصول البريطانيّين " بالاجتياح المسيحيّ " . هذا يبيّن كيف أنّه من الأمور الحاسمة في كلّ مكان أن تدخل هذه المحتويات المهمّة ، كالتسامح ، مباشرةً في برامج التدريس في المدارس ، لكي يتربّى الأولاد ويتثقّفوا فعلاً بروح التسامح .

التسامح يهدّده الخطر الناجم عن استغلال السياسيّين للدين

خيدوياتوف : ملاحظة أخرى في موضوع التسامح والتعصّب . إنّ المسلمين والمسيحيّين بحدّ ذاتهم لا يميلون قسرًا إلى مكافحة بعضهم بعضًا. فهم يعيشون معًا بروح التسامح ، كما نرى ، مثلاً في الهند كلّها ، المسيحيّين والهندوسيّين والمسلمين يحترمون بعضهم بعضًا ويتقاسمون فسحة الحياة العامّة . أمّا التصرّف المتعصّب وأنواع الاستياء المتبادل فيقحمها أهل السياسة ، كما نلاحظ في قضيّة كشمير . كنتُ في الهند عندما توفّيت الأم تريزا . مع أنّها كانت راهبة كاثوليكيّة ، رأينا الهند كلّها بعد موتها تحسّ بالحزن العميق . كان ذلك في الواقع

حدادًا وطنيًّا شاملاً . جميع سكّان الهند ، وهم يعدّون مليار نَفْس ، لم يكونوا يسمعون إلاّ ما نُقل عن الأم تريزا – وكان هذا تعبيرًا عظيمًا للاحترام العميق يؤدّى لدين آخر . وحضر جنازتها في كالكوتا رئيس الحكومة وجميع أعضاء الحكومة ، ودامت مدّة الحِداد الوطنيّ ثلاثة أيّام . هذا كان في نظري التعبير الحقيقيّ للاحترام الكامن في الدين بحدّ ذاته . ولكن يمكن أصحاب السياسة هنا أن يسبّبوا أعظم الأضرار ، عندما يزجّون مراميهم في الأديان يستخدمونها في خدمة مصالحهم . وهذا نلاحظه للأسف في العالم كلّه .

هل سلطة الدولة مشروعة – وسلطة الدين غير مشروعة ؟

صالحة محمود : أثيرت في النقاش مسألة تقرير المصير في معرض الحديث مثلاً عن فتاة يعترض والدها على قرارٍ لها . ولي ملاحظة في ذلك . هل يعني حقًّا تضييقًا على حرّيّتها ، إن هي أطاعت سلطة تسمو على العقل البشريّ ، فيما يظلّ الحقّ الذي تمنحها إيّاه الدولة في أن تتّخذ القرار ، وهي في السادسة عشرة أو السابعة عشرة من عمرها ، في هذا أو ذاك الأمر ، في دائرة العقل البشريّ . هنا يشترط مسبّقًا أن سلطة الدولة مشروعة وعلى حقّ ، بخلاف سلطة الدين التي تُعتبر غير مشروعة . هل الأمر هنا حقًّا أمر يتعلّق بالمشروعيّة ؟ فإنّا ننطلق دون تمحيص من أنّ الدولة سلطة مشروعة تفوق كلّ سلطة أخرى .

هل قضيّة الفروق الجنسيّة ليس لها أهمّيّة في المسيحيّة ؟

ثمّ إنّي عجبتُ لّما قيل من أنّ الفروق الجنسيّة ليس لها أهمّيّة من

وجهة النظر المسيحيّة . هنا أذكر ما حدث في جلسة للمؤسّسات غير الحكوميّة عُقدت في الأمم المتّحدة بنيويورك ، قامت فيها مناقشة علنيّة . تكلّمت ثلاث نساء وكأنّهن تمثّلن أديانهنّ المختلفة – المسيحيّة والإسلام واليهوديّة ، وحكمن على الدين بأنّه كان أكبر شيطان في حياتهنّ . وأشهر من تكلّم منهنّ في الحلقة كانت راهبة كاثوليكيّة اسمها فرانسس كيسلينغ (Frances Kissling) ، وكان عنوان مداخلتها : " ضائعة في حوض الفَرْج . هوس الكنيسة الكاثوليكيّة حيال جسد المرأة " . وكان هدف النقاش كلّه القول بأنّ جميع الأديان مأخوذة بهاجس يرمي إلى ضبط النساء ومجال الأمور الجنسيّة . وقد اتّفقت النساء الثلاث في النهاية على ذلك اتفاقًا تامًّا ، وحكمن على الدين بأنّه هو المشكلة الكبرى في حياة النساء . من هنا ينتج على كلّ حال أنّ الأديان لها موقفها من القضيّة الجنسيّة ، ما عدا الحركات النسائيّة التي تزعم أنّه ليس هناك جنسان فقط ، بل خمسة . فمهما كان ما نراه في دقائق القضيّة ، فإنّه من الواضح أنّ المسيحيّة والإسلام يعتبرانها قضيّة مهمّة ، فإنّهما كليهما يعالجان بتشبّث المسألة الجنسيّة . والآن أسأل : هل فهمتُ جيّدًا ما قيل من أنّ القضيّة الجنسيّة ليس لها أهمّيّة في المسيحيّة ؟

قضيّة العلاقات بين الجنسين هي ، كقضيّة السياسة ، قضيّة سيادة

غابرييل : إنّ قضيّة العلاقات بين الجنسين هي قضيّة سيادة ، وإن لم تكن ذلك بنوع حصريّ . هنا تصادف قضيّة الجنس قضيّة

السياسة . فقد ورد في آية من الكتاب المقدّس أنّ الرجل من جرّاء السقطة في الخطيئة يسود على المرأة (راجع سفر التكوين ٣: ١٦) . هنا نجد وصفًا لواقع عالم خاطئ من عناصره أوّليّة الرجل ، أي حقّ الرجل المبدئيّ بالسيادة على المرأة . وهذا ليس أمرًا خاصًّا بالمسيحيّة ، بل نجده في جميع الأديان ، وكذلك الأمر في المجتمعات العَلمانيّة . إنّها قضيّة عامّة معروفة في علوم الإنسان . ولكنّ الكتاب المقدّس يؤكّد في المرتبة الأولى تساوي الجنسين . فإنّ الله قد خلق الإنسان " رجلاً وامرأة " (سفر التكوين ١: ٢٧) . فكلاهما يتمتّعان بالكرامة عينها ، وهما يمثّلان معًا الإنسان . فكما قلنا ، أمامنا هنا مشكلة عامّة تتعلّق باستغلال السيادة ، نراها حاضرة في التاريخ كلّه وأيضًا في تاريخ الأديان .

" وحدة الحوار "

خوري : لي عودة إلى مسألة تطرّق لها الزميل أوت ، هي مسألة الإقصاء أو الاحتواء في الأديان . ورأيي أنّه ينبغي لنا أن نفكّر في إمكانيّة أخرى ، هي الشكل الحواريّ في الأديان . ففيما موقف الإقصاء يبعد الآخر ، يتعرّض موقف الاحتواء إلى خطر الاستيلاء على الآخر . أمّا الشكل الحواريّ ، فيقبل ما يوجد من الخير عند الآخرين ، وينطلق من أنّنا جميعًا في سبيلنا إلى الله سائرون على طريق واسع لا نهاية له إلى معرفة الحقيقة . من هنا يبدو لي أنّ الشكل الحواريّ في الأديان هو أصلح .

أوت : أنا أوافق على هذا . ففي مداخلتي عدتُ إلى محاضرة ألقاها عالم اجتماعيّ من كوريا ، وكان قد استعمل هذه المفاهيم . ومع ذلك فأنا أرى أنّ الاحتواء قد صار نظريّة لاهوتيّة أو قل طرحًا لاهوتيًّا . غرضي في الأمر هو أن أواجه مفهومًا إقصائيًّا للدين وأن أفسح المجال لممارسة دينيّة لا تقصي الآخرين ، مهما تفرّعت في مظاهرها في التصوّر الدقيق والتصرّف الواقعيّ .

بشته : " وحدة الحوار " [٤] قد تضحي في الواقع مفتاح الطريق نحو المستقبل . ففيما الموقف الإقصائيّ ، في ميله إلى إبعاد الآخرين ، هو عبارة عمّا يَلزَم بالنهاية التغلّب عليه ، عُرض موقف الاحتواء كمفهوم إيجابيّ مقابل . فإن نظرنا إلى الأمر بمعنى العلاقة بين الأشخاص ، قد يصحّ فهم موقف كإفساح المجال الحرّ المناسب للآخرين . فإني عندما أضمّ الآخر إلى قلبي ، فهذا هو في فهمي للوضع آمَنُ ضمانة ، لأنّي لا أرمي إلى الإستيلاء على الآخر ، بل إلى إفساح المجال الحرّ له ، بحيث يستطيع أن يكون من يريد هو أن يكون – أكان ذلك في مجال الصداقة أم في الأسرة ، أم في أيّ نوع آخر من أنواع اللقاء . ولكنّ تاريخ هذا المفهوم على حداثته قد أدّى إلى إدراك معرّض لسوء الفهم أو قل إدراك سيّء لما هو مقصود في الحقيقة . وهو خطَر أن

---

[٤] راجع في هذا المفهوم خصوصًا ، ص ١١٨–١٣٠ من مقالة :

Walter Kasper, " Das Christentum im Gespräch mit den Religionen", in A. Bsteh (Ed.), *Dialog aus der Mitte christlicher Theologie* (Beiträge zur Religionstheologie 5), Mödling 1987, 105-130.

يُقال إنّ المسلم الصحيح هو في حقيقة الأمر مسيحيّ غير مُعلَن ، أو أن يقال بالعكس إنّ المسيحيّ الصحيح هو في حقيقة الأمر مسلم غير مُعلَن . هذا يبعث فينا بنوع متزايد عدم الارتياح .

بخلاف ذلك يستطيع مفهوم " وحدة حواريّة " في العلاقة مع أتباع الجماعات الدينيّة الأخرى ، أن يُشرع آفاقًا مريحة مفتوحة للتطلّع نحو سرّ الله . فنحن هنا قد بذلنا جهودًا كثيرة ، بالتعاون مع البروفسّور أوت والبروفسّور خوري ، لإيجاد هذا الخيار المحرّر مقابل المفهوم الإقصائيّ والمفهوم الاحتوائيّ . فلعلّ الطريق إلى مستقبل صالح يكمن حقًّا في تشييد هذه الوحدة الحواريّة في الاحترام المتبادل وفي التعاون على طريقنا نحو الله الذي يفوق الإدراك .

في ضرورة تحديد جديد لكيان الإنسان

أورسلا ميهجيازغان (Ursula Mihçiyazgan)

رأيي أنّ تحديد الصفة الإنسانيّة هو أهمّ قضيّة تتعرّض لها البشريّة في سيرها نحو المستقبل . فهذا حيال التطوّرات الراهنة ، تجب إعادة النظر فيه على صعيدين .

١. مسار التحوّل يؤذن بتذويب الحدود

من جهة يمكن ، بفضل الترابط العالميّ الشامل ، الحصول على اختبار جديد لتعدّد الأشكال الثقافيّة والدينيّة التابعة للكيان الإنسانيّ . وعليه يقوم السؤال هل يمكن وكيف يمكن تثبيت هذا التعدّد ، وأيّ شكل يمكن إضفاؤه على الوحدة والتنوّع [١] .

من جهة أخرى نرى أنّ التطوّر العارم في تقنية علوم الحياة يثير

---

[١] دار البحث مفصّلاً حول هذا الموضوع خصوصًا في مؤتمر الحوار الثاني في فيينّا (سنة ١٩٩٧) . راجع : أندراوس بشته – عادل تيودور خوري : " عالم واحد للجميع . أسس التعدّديّة الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة في نظر المسيحيّة والإسلام " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٢) المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ٢٠٠٠ .

الشكّ في الفرق بين الإنسان والآلة ، بين الحياة والموت ، بين الكائنات الحيّة وغير الحيّة . وعليه ينشأ التساؤل هل يمكن وكيف يمكن تأمين عدم جواز المساس بكرامة الإنسان . فعندما نراقب أنّ الأجنّة والذين ماتوا بسبب تعطّل دماغهم يُعتَبَرون موادّ صالحة للاستعمال ، وأنّ الأبحاث الجينيّة تؤكّد أنّها كشفت عن سرّ الحياة وأنّها يمكنها بل يجب عليها أن تمنع قيام الأمراض بواسطة التلاعب الجينيّ ، وأن تقدّر مدى الأعمار وتحكم في قيمتها ، وعندما نرى أن تسجيل نتائج الأبحاث الجينيّة يولي الباحث حقوقًا على جسم الإنسان – عندما نرى ذلك ، يتّضح لنا أنّ الحدود القديمة قد تمّ تجاوزها من زمن بعيد : وعليه فإنّ كرامة الإنسان وعدم جواز المساس بها قد تمّ تذويبها من الداخل .

إن شكلي التطوّر هذين قد أدّيا إلى تحوّل في جميع المجتمعات ، مهما كان من أمر عدم التزامن أو انعكاس الاتّجاه . فإنّه قد قامت بفضل الترابط لأوّل مرّة مساحة تواصل شاملة يتمّ فيها تبادل المعلومات حتّى عن تقدّم الأبحاث المتعلّقة بتقنية علوم الحياة . ولكنّ الواقع هو أنّه لا يتمكّن الناس جميعهم من أن يستخدموا هذه المعلومات بالقدر نفسه . وبالتالي تنمو الهوّة بين الفقراء والأغنياء نموًّا يزداد وضوحًا .

هذه الأحداث تدرك كلّ المجتمعات ، الغربيّة وغير الغربيّة ، الحديثة المتأخرة والتي لم تبلغ بعدُ درجةَ الحداثة ، إن صحّ أن نقوم بمثل هذا التمييز ، بل إن صحّ أن نتكلّم على الإطلاق على " مجتمعات " . لا شكّ أنّه لا تزال هناك دول قائمة ، ولكن كلّ المجتمعات قد تمّ فتحها من زمن بعيد ، وكلّ محاولة لغلقها وإبعادها عن هذه التطوّرات تبدو محكومًا عليها بالإخفاق . ففيما يسعنا أن نستشفّ معالم " ثقافة عالميّة "

يزداد تراتبها ، تنمو في الوقت عينه المقاومة ضدّ هذا الميل إلى الدمج والتسوية .

فعندما تُخضَع جذريًّا معايير الأنظمة الاجتماعية والتوجيهات الفرديّة إلى التساؤل والشكّ ، فهناك يقوم الخطر بأن يستأثر الأغنياء بالقدرة على تحديد المعايير الجديدة الناشئة وأن تتأصّل أشكال الظلم والإجحاف .

٢. وضع البُنى الرادعة – ولكن كيف يتمّ ذلك ؟

لصيانة كرامة الإنسان ولضمان العدل والسلام للجميع [٢] ، من المشروع المطالبة بإقامة مؤسّسات مناسبة على مستوى العلاقات بين الدول وعلى الصعيد الذي يتعدّى مستوى الدول . ولكن يجب أوّلاً توضيح الأسس المُلزمة التي تقوم عليها هذه المؤسّسات ، فإنّ هذه الأسس يجب على كلّ حال أن تتضمّن تصريحات عمّا يجعل الإنسان إنسانًا ، وكيف تحدّد الإنسانيّة . في هذا كلّه يجب الوصول إلى تفاهم حواريّ ، لتحقيق العدل والسلام .

ولكن هل هذا ممكن على وجه الإطلاق ؟ نلاحظ أنّ البعض من أصحاب النظريّات اللاحقة لعصر الحداثة يعبّرون عن شكّهم حيال

---

٢ راجع تصريح فيينّا لعام ١٩٩٣ ، المادّة ١/٢ ، في آخر كتاب أندراوس بشته – عادل تيودور خوري : " سلام للبشر . المسيحيّة والإسلام ينظران إلى الإسلام في أسسه ومشاكله وأبعاده المقبلة " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ٣) ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، طبعة ثانية ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥٦ .

المفاهيم الحواريّة . فهم يشكّون في قدرة العقل البشريّ على إحقاق الحرّيّة ، وفي استطاعة البشر ككائنات فاعلة أن يتفاهموا وأن يكون لهم تأثير في ما يخصّ المقاييس التي تسيطر على الحياة . لذلك يحاولون بطرق مختلفة أن يتصوّروا الشخص الفاعل ، انطلاقًا لا من إمكاناته (أي العقل والقدرة على العمل) ، بل من العوامل التي تحدّه كشخص حرّ وخاضع في الوقت عينه . إنّ انتقادهم ثقيل الوزن وتجب مراعاته عندما نحاول السيطرة على مشاكل البشريّة .

٢-١ فتح أفق التفاهم الحواريّ

أوّلاً : ينبغي أن نفطن لقوّة الخطاب ، فلا نضيّق في مجال التفاهم الحواريّ أفق القضايا التي نعتبرها في الحوار موضوع محاورة [٣] . فإنّا نلاحظ مثلاً في النقاش الدوليّ حول حقوق الإنسان ، أنّ الأولويّة تعطى لتأويل معيّن خاصّ للكيان الإنسانيّ ، بحيث لا يتّسع المجال لنصوص التصاريح المعاكسة اللاحقة [٤] (وهي كلّها تنتقد اقتصار حقوق الإنسان على حقوق الأفراد) [٥] ، أن تُقام لها قيمة مماثلة للتصريح العامّ

---

[٣] راجع مطالبة ناصرة إقبال باتخاذ منهجيّة فعّالة في محاضرتها : البُنى القانونيّة والضمانات السياسيّة للتعدّديّة على الصعيد الوطنيّ والدوليّ . عرض موقف . في الكتاب المذكور في الحاشية ١ ، ص ٢١٤ .

[٤] نعني هنا الشرعة الأفريقيّة (١٩٨١) ، وتصريح القاهرة (١٩٩٠) ، وتصريح بانغكوك (١٩٩٣) .

[٥] راجع انتقاد السيّد محمّد الحامنئي للنزعة الفردانيّة في مقاله : التأكيدات الدينيّة بامتلاك الحقيقة وعلاقتها بالتعدّديّة الاجتماعيّة والسياسيّة ، في الكتاب المذكور في

الذي نُشر سنة ١٩٤٨ . أمّا الجهود المبذولة لزيادة " تصريح في واجبات الإنسان " إلى جانب التصريح في حقوق الإنسان ، لتأكيد طبيعته الإنسانيّة الاجتماعيّة ، فهي عرضة للإخفاق ، لأنّ حماية الفرد ضدّ تدخّل آخرين ، ولا سيّما تدخّل الدولة ، حماية غير مشروطة ، لا يصحّ لاحقًا تعليقها بشروط (كشرط إتمام الواجبات تجاه الآخرين) . ولذلك يجب أن نبحث عن تحديد للكيان الإنسانيّ يفطن في الوقت نفسه للأفراد وللجماعة .

ثانيًا : ينبغي تحديد الكيان الإنسانيّ ليس على أساس المقدّرات والإمكانيّات (في ممارسة الاستقلال الذاتي) وحسب ، بل بنوع أكثر وضوحًا على أساس الضرورات والحدود (نظرًا إلى الخضوع لعناصر أخرى) .

٢-٢ استنباط توجيهات ملزمة من تراث الأديان

في المؤتمر السابق طالب البعض بتخطّي الأنسنة المرتكزة على علوم الإنسان ، إذ إنّ البشر لا يستطيعون أن يجدوا مقاييس في مجال الواقع ، فالمقاييس لا توجد إلاّ في الدين .

وهناك فلاسفة يطالبون بنوع من التخطّي في اتّجاه معاكس . فإنّه لم تنجح الأديان ولا فكرة الأنسنة على ترويض ضراوة الإنسان ، فيجب أن يتمّ التغلّب عليها بوساطة برنامج جينيّ للإنجاب .

لا تزال هناك مقاومة قائمة ضدّ هذه الاقتراحات ، ولكنّ الواقع

الحاشية ١ ، ص ١٥٠ .

يدلّ على وجود اهتمام بالانتقاء ، كما يشهد منذ زمن غير قصير ما يحصل في سوق المتاجرة بالمنيّ والبويضات ، عن إرادة توجيه الإنجاب ، فيسعى القادرون على ذلك بواسطته على تحديد الجنس واللون والذكاء في ذريّتهم . هذه الجهود في الوصول إلى الإنجاب الأفضل أو الكامل يجب حصرها ، ليس لأنّها ، إن تكلّلت بالنجاح ، تقصي بنوع شديد الذين لم تنجح العمليّة فيهم وحسب ، بل قبل كلّ شيء لأنّ تحديد المصير الذاتيّ في هذه الحال ينقلب إلى اغتصاب الحقّ بتحديد مصير الآخرين ، أي هنا مصير أولاد المستقبل . لذلك يجب اليوم أكثر منه في الزمن السابق إثبات مقاييس الكيان الإنسانيّ بالنسبة إلى عامل الزمن وإلى تعاقب الأجيال .

ولكن من أين تصدر المقاييس ؟ فليست هي حاصلة في الواقع العمليّ ، ولا هي حاصلة في الثقافات ، لأنّ الثقافات أنظومات غير ثابتة وتتغيّر دومًا . والأديان تتغيّر ، ولكن لديها نواة من القواعد التي لا يمكن التغافل عنها ، وهي فعّالة بقطع النظر عن إيمان أو عدم إيمان الأشخاص المفردة . فلعلّ ذلك يخوّلنا اعتبار الأديان قوام أو " روح " الثقافات [٦] . على كلّ حال من الضرورة ، على صعوبة الأمر ، أن نتّخذ من تراث جميع الأديان مواضع التقاطع بينها ونعرض على أساسها مقاييس تتخطّى حدود الأديان المفردة ، مقاييس للصفة الإنسانيّة .

[٦] راجع مقال هاينرخ شنايدر: التعدّديّة في بناها القانونيّة وضماناتها السياسيّة على الصعيد الوطنيّ والدوليّ، في الكتاب المذكور في الحاشية ١، ص ٢١٩-٢٩٣، هنا ص ٢٢٠ .

٢-٣ الانطلاق من ارتباط الإنسان

هذا يعني بالنسبة إلى جهودنا أنّ علينا أن نبحث عن سُبُل تحديد الكيان الإنسانيّ الكامنة في المسيحيّة والإسلام ، وأن نعتبر الدين ليس إمكانيّةَ التعبير عن الشخص (للوصول إلى تفسير ذاته) وحسب ، بل منهاجَ نظام يحدّد علاقة الشخص بالآخرين . فالدين يربط ، هو يربط الشخص بقدرة أعلى ، ويربطه بالآخرين . وقبل كلّ شيء هو يذكّرنا بأنّا جميعًا من صُنع الخالق .

ولكن لم يعد من الممكن جعل هذه الذكرى ملزمة لغير المؤمنين وللذين يعتبرون إيمانهم ودينهم أمرًا يتعلّق بشؤون حياتهم الخاصّة . فكيف يمكن إذن التعبير عن ارتباط الشخص البشريّ ؟

انطلاقًا من الدينين (من مفهوم الإقصاء في المسيحيّة ومفهوم المحدوديّة في الإسلام) يجب المطالبة بتوسيع المفهوم الحديث للشخص . فإلى جانب تقرير المصير الذاتيّ ، يجب تأكيد الانتساب إلى آخرين في الاتّجاهين الأفقيّ والعموديّ .

إن فرضنا أنّ مقولة (ديكارت) : أنا أفكّر ، إذن أنا موجود ، هي السبب الذي يستنبط منه الشخص الحديث إمكانيّته في التصرّف ووعيه لنفسه ، إذ إنّ العقل هو الذي يمكّنه من التفكير واتّخاذ القرار ، فعند ذلك يجب أن ننتقد هذا التحديد وما ينتج منه من انتساب الشخص إلى نفسه ، ومن إغفال أصل هذا التمكين الذي بواسطته يمكن الشخص على وجه الإطلاق أن يصير شخصًا . فهذا ليس إغفالاً للبُعد المتعالي وحسب ، بل هو أيضًا إغفال للتاريخ أي للبعد الزمنيّ للحياة ، وللولادة والموت ، بالنسبة إلى حياة الشخص .

ومثل هذا الإغفال يجب تصحيحه .

" لا وجود للأنا بدون الأنت " [٧] . وكذلك بدون الذين جاء منهم الأنا (والأنت أيضًا) ، ليس للأنا وجود . لذلك يجب التركيز على صفة الإنسان بأنّه مولود . فالكيان الإنسانيّ يعني أوّلاً وقبل كلّ شيء أن يكون مولودًا .

وفي رأيي أنّه لا يكفي الاعتراف بالأنت لينتج من ذلك تكليف أخلاقيّ ، فقد يقوم الأنا بهذا التكليف أو لا يقوم . وكذلك احترام الآخر كأساس للتربية على السلام لا يكفي ، لأنّ التكليف الأخلاقيّ أضعف من أن يبيّن ضرورة وجود الآخرين لتكوين الأنا .

٢-٤ تأكيد صفة المولود في الحرّيّة والارتباط

إن انطلقنا من صفة الإنسان كمولود ، اصطدمنا بالسؤال : هل يمكن تحديد الصفة الإنسانيّة دون الإشارة إلى واقع الجنس ودون التعرّض إلى قضيّة التساوي والفرق بين الرجل والمرأة . فحتّى الآن يولد جميع الناس من امرأة . فإن أراد أحدٌ أن يستخلص من ذلك وجود حقوق متعلّقة بالجنس (كحقوق الأمّ) ، أو حقوق المرأة على أساس أهليّتها للولادة ، فهذا يقصي بعض النساء من التمتّع بهذه الحقوق ويؤدّي إلى فروق في الحقوق ، وهذا ما ينبغي تجنّبه في تصريح عامّ شامل . إلى ذلك ترتكز المطالبة بحقوق المرأة على الرأي

[٧] راجع : محمّد طالبي : الهويّة الثقافيّة ومسألة إنشاء ثقافة عالميّة ، في الكتاب المذكور في الحاشية ١ ، ص ٣٨٤ .

القائل بأنّ المرأة لها مقدّرات طبيعيّة نسائيّة خاصّة ، تختلف عن مقدّرات الإنسان-الرجل وواجباته .

عندما يقود نظام الجنسين دومًا إلى تقليص حقوق المرأة ، إذ لا مفرّ في ترقيم ثنائيٍّ من إعطاء الأوّليّة لأحد الطرفين ، وعندما يكون هذا النظام متأصّلاً في الدينين ، وعندما تختلف عندهما أشكال تأكيد المواقف ، فعندها لا يمكن تصحيح تقليص الحقوق هذا بالمطالبة بالمساواة ولا بالتشديد على الفوارق . لذلك من المهمّ أن نعمل على أن لا تفضي عمليّة تحديد الصفة الإنسانيّة والمسلك الإنسانيّ إلى الانتقاص المتواصل من حقوق النساء .

وهنا أيضًا ينبغي أن ننطلق في تفكيرنا من واقع المحدوديّة . فالولادة لا تثبت فقط مجالات الحرّيّة بل أيضًا مجالات العلاقات بالآخرين . فطالما تُعدّ علاقات الشخص وارتباطه عكس الحرّيّة ، وطالما يُعتبر تطوّر الشخص قبل كلّ شيء حَلاًّ وانعتاقًا وتحرّرًا من الارتباطات ، تبقى العلاقات مثقلة بعبء سلبيّ . فكما أنّ الاهتمام بالأشخاص لا يقود إلى إثبات حقوق مِلكيّةٍ عليهم ، كذلك لا يصحّ اعتبار الحاجة إلى الآخرين أمرًا يقود إلى فقدان الاستقلال والتعلّق بهم . فالحرّيّة والارتباط شرط أحدهما للآخر . فيلزم إذن أن نفهم الحرّيّة كارتباط والارتباط كحرّيّة ، وأن نحيا على هذا الأساس . وهما كلاهما لهما قاعدة راهنة في الدينين . ومن الممكن هنا أن تنفتح وتتّسع فعّاليّة الأديان .

أسئلة ومداخلات

هل يمكن تحديد الصفة الإنسانيّة عن طريق الولادة ؟

أوت : عندما تغلّب الحاسوب الأميركيّ " أزرق غامق " (Deep Blue) في مباراة شطرنج شهيرة ، على بطل العالم غارّي كاسباروف (Garri Kasparov) ، بدا الحاسوب نوعًا ما أشدّ ذكاءً من منازعه البشريّ ، أو قُلْ مساويًا له في الذكاء . ويقيني أنّ كاسباروف قد شعر يومذاك بهزيمة أليمة . وكذلك من الواضح عندي أنّ الحاسوب لم يفرح لانتصاره .

هنا يظهر الفرق بين الإنسان والآلة المسيّرة ، وهو يكمن في أنّ الإنسان لا يستطيع في عقليّته أن يقارب ويتصرّف وحسب ، بل يمكنه إلى ذلك أن يختبر الألم أو اللذّة ، والأمل أو الخوف ، والفرح أوالخذلان ، وأيضًا الحبّ والثقة ، والعطف والإعجاب ، وما إلى ذلك ممّا هو إنسانيّ حقًّا . وهذا كان يكفيني حتّى الآن كمقياس لخصائص الصفة الإنسانيّة ، الذي كان قبل كلّ شيء موضوع الحديث الكثيف الذي عرضته الدكتورة ميهجيازغان . فبالنسبة إلى الصفة الإنسانيّة ماذا يزيد على ذلك كون الإنسان مولودًا ؟

يجب الربط بين مستوى الحوار بين الثقافات ومستوى أخلاقيّات علم الحياة

ميهجيازغان : أبدأ بملاحظة قصيرة . كان هدفي في حديثي ربط

خطابين . الخطاب الأوّل يحصل بين الأديان والثقافات في أرضنا المُعَولمة ، مع ما يحتوي ذلك عليه من المفاهيم الحواريّة الكثيرة والمحاولات للوصول إلى تفاهم . والخطاب الثاني البعيد تمامًا عن الأوّل يحصل على صعيد أخلاقيّات علم الحياة .

صعيدا الخطاب هذان ينبغي أن لا يسيرا سيرًا مستقلاً ، بل يجب أن يُربط أحدهما بالآخر ، كما هو الأمر حول قضيّة الوفاة بموت الدماغ ، أو بالتشخيص السابق للولادة – وهذا مثلاً أمرٌ ذو أهمّيّة كبيرة في الهند ، لأنّه يمكّن من الانتقاء (الموجّه ضدّ البنات) بين الأولاد الذين لم يولدوا بعد . فهذه الأسئلة وأمثالها لها أهمّيّة أساسيّة لكلّ المجتمعات . ولذلك لا ينبغي تركها فقط للعلماء المختصّين الذين يعالجونها مباشرةً ، بل يجب طرحها ومناقشتها في إطار نتائجها الثقافيّة والدينيّة . فغرضي الأوّل كان إذن الربط بين صعيدَي الخطاب هذين .

الولادة على حسب ما تعنيه شرعة حقوق الإنسان للأمم المتحدّة

المسألة الأخرى هي التي أثارها البورفسّور أوت ، مسألة الوعي : الوعي ماديّ أو غير ماديّ ؟ هل يستطيع الحاسوب أن يفرح أم لا ؟ هذا لا يمكن على كلّ حال الإجابة عنه بسهولة ، عندما نسمع علماء الأعصاب والموادّ القريبة من ذلك يشرحون أنّ دماغنا يعمل كحاسوب ، وأنّا مثلاً نفرح لأنّ الدماغ يتلقّن من الجسد إشارات موافقة .

لماذا ركزّتُ ، في التحليل حول قضيّة الصفة الإنسانيّة وتعرّضها للخطر في المرحلة الحاليّة للتطوّر البشريّ ، على صفة الإنسان كمولود ؟ هذا له علاقة بالتحديد الأساسيّ للكيان البشريّ ، كما جاء التعبير عنه في تصريح الأمم المتّحدة حول حقوق الإنسان . وهنا ، حيال ما نعرفه عن تقنية الجينات والأبحاث في أحوال الجنين ، أو عن إمكانيّة عمل نُسخ عن الكائنات الحيّة ، لم تعد لشيء أهمّيّة سوى صفة المولود . وهذا يتبع منه بسرعة ما يتعلّق بحقوق المرأة وحقّ تقرير الذاتيّة للنساء .

هل يمكن إبلاغ المقولات حول حدود معيّنة إلى غير المتديّنين ؟

خوري : ممّا التفتت إليه الدكتورة ميهجيازغان ، هو أنّ بعض الحدود لا يجوز تعدّيها من وجهة نظر الأديان ، وأنّ هذا يجب إيصاله إلى من ينتمون إلى قناعات أخرى ، وذلك بخطاب يمكنهم فهمه . وذُكر في هذا المقام الناس أتباع العَلمانيّة أو غير المؤمنين ، وأنّه يجب أن يتمّ إقناعهم بالقبول بهذه الحدود . فسؤالي هنا : ما هو نوع هذه الحدود ؟ إن فرضنا أنّه من الممكن إيصال الأمر إلى أناس لا يعتنقون دينًا ، أفتوجد حدود لا يمكن الشكّ فيها من بعد ؟

أليس المطلوب هو البرهان أوّلاً ؟

وأزيد سؤالاً آخر : هل القضيّة حقًّا قضية الإبلاغ الخطابيّ فقط ، أي قضيّة البحث عن تعابير موافقة ، أم الأمر هو بقدر أوسع

أمر بيان الأسباب وتوضيح البراهين ، لماذا تلك الحدود من شأنها فعلاً أن تظهر مشروعيّة كرامة الإنسان التي لا يجوز المساس بها ، وأن تصونها وسط جميع التهديدات التي تصطدم بها وتثير الشكوك فيها ؟

البُعد العموديّ : ارتباط بالأجيال السابقة واللاحقة ؟

وأخيرًا ذكرت الدكتورة ميهجيازغان في حديثها البُعد العموديّ والبُعد الأفقيّ . فإن فُهم البُعد العموديّ وفق مفهوم العَلمانيّة كارتباط بالأجيال السابقة واللاحقة ، فأتساءل هنا : أليس من باب التضليل في الكلام أن يقال إنّ الأمور الدينيّة يمكن إدراجها في هذه المفاهيم ؟ فإنّ البُعد العمودي يعني في مفهومنا الدينيّ الارتباط بعالم علويّ ، أي با لله ، لا بالأجيال السابقة واللاحقة .

يجب أن تكون المقولات مقبولة حتّى من قبل غير المتديّنين

ميهجيازغان : يمكن في الواقع اعتبار هذا دجًا مضلّلاً ، لأنّ البُعد العُلويّ هو غير البُعد التاريخيّ الزمنيّ . ولكنّ الصعوبة لا تزال قائمة عندما نتمسّك بالهدف الذي يرمي إلى تحديد الكيان الإنسانيّ تحديدًا لا يتخلّى عن شيء من وجهة نظرنا الدينيّة ويكون في الوقت نفسه مقبولاً عند الآخرين . وفي مدار البحث هذا أشدّد على صفة الإنسان كائنًا مولودًا . فالإيمان با لله الخالق يجيء بالتحديد الأساسيّ للإنسان كخليقة ا لله ، وهذا يتضمّن في نظري السؤال كيف يمكن نقل هذا إلى تفكير عَلمانيّ .

رفضه ، لأنّه يرتكز على البُعد العُلويّ ولا يمكن لذلك قبوله من قبل الدولة ، إذ إنّه نابع من الدين ، أي من مصدر مستقلّ عن الدولة .

الأمر هو طبعًا أنّا كمؤمنين نتمسّك باقتناعنا أنّ ديننا يعطينا ما يتخطّى المحتويات الفكريّة العَلمانيّة المجرّدة وما له أهمّيّة بالنسبة إلى جميع البشر . ولكنّ المشكلة تبدأ عندي عندما نحاول أن ننقل هذه المحتويات الدينيّة إلى مستوى المُلزِمات القانونيّة . ومثل هذا النقل قد تمّ التغلّب عليه في التاريخ ، أو أعملنا فيه النقد من نواح عدّة . لذلك أرى من المهمّ أن نثبت المحتويات الدينيّة الراهنة في وثائق ملزمة دون أن يشعر الآخرون بأنّهم يُرغَمون على القبول ببُعد عُلويّ .

المصدر المسيحيّ لحقوق الإنسان : هذا يثير مشكلة عند الآخرين

صالحة محمود : أن تكون جميع التصريحات حول حقوق الإنسان في أصلها عائدة إلى محتويات من التراث المسيحيّ قد أدّى إلى الحذر عند أتباع الثقافات المختلفة والتراث الإسلاميّ أيضًا . هذا يصحّ بالنسبة إلى التصريح العامّ في حقوق الإنسان ، كما يصحّ بالنسبة إلى المعاهدتين الدوليّتين التابعتين له .

مقابل حقوق الإنسان هناك واجبات الإنسان

إن أحسنتُ فهم ما قالته الدكتورة ميجيازغان ، فهي تنطلق من أنّه ضروريٌّ ، من جهة ، التعبيرُ عن حقوق الإنسان والاتّفاق حول إلزاميّتها ، وأنّه لا يمكن إقرار واجبات الإنسان بالطريقة عينها ، إذ

أليست للأديان رسالة خاصّة يجب تبليغها للعالم ؟

خوري : هل من المفروض أن تجد الأديان دومًا أجوبة توافق أسئلة العالم العَلمانيّ ؟ أليس عندها في القضايا الحاسمة رسالة لا تطابق ما يتّفق ومفاهيم العالم العَلمانيّ ومقولاته ؟ ألا تكشف رسالة الأديان للناس بنوع جذريّ بُعدًا آخر جديدًا ، بُعدًا أشدّ فاعليّة لحماية كرامة الإنسان ؟ هل القضيّة فعلاً أن نطّلع دومًا وبجدّدًا على الأسئلة التي يطرحها العالم في الوقت الحاضر ، وأن نبحث في كنوزنا الدينيّة عمّا يحمل الجواب عنها ؟ فإنّ حرج الرسالة هو أحيانًا الرسالة بعينها ، تحثّ العالم على أن يفكّر هل يطرح حقًّا في مشكلاته الأسئلة الصحيحة .

في طرح جسور التفاهم في اتّجاه الأديان الأخرى والعالم العَلمانيّ

ميهجيازغان : مع ذلك يبقى تحدٍّ رئيسيّ قائمًا أمامي : ما هو موقفنا من عالم عَلمانيّ تُصاغ فيه القوانين التي تتعلّق بشكل كياننا الإنسانيّ بلغة عَلمانيّة . فإنّ شرعة حقوق الإنسان ، بغضّ النظر عن أبعاد مصدرها المسيحيّ ، هي تصريح صيغ بلغة عَلمانيّة ويطالب ، على الرغم من جميع الآراء المختلفة في محتواه ، بإلزاميّته العالميّة الشاملة ، فحيثما توضع هذه الإلزاميّة الشاملة العائدة إلى حقوق الإنسان موضع شكّ ، لا نظريًّا بل بواسطة عدم الاكتراث لها عمليًّا ، فعندها يجب أن نتعرّض لهذا التصرّف . فكيف يمكننا أوّلاً من وراء دينَينا أن ننصف الأديان الأخرى ، وكيف يمكننا ثانيًا أن نعبّر عن تحديد الكيان البشريّ تعبيرًا لا يدفع الإنسان الذي يفكّر عَلمانيًّا على

إنّه لا يجوز اعتبار إلزاميّة حقوق الإنسان متعلّقة بالقيام بالواجبات . وبالتالي فإنّ إعلان حقوق معيّنة للإنسان توضع في إطار مقولات عامّة منتشرة في العالم كلّه ، فيما يقوم الريب في إمكانيّة إقرار تصريح عامّ ملزم في واجبات الإنسان . ولكنّي أرى أنّه لا تمكن المطالبة بحقوق دون القبول بواجبات . فإن تصريحًا في واجبات الإنسان هو تكملة ضروريّة للتصريح في حقوق الإنسان ، لأنّ حقوق الشخص الواحد تتضمّن دائمًا واجبات على الآخرين . فلا يمكن وضع لائحة من الحقوق في مقام فارغ . فعندي أنّ الحقوق والواجبات متلازمة لا فصال بينها . فعلى مؤسّسات الأمم المتّحدة أن تتبصّر في ذلك وتعبّر عنه في شرائعها ، التي تتمحور اليوم تمامًا حول حقوق الإنسان وتتغافل عن مفهوم واجبات الإنسان . فكيف يمكن مثلاً التحدّث عن حقوق الأولاد دون ذكر واجباتهم تجاه أنفسهم والمجتمع وأسرتهم الخاصّة ؟ فقد حان الوقت إذن أن نعير هذا الامر انتباهنا ونبدأ بوضع تصريح في الواجبات على غرار التصريح في حقوق الإنسان .

أيصحّ أن يقوم كيان إنسانيّ دون الولادة من امرأة ؟

وأخيرًا : عندما يُقال إنّ جميع الناس يولدون من امرأة ، فيجب أن لا ننسى أنّ هناك في عالمنا رجالاً ونساءً يسعون بالنسبة إلى مسألة الأولاد إلى التحرّر من الارتباط الخاضع بالجنس الآخر . ولو كانوا يعرفون أنّهم في المستقبل سيخضعون بنوع جديد إلى تقنية معيّنة . فماذا نقول في هذا الالتفات إلى المستقبل ؟

الكيان الإنسانيّ يفترض حقوقًا وواجبات

ميهجيازغان : إنّ الحقوق لا يمكن أن تُعقل بدون الواجبات ، وهذا ما دفعني إلى أن أتعرّض لتحديد الكيان الإنسانيّ ، ولا أبدأ بحقوق الإنسان . فإنّ الكيان الإنسانيّ مرتبط في مطالبه وفرائضه بالعلاقة بالآخرين وبخالقنا . فهذه العلاقة الوثيقة ، علاقة الخليقة بالخالق ، وهذا الارتباط بالعلاقة بالآخرين جعلاني أحاول أن أحلّ مسألة التقدّم والتأخّر في نطاق الحقوق والواجبات . فلعلّه ينبغي أن نفكّر في هذه العلاقة بالاتّجاه المعاكس ، وإلاّ لا يستقيم لنا الاعتبار المتزامن للحقوق والواجبات . وإلاّ بقيت الواجبات دومًا في سيرها تلحق الحقوق ، والحقوق تعزّز أولاً التفكير بالمطالب . فكان غرضي على كلّ حال أن أركّز على العلاقة الوثيقة بين الحقوق والواجبات ، من جهة ، وعلى علاقتها بالأوضاع اللاحقة للحرّيّة والارتباطات ، من جهة أخرى . فإن رفعنا قدر الارتباط وعَدَلنا عن الاقتصار على تعزيز الحرّيّة ، استطعنا أن نعتبر الواجبات اعتبارًا لا يحصرها في درجة التضييق على الحرّيّة .

الحمل خارج جسد المرأة على حساب الصفة الإنسانيّة

أمّا السؤال الذي طرحته الدكتورة صالحة محمود في آخر مداخلتها ، فهو بالذات أحد الأسباب التي حملتني على العكوف بشدّة على هذه القضيّة : هل يصحّ أن يُعتبر الحَمْل خارج جسد المرأة خيارًا للرجال وتحريرًا للنساء ، على حساب الصفة الإنسانيّة ؟ هنا من وجهة نظر الدين تناقض إزاء الذي خلقنا . فأنا كمؤمنة مسيحيّة

أودّ على أساس النظرة الدينيّة أن أرفع صوتي ضدّ ذلك ، وأودّ في احتجاجي الصارم هذا أن أكسب جميع الذين ليسوا مسيحيّين ، وأيضًا الذين لا ينتمون إلى دين .

صالحة محمود : نحن المسلمين نقف من هذه القضية الموقف نفسه .

صيانة الصفة الإنسانيّة :
أهذه هي القضيّة الأساسيّة في كلّ شيء ؟

بشته : أودّ في نهاية تبادل الآراء هذا أن أؤكّد أنّ موضوع حديث الدكتورة ميهجيازغان قد ترك عندي من بدء العرض تأثيرًا كبيرًا . فالمشكلة هي اليوم بيّنة ، وسيزيد اصطدامنا بها مع الأيّام . أفليس الاجتهاد في صيانة الصفة الإنسانيّة هو القضيّة الأساسيّة في جميع المشاكل التي تواجه الإنسانيّة اليوم في طريقها نحو المستقبل ؟

عام الحوار بين الحضارات والثقافات

غوغا أبراروفيتش خيدوياتوف
(Goga Abrarovic Khidoyatov)

١

كتب وزير الخارجيّة السابق في الولايات المتّحدة الأميركيّة هنري كيسينجر ، وهو بروفسّور في جامعة هارفارد ، وقد حاز على جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٧٣ ، ويُعتبر أحد أقطاب علماء عصرنا في شؤون السياسة – كتب في مؤلّف له عنوانه " الديبلوماسيّة " : " إنّ النظام الذي ينشأ اليوم يجب أن يشيّده سياسيّون ينتمون إلى ثقافات مختلفة " [١] . فإن اعتبرنا خبرته التاريخيّة في نطاق العلاقات الدوليّة ومساهمته في تطوير مسالك سلميّة وحلّ أعسر المشاكل العالميّة ، فلا يقوم عندنا أيّ شكّ في صحّة نظرته ، وقد أسهب في تبريرها في كتابه .

أصحاب السياسة مسؤولون عن نظام المناهج السياسيّة والعلاقات الدوليّة . ولكنّهم ، إذ ينتمون إلى ثقافات وحضارات مختلفة ، يختلفون أيضًا في موقفهم من مشاكل العالم . فعام " الحوار بين الحضارات والثقافات " الذي أعلنته الأمم المتّحدة لعام ٢٠٠١ ، سيقيم معايير جديدة لصياغة العلاقات الدوليّة ويثبت قيمًا أساسيّة جديدة ، لم

---

[١] Henry Kissinger, *Diplomacy*, London, 1994, 23 .

يكن المرء من قبل يجرؤ على التحدّث عنها . فممثّلو الثقافات والحضارات المختلفة سيساهمون مساهمة فاعلة في إيجاد مثل هذه المعايير وأشكال التقارب .

في نطاق هذه الجهود سترتبط السياسة الحديثة ارتباطًا وثيقًا بما يُدعى " دبلوماسيّة الشعب " ، فتقوم المؤسّسات العامّة المختلفة والجماعات الدينيّة وممثّلو الأقلّيّات العرقيّة بتقديم مساهمتها . فتقوم في " حوار الحضارات والثقافات " بالدور الرئيسيّ وتؤثّر تأثيرًا جوهريًّا في تكوين نظام عالميّ جديد .

٢

إنّ إعلان الأمم المتّحدة حول " حوار الحضارات والثقافات " ينبغي أن يُقدَر كفاتحة تجديد روحيّ كبير للبشريّة ذي أهميّة تاريخيّة ، أي كأنّه ساعة ولادة جديدة لوعي مشترك في البشريّة . فجميع السلطات السياسيّة النافذة في العالم اتّفقت على أنّها تريد تأمين تنفيذ ناجح لِقيم ومواقف إنسانيّة أساسيّة . فإنّه ليس من اليسير إقصاء البغض وعدم الثقة من العالم . وأن يكون الأمر كذلك فهذا ليس عائدًا إلى العِلم ولا للاّهوت ، ولا إلى التحليل النفسيّ حسب سيغموند فرويد (Sigmund Freud) ، ولا للفلاسفة في الحقبات كلّها . ومع ذلك فإنّه يمكن التغلّب على البغض وعدم الثقة ، لا بالعنف ، ولا بالاضطهاد أو الإبادة ، بل بالتجدّد الروحيّ وتبادل الآراء . وحوار الحضارات والثقافات سيقود إلى ثقة متبادلة بين الحضارات والثقافات ،

وإلى الاحترام المتبادل والتفاهم . وسيلقي الأساس لنظام عالميّ جديد قائم على الأوامر الأخلاقيّة .

٣

فتصريح من هذا النوع يجب أن تُصاغ مضامينه في شكل يضمن نجاح تحقيقها ويجعلها تصير أداة حاسمة في المنافسة حول إقامة نظام عالميّ جديد . فيجب أن تكسب القدرة على تحريك الجماهير الكبيرة من السكّان ، وأن تسيّر وعيهم ، وتقدّم لها المعطيات اللازمة عن الأهداف والمهمّات .

وللوصول إلى تنفيذ التصريح حول " حوار الحضارات والثقافات " ، ينبغي التوجّه إلى الترتيبات التالية :

١ . نشر استعمال الحاسوب في جماهير السكّان في العالم كلّه

يصعب تقريب الرياضيّات الرفيعة إلى فهم الناس . ولكن لا شكّ في أنّه يمكن إنسانًا له من العمر عشر سنوات أن يُحسِن استعمال الحاسوب ، لو مُرّن على ذلك نحو أسبوعين . فبواسطة الحاسوب يُفسَح المجال للأولاد ، حتّى في البلدان النامية ، أن يبلغوا في وقت قصير مستوى الأولاد في البلدان المتطوّرة ، وأن يُنموا مؤهّلاتهم تنمية موافقة وأن يجدوا فرصًا للعمل . وفي الوقت عينه يساعد منحُ القروض لاقتناء الآلات الحاسبة البلدانَ التي تصنع هذه الآلات على أن تنشّط إنتاجها وأن تعمل على تحسين تقنية الحاسوب .

٢. رفع مستوى الثقافة في سكّان البلدان النامية

يتمتّع في باكستان ٣٠ بالمئة فقط من السكّان بالتنشئة في المدارس ، وفي أفغانستان لا يتعدّى هذا ٢٠ بالمئة ، وترتفع النسبة في الهند إلى ٦٠ بالمئة . فما قيمة حوار الثقافات إن بقي الوضع على حاله ، أي أن يكون سكّان البلدان المتطوّرة ينالون الثقافة في المدارس بنسبة ١٠٠ بالمئة ، فيما المعدّل في البلدان النامية يراوح ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة فقط ؟ فإن اعترض أحدٌ أنّ الأمر يقتضي أموالاً غير حاصلة ، فلا يُعتبر ذلك مقنعًا . ففي باكستان عينه توظّف مليارات من الدولارات لتطوير أسلحة نوويّة وصواريخ ، وتورَّد مساعدات لمساندة الطالبان في أفغانستان . ونصادف في بعض البلدان النامية سياسة مقصودة في تأجيل المقرّرات التي من شأنها أن ترفع مستوى الدراسة المدرسيّة ، إذ إنّ الإنسان المثقّف أشدّ استعدادًا للمطالبة بالحقوق التي يملكها وبالمساعدة التي تحقّ له وفقًا للدستور أو بواسطة المؤسّسات الدستوريّة .

٣. ممارسة التعليم بلغتين في المدارس

إلى جانب لغتهم الأصليّة لا بُدّ للناس أن يتعلّموا لغةً أخرى . ففي الصين مثلاً ، حيث يعيش مليار ومئتا مليون نسمة، لا يُحسن منهم إلاّ نحو مليون أو مليونين لغةً غريبة . ولا يمكن في الصين كلّها أن تجد كتبًا مؤلّفة بلغة أجنبيّة . هذا يعني تنقيصًا ضخمًا لإمكانات التطوّر عند الشعب الصينيّ ، إذ إنّه لا يتطوّر أحد يبقى معزولاً عن مسارات التطوّر الثقافيّ التي تجري في العالم كلّه . ويُلاحظ في الهند تراجع شديد لتلقّن اللغة الإنكليزيّة في صفوف السكّان . هذا يعني أنّ

بلدًا يعيش فيه حول مليار نسمة مُقبلٌ على عزل نفسه عن سائر بلدان العالم . هذا قد يقود إلى أنّ بلدين (الصين والهند) يحويان لا أقلّ من نصف سكّان العالم ، وقد أنبتا قديمًا ثقافات رفيعة ، لا يعودان قادرين على الاشتراك بنوع مثمر في حوار الحضارات والثقافات ، إذ إنّ حوارًا لا يحصل بدون عون مترجِم ، هو أشبه بحوار الصمّ في الظلام . وتعجز أيّ ترجمة دومًا عن مطابقة الخطاب في لغته الأصليّة .

٤. إدخال " تاريخ الحضارات والثقافات " كمادّة مُلزمة في جميع مدارس العالم

المقصود إدخال مُلِحّ لا يناقض البرامج المدرسيّة العامّة ، ولكنّه يقدّم للناس بطريقة منهجيّة منطقيّة مدخلاً إلى المسلك الذي يقود بنوع تربويّ تثقيفيّ إلى فهم القيم الإنسانيّة العامّة . ويجب أن يكون من مضامينه الديموقراطيّة ، وحقوق الإنسان ، والصفة الإنسانيّة ، والأخلاق ، والتسامح العِرقيّ . هذه مُهمّة يمكن أن تتولاّها اليونسكو .

٥. مساهمة حاسمة في تربية البشريّة على الأخلاق ، من قِبل الكنيسة

أخيرًا يجدر التذكير بأنّ جميع حضارات العالم مدينة للكنيسة بالنسبة إلى قيامها وتطورّها . ففي سنة ١٩٩٨ وَدّعت الهند الأمّ تريزا بعد وفاتها . كانت ألبانيّة المنشإ ، كاثوليكيّة الإيمان ، ومثالاً للقيم الإنسانيّة في نظرتها إلى الحياة . فأمرت الدولة بإقامة حداد يدوم ثلاثة أيّام وتوافدت حكومة البلد كلّها إلى كالكوتا لتوديعها . فمنذ جنازة

نهرو لم يكن البلد قد شاهد مثل هذا الاشتراك العامّ في الحداد على مساحة البلد كلّه . فإنّها قامت بمهمّة ضخمة وأتت بثمار مدهشة . وقد صار قبرها الوضيع في إحدى الكنائس الكاثوليكيّة مقامًا يكرّمها فيه سكّان الهند ، كما هو الحال بالنسبة إلى قبور مهاتما غاندي ، وجَوَاهَرْلال نهرو ، ورابِنْدَرانات طاغور .

إنّ الأمّ تريزا أظهرت ما يكمن في الكنيسة من إمكانات ضخمة ومن روح رفيع ، ويجب أن تستفيد البشريّة من ذلك . فالرفق والعدل هما مرفقان أساسيّان في العهدين القديم والجديد . وهذا يصحّ أيضًا في القرآن . فنقصان هذه القيم الأخلاقيّة في النصف الثاني من القرن العشرين أدّى إلى جعل تعاليم الإيمان هذه أعمدة تقوم عليها وحدة البشرية الروحيّة ، فيصحّ فهمها كمهمّة روحيّة مشتركة لصياغة شكل العلاقات في العالم .

٦. جعل القدس مدينة مستقلة تتصرّف بحرّيّة في شؤونها السياسيّة الداخليّة والخارجيّة

ينبغي أن لا تظلّ القدسُ من بعدُ موضع نزاع بين الفرق المختلفة المتعادية في الشرق الأدنى ، بل يجب أن تصير مكان تصالحهم . فخبرة لبنان قد تصلح لأن تكون مثلاً لتحقيق عمليّ للصداقة والتعاون بين المسيحيّين والمسلمين . ففي إطار حوار الثقافات يجدر أن تعقد الأمم المتّحدة جلسةً عموميّة خاصّة لتحلّ هذه المشكلة حلاً نهائيًّا ولإعطاء مدينة القدس دستورًا خاصًّا بها .

٧. ضرورة تطوير السياحة العالميّة

ويجدر أنّ ينفذ هذا التطوير تحت شعار حوار الثقافات وعلى أساس برنامج عامّ لكلّ من الطرق السياحيّة .

٤

كلّ تصريح حول حوار الثقافات يجب أن يصاغ بالنظر إلى المجتمع البشريّ . ويجب أن يتطرّق إلى التطوّرات الكبيرة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة ، ويكون اتّجاهه متحوّلاً نحو المستقبل .

والحدث الأهمّ بالنسبة إلى تطوّر الجماعة الدوليّة هو اليوم عولمة الاقتصاد الشامل . فالعولمة تعني مسيرة تتقدّم بسرعة وتجعل من الممكن نموًّا عامًّا لرفاهية البشرية ، لكونها تقرّب المسافة بين البلدان والقارّات المختلفة ، وتعجّل بنوع لم يحدث بعدُ تطوّرَ التحوّلات العلميّة والتكنولوجيّة . وفي هذا المجال تحتلّ الشبكة الترابطيّة (الإنترنت) مقامًا مهمًّا جدًا ، لأنّها تصنع تحت تصرّف حوار الحضارات الزمان والمكان اللازمين . فبدون شبكة الترابط تظلّ فكرة مثل هذا الحوار قضيّة تمنّيات ساذجة وأوهامًا يمكن تنفيذها . وبالعكس فإنّ الإمكانات المتزايدة في نطاق الشبكة الترابطيّة تأتي بإمكانات عديدة لحوار الحضارات .

في الوقت عينه يتّضح أيضًا أنّ العولمة لها جوانب سلبيّة ونتائج هدّامة . فيشتّد التقاطب في داخل البشريّة . فمن جهة ، تتراكم الثروات بنوع لم يشاهد من قبل . ولا يحصل ذلك دائمًا بواسطة

وسائل مشروعة . ومن جهة أخرى ، يزداد تفاقم الفقر تفاقمًا لا يمكن التوفيق بينه وبين الغنى الذي يتمّ إنتاجه في مناطق أخرى . فأن تكون الشركات الضخمة تسود الأسواق ، هذا يفضي في العلاقات التجاريّة العالميّة إلى تطوّرات شاردة قد تتحوّل إلى أشدّ التحدّيات خطرًا للحضارة العصريّة . فإنّ هذا يثير في العالم كلّه حزازات اجتماعيّة وحسدًا ، ممّا يؤدي إلى الانفصال ، وانتشار الإرهاب في العالم ، والتطرّف الدينيّ ، والوطنيّة الهجوميّة والتعصّب ، كما يؤدّي إلى الإجرام المنظّم وتزايد المتاجرة بالمخدّرات وكثير غيرها من الآفات الإجراميّة . وهكذا تضحي القيم الأخلاقيّة والفضائل البشريّة ، والمبادئ المسلكيّة ، بإزاء هذه الأوضاع ، مجرّد خيال تدور حوله أحلام فارغة .

لذلك يجب اتّخاذ تدابير فعّالة لتحويط النتائج السلبيّة للعولمة . فيجب في هذا المضمار أن تقدِّم البشريّة مساعدات لأفريقيا . فهناك أبطال رياضة من القارّة الأفريقيّة قد فاقوا بنتاجهم ما كنّا نتصوّره في مخيّلتنا . والآن تتخبّط هذه القارّة في موجة مميتة . فالفقر والأمراض واستغلال الموارد من قبل شركات ضخمة ، وهدم عميق الأثر للتوازن البيئيّ ، كلّ هذا موشك على قتل أفريقيا . نسي العالم أفريقيا .

فجماعة الشعوب عليها أن تقوم بمساعدة القارّة الأفريقيّة وتعيد إليها الصحّة . وأنا أعرض أن يخصّص لأفريقيا مشروع خاصّ على غرار مشروع مارشال الذي قام بمساعدة أوربّا على استعادة الصحّة ، وأعاد بناء الاقتصاد الذي كانت الحرب قد دمّرته . فالولايات المتّحدة الأميركيّة، وأوربّا الغربيّة ، واليابان ، وربّما روسيا أيضًا ، يمكنها أن تتبنّى هذا المشروع . ويُمكن أن تُسند رئاسة اللجنة المسؤولة عن

تنفيذ مثل هذا المشروع إلى رئيس جمهوريّة أفريقيا الجنوبيّة السابق ، نلسن مانديلا (Nelson Mandela) ، وهو ، بالنسبة إلى مبادئ القرن العشرين ، رجل محترم وذو عزم .

فإن استعادت أفريقيا قوّتها ، فقد تعود وتصير القارّة التي تقوم فيها من جديد حضارتها الأصليّة . وفي المستقبل تقدّم أفريقيا مساهمة هامّة في حوار الحضارات والثقافات ، وتضفي على هذا الحوار أهمّيّةَ مسيرةٍ تاريخيّة عالميّة الأبعاد .

إنّ حوار الحضارات والثقافات لا يستطيع طبعًا أن يحلّ جميع مشاكل الحاضر . مهمّته هي أن يمنح السياسة العالميّة بُعدًا روحيًّا ، بتقديمه المعايير الأخلاقيّة المسلكيّة لحلّ القضايا المعلّقة بين الدول وبتقريبه المسافة بين الشعوب ومساعدته لهم على محق البغض والعداوة .

أسئلة ومداخلات

الشريعة الإسلاميّة ونظام القوانين

خضر : كيف ينبغي تشكيل العلاقة بين الشريعة الإسلاميّة والقانون المدنيّ والدولة ؟

خيدوياتوف : في الدولة العَلمانيّة تكوّن مجموعةُ القوانين المتعلّقة بالحقوق المدنيّة وقانونُ الدولة الجنائيّ قاعدةَ تعايش السكّان . أمّا في كلّ محلّة – أي في كلّ مكان يسكن فيه المسلمون – فالشريعة مُلزمة ، يُحكَم بموجب معطياتها لسكّان المنطقة في الشؤون المدنيّة والجنائيّة . ويمكن أيضًا التصرّف وفقًا لقانون الدولة .

أمّا ما يخصّ الشريعة ، فيسود اختلاف كبير حول فهمها في البلدان المختلفة ، مثل الشيشان وكزاخستان وأُزبكستان . في جميع البلدان يوجد علماء أولو الأمر في شؤون النظريّات الفقهيّة وفي مجال التطبيق العمليّ للقوانين . فبالنسبة إلى إعادة النظام الإسلاميّ إلى آسيا الوسطى كانت للشريعة أهمّيّة كبيرة .

التساوي في الحقوق يزداد أهمّيّة

بشته : إن التفتنا إلى المستقبل لاحظنا أنّ المجتمع في كلّ بلدان الأرض سيتألّف بقدر متزايد من مجموعات سكّان مختلفة ، كما هو الوضع في النمسا حيث عدد المسلمين من بين السكّان في ازدياد

متواصل . وبالتالي فهناك بالنظر إلى المستقبل سؤال يزداد أهمّيّة ، هو : كيف يمكن ، في البلدان المختلفة ، المسلمين والمسيحيّين والهندوسيّين وغيرهم من أتباع الأديان الأخرى ، أن يعيشوا وفقًا لقناعاتهم الدينيّة ، ولكن كمواطنين متساوي الحقوق ، دون أيّ شكل من الإجحاف ؟ فلعلّ المستقبل يظهر لنا أنّ عالم الغد لا يتألّف إلاّ من أقلّيّات ، فنكون جميعًا في العالم كلّه أقلّيّات عليها أن تتعلّم كيف تعيش كأقلّيّة . فكيف يصحّ ذلك بنوع يوافق كرامة الإنسان ، وما هي المفترضات المسبّقة اللازمة لذلك ، المفترضات الاجتماعيّة والقانونيّة والسياسيّة ؟ فكيف ترون ذلك بالنسبة إلى بلدكم ؟

الانتقال من التفكير المتسلّط إلى التفكير الديمقراطيّ

خيدوياتوف : كلّنا يعلم المشاكل الكبيرة التي تتعلّق بالتفاعل بين التعاليم الدينيّة الكبيرة وبتشكيل الصيغة العمليّة لعلاقاتها المتبادلة . أفلا ينبغي أن ننطلق من أنّ هذا نوع خاص من أنواع الانتقال العامّ من العهود المتسلّطة الكلّيّانيّة إلى المجتمع الديموقراطيّ الجديد ؟ ففي هذا التحوّل تعود في نظري أهمّيّة خاصّة للدين . وسيكون الأمر بقدر رفيع قضيّة التفاعل بين الأديان .

أفكّر هنا مثلاً كيف يتمّ في بلدنا عن طريق التلفزيون بطريقة جديدة إطلاع المسلمين على الأعياد المسيحيّة وبالعكس . فالمشاهدون يجدون كلّ يوم في التلفزيون مشاهد من صلاة المسلمين ، وأيضًا من تسابيح المسيحيّين . وأنا أعتبر ذلك مظهرًا هامًّا للتسامح ولتبادل شيّق . فالناس يجتهدون في أن يعيشوا معًا في علاقات هادئة سلميّة .

ففي هذا القسم من العالم لم تقم قطعًا في علاقات الأديان بعضها ببعض تطوّرات متعصّبة . فقد كانت في طشقند أو سمرقند في آسيا الوسطى كنائس مسيحيّة عديدة ، إذ كان يعيش هناك منذ القدم كثيرون من النساطرة والكاثوليك . فرأيي أنّ طبائع الناس عندنا لا تساند قيام تطوّرات سلبيّة في العلاقات بين أتباع الجماعات الدينيّة المختلفة . والعلاقات السلميّة بين المؤمنين المختلفين يجوز اعتبارها أفضل ضمان للتحوّل في المجتمع .

آسيا الوسطى كانت مبعث تراث علميّ هامّ

وكان أثر الإسلام في أُزبكستان وفي كلّ آسيا الوسطى عبر القرون كبيرًا . فقد كانت في أُزبكستان قبل كلّ شيء ثلاثة مواضع تُعدّ مراكز للعلوم الإسلاميّة ، هي بُخارى وسمرقند وطشقند . وهذه المدن كانت لها في العالم الإسلاميّ كلّه شهرة كبيرة ، فكان طلاّب العلم يقصدونها ليتلقّنوا المعرفة في مدارسها . ومن أوصاف الإسلام الحاسمة في آسيا الوسطى كان دومًا الموقف السلميّ الواضح ، الذي كان من عناصر التراث العلميّ الكبير عند الحنفيّين والمعتزلة . والمعروف أنّه حصل في آسيا الوسطى تقدّم كبير في العلوم والثقافة إجمالاً . فقد أورد البُخاري (توفّي سنة ٨٧٠) في مجموعة الأحاديث المشهورة " بصحيح البخاري " في العالم الإسلاميّ كلّه ء أورد في حديث عن النبيّ محمّد رواية تسترعي الانتباه في هذا المجال ، مفادها أنّ الحكّام والأغنياء يفنون كالدخان ، أمّا الحكمة والعلم فهما وحدهما يثبتان أبدًا . ومجموعة الأحاديث للبخاري وجدتُها مثلاً في كلّ بيت في باكستان.

فتفسير القرآن الذي ورد فيها كانت له أهمّيّة كبيرة في تنشئة الناس . وأحد محتوياته هو التسامح تجاه العقائد الدينيّة الأخرى .

ماذا يُعرَض من المشاريع العمليّة ؟

خوري : في عقب التشديد على حوار الحضارات الذي يجب أن يطبّق عمليًّا ، يبادرني السؤال : ما هي المشاريع الحسّيّة التي يمكن التفكير في تحقيقها ؟

إنّ البروفسّور خيدوياتوف اقترح أن يحقّق مشروع على غرار مخطّط مارشال لصالح أفريقيا ، ينبغي للمؤسّسات المسيحيّة والإسلاميّة أن تتعاون في إطار تحقيقه . كيف يمكن تحقيق هذا التعاون ، عندما نشاهد أنّ المؤسّسات الخيريّة التي يديرها مسيحيّون كاثوليكيّون أو بروتستانتيّون ، يصعب عليها ، إن لم نقل من المستحيل عليها ، أن تقيم تعاونًا فعّالاً مع المرافق الإسلاميّة في تحقيق مشاريع خيريّة معيّنة ؟ فكيف يمكن ضبط المشاكل التي تقوم تكرارًا في هذا المجال بين المسيحيّين والمسلمين ، بحيث تنفّذ فعلاً نشاطات إغاثة يقوم بها الطرفان معًا ؟

حسنُ النيّة والإقدام على خطوات صغيرة

خيدوياتوف : نحن في هذا المجال بحاجة إلى واحد : إلى حسن النيّة . فحسن النيّة يتمكّن من التغلّب على جميع المصاعب . وهذا ما جمعنا نحن أيضًا حول طاولة مستديرة . وكذلك عُقِد عندنا مؤخّرًا في طشقند مؤتمر كبير اشترك فيه الكثيرون . ولعلّنا لا نقدر اليوم أن نحدّد تمامًا مقدار تقدّمنا على طريق البحث عن العيش المشترك بيننا ،

لأنّنا لا نقرأ ما يجري في قلوب الكثيرين من جماهير المؤمنين في جماعاتنا الدينيّة الذين يتوقون إلى الاقتراب بعضهم إلى بعض . فكلّ خطوة على طريق تفاهم أفضل تجعلنا نحرز تقدّمًا في جهدنا لخلق وضع جديد في عالمنا ، وجوّ من الاحترام المتبادل والتسامح .

أمّا ما يخصّ موقف السياسيّين ، فلا جرم أنّ الحوار معرّض دائمًا لخطر السير على النحو الذي يحدث حاليًّا في الشرق الأدنى . ولكنّ الأكثريّة الكبيرة عند المسيحيّين والمسلمين تريد شيئًا آخر ، إنّهم يريدون أن يمدّوا أيديهم بعضهم إلى بعض . فلكي نتقدّم على هذا الطريق ، أقترح أن تُدرج في برامج التعليم في مدارسنا مادة " تاريخ الحضارات والثقافات " . فمن شاهد الكاتدرائيّات الرائعة مثل كاتدرائيّة كولونيا ، أو المدن الإسلاميّة مثل لاهور أو صرح تاج محلّ الرائع في الهند ، لمس بيده آثار الثقافات العظيمة التي أنتجتها الأديان . والهدف الأخير من الجهود في إقامة حوار الثقافات هو شبيه بالأفق الذي يبتعد عنّا كلّما اقتربت خطواتنا منه. ولكنّا يجب علينا أن نسعى بطريقة غير متوانية ، بل أن نكافح بمختلف السُبُل للبلوغ إلى هذا المثال . علينا أن نتابع المسير . فالأمر يتعلّق بنا نحن .

التفاعل والحوار

صالحة محمود : أعود إلى تمييز جاء في موضع من حديث البروفسّور خيدوياتوف ، تمييز بين التفاعل والحوار . وبدا أنّ التعاون له أفضليّة على الحوار . وهنا يُطرح السؤال هل التفاعل والحوار هما حقًّا أمران مختلفان ؟ ففي علم الاجتماع يُستعمل مفهوم التفاعل

بمعنى مجرّد . فقد تقوم أنواع من التفاعل لها نتائج مختلفة أو متناقضة أيضًا وأهداف مختلفة جدًا. فأيّ نوع من التفاعل هو المقصود ، حين يكون الغرض التعمّق في الفهم المشترك للقيم الدينيّة ؟

من جهة أخرى ، يشغلني السؤال : كم من الأعوام قضاها الإسلام في غيبوبة ، في آسيا الوسطى مدة عشرات السنين من الحكم السوفياتيّ . فإنّه كان هناك من بين السكّان أناس بقوا في مجال تفاعلهم داعين لتراثهم الإسلاميّ ، فيما كان هذا الوعي قد تقلّص بعض الشيء عند آخرين منهم .

خيدوياتوف : يعني التفاعل الإقدام على إتمام مهمّة أو مشروع معيّن يُسعى إلى تحقيقه بجهود مشتركة . من هنا يتّضح أنّ تفاعل الكثيرين سيكون ضروريًّا لحلّ مشكلة التربية في بلدان آسيا وأفريقيا ، ولو جزئيًا ، بواسطة تجهيز المدارس بالآلات المناسبة . وليس الأمر في ذلك أمر التخاطب ، بل الأمر أمر العمل المشترك . فإنّنا في مؤتمر طشقند الذي ذكرتُه ، اقتصرنا على التحدّث عن مشاريع ومبادرات مختلفة في العالم ، مثلاً عن صيانة الكنوز الفنّيّة مثل المزارات والهياكل ، أو عن مناهج السّقاية . ولكن بالنسبة إلى تعاون البلدان المسيحيّة والإسلاميّة لتحقيق مثل هذه المشاريع ، يجب اللجوء إلى كلمة التفاعل والتعاون .

سياسة المساحات المفتوحة
تَحَدٍّ للدول والأديان

ريخارد بوتس (Richard Potz)

١

إنّ عولمة مجالات حياتيّة رئيسيّة تجعلنا نختبر ارتباط جميع البشر في مصير مشترك . وهذا يخلق وضعًا يكمن فيه تحدٍّ ضخم للأديان الكبرى . فهي تواجه بنوع يزداد تكرارًا ضرورات تفرض عليها اتّخاذ قرارات عالميّة . ولكنّ العالم الذي هو موضوع هذه القرارات لم يعد لا مسيحيًّا ولا مسلمًا ، ليس هو مؤمنًا ولا غير مؤمن ، بل هو كما هو في الواقع ، أي هو في أقسامه مسلم ومسيحيّ ، مؤمن وغير مؤمن . فكلّ ما يعترضنا إذن شكل مُعولَم ، هو لا محالة متعدّد الأنواع .

فالجماعات الدينيّة التي عليها أن تتعامل مع الدولة ، وبذلك مع بنيات سياسيّة محدودة ، ترى نفسها تواجه مشكلة مبدئيّة . فإنّ الدولة ومؤسّساتها ، وإن لم تكن بعدُ قد وصلت إلى ضياع سلطتها ، قد فقدت الكثير من أهمّيّتها على الصعيد السياسيّ . فترى بالعكس مؤسّسات مُعَولمة تتخطّى صعيد الدولة ، تنفذ إلى الأمام . من هنا تقوم بعض الصعوبات ، خصوصًا عندما تسود الأديانُ البُنى السياسيّة في الدولة ، إذ إنّ هذه مهدّدة من جرّاء عولمة السياسة لخطر ضياع مكاسبها المرتكزة على قوانين الدولة . ولكنّ صعوبات أخرى تقوم

عندما تكون الأديان حتّى الآن تعاني القهر من جرّاء تدابير الدولة . فعليها إذّاك أن تتخلّص من وضع الكبت والاضطهاد ، فتضطلع بحرّيّة بمهمّتها في الحياة العامّة . وهناك وضع ليس بخطير ، ولكنّ فيه الكفاية من الصعوبات ، هو وضع الأديان التي تعلّمت أن تقوم بوظيفتها السياسيّة مفصولة عن مؤسّسات الدولة .

إنّ سيادة الدولة في الوقت القريب والبعيد سيكون أساسُ مشروعيّتها قدرتَها ، من جهة ، على أن تُشرك جماعتها بنوع موافق في المسؤوليّة العالميّة ، ومن جهة أخرى ، على أن تمكّن قيام نشاط يحمل مسؤوليّته في نطاق الكيان الاجتماعيّ العامّ .

٢

أودّ أن أورد ثلاثة أمثال من المجالات التي تقدّمت فيها العولمة شوطًا كبيرًا وصار لذلك من الضروريّ أن تتصرّف البنيات السياسيّة والمؤسّسات الدينيّة بنوع موافق للوضع .

١. إنّ التشابك الاقتصاديّ الدوليّ يتعدّى بنوع متزايد حدود الدول . فالتوسّع الاقتصاديّ الجموح من قِبَل الشركات العالميّة يستخدم في الواقع المخاوف والأحكام المسبّقة في السياسة الإقليميّة ، وللأسف أيضًا عند المرافق الدينيّة ، لتثبيط اتّخاذ الإصلاحات الواقية . وهذا يصحّ بالنسبة إلى سنّ القوانين في الدول الغربيّة ، التي تساند شكلاً من الاقتصاد العالميّ المرتكز على مبدإ العَرْض ، كما يصحّ بالنسبة إلى جماعات سياسيّة قياديّة في دول العالم الثالث ، التي

تتملّص من الاهتمام بالمخطّطات السياسيّة المعولَمة بحجّة الحفاظ على سيادة الدولة . ففيما نراها تقيم الصفقات مع الشركات العالميّة وتوثّق بذلك ارتباطها بها ، نسمعها تعدّ تدخّلاً مردودًا بشؤون الدولة كلَّ انتقاد موجّه إلى عدم استعدادها لتقبّل مخطّطات شاملة ، مثل تعزيز الحقوق الأساسيّة والحقّ في الحرّيّة . فبهذه الطريقة لا يمكن مقابلة العولمة الاقتصاديّة بعولمة إنسانيّة تصحّح بعض مضارّها .

٢. نظرًا إلى المشاكل العالميّة الشاملة التي لا تتوقّف عند حدود وطنيّة ، مشاكل صيانة بيئة توافق حياة الإنسان ، يجب أن يتمّ على الصعيد الدوليّ تصميم جميع التدابير اللازمة وتنفيذها .

وبما أنّ الأمر هنا يدور ، في تعليم الأديان المنتمية إلى إبراهيم ، حول صيانة خليقة الله ، فهي تُسأل عن مصداقيّتها ، إن لم تُعارض بأفعالها تدمير الخليقة . فإنّا نلاحظ أنّ الجماعات الدينيّة الكبيرة لا تزال تبذل اهتمامًا ناقصًا في مساندة الاتفاقيّة حول المناخ وتعدّد أصناف الحياة . فمن المرغوب فيه أن يبذل مسؤولو كلّ الجماعات الدينيّة الكبرى ، في سبيل صيانة الخليقة ، جزءًا من الاهتمام الذي يصرفونه عادةً في سبيل مسائل الأخلاقيّة الجنسيّة .

٣. أخيرًا نلاحظ قبل كلّ شيء أنّ الهجرة المعولمة تؤدّي إلى نشوء أقلّيّات جديدة مهمّة ومجتمعات جديدة تمامًا . فمن باب السذاجة أن نظنّ أنّه يمكن استثناء أيّ دين في العالم من هذا التطوّر على المدى البعيد . فالبلدان الأوربّيّة التي كانت في الستّينات والسبعينات من القرن العشرين بلدانًا يُهاجر منها إلى الخارج ، صارت من زمن بعيد بلدانًا يهاجَر إليها ، مثل ذلك إيطاليا وإسبانيا واليونان . وأن يكون

هذا الوضع نتيجة لتزايد سعة العيش ، فهذا أمر لا يجوز التغافل عنه ، فليس هناك من إنسان يهاجر إلى بلد فقير ، إلاّ هربًا من الاضطهاد .

فمسألة التنظيم السياسيّ والقانونيّ للمجتمعات الجديدة المتعدّدة القوميّات والطوائف مسألة تواجه عاجلاً أم آجلاً جميع أديان العالم . ولكن لن تبقى القضيّة – كما هو الوضع حاليًا بالنسبة إلى الأقلّيّات القائمة – رهينةَ التصرّف الحرّ في قوانين الدول الوطنيّة وأساليب التنفيذ فيها .

٣

في عالم يشهد نشاط الشركات الاقتصاديّة العالميّة ، ويواجه تهديدات تلحق البيئة في العالم كلّه ، وتتحوّل الوحدة حتّى في أضيق المساحات إلى تعدّد ، لا بدّ من استخلاص نتيجتين :

١ . النتيجة الأولى الهامّة

هناك ارتباط أساسيّ على جميع الأصعدة بين المسؤوليّة السياسيّة وحقوق الأفراد . وهذا الارتباط لا يستقيم حقًّا إلاّ إذا ضمن القانون المشاركة في المسؤوليّة . وهذه لا تتمّ نظرًا إلى الأوضاع الحديثة الحاليّة إلاّ بضمان الحقوق الأساسيّة والحقّ في الحرّيّة. فالمطلوب إذن هو خطاب سياسيّ ، تُدعى إليه أيضًا الجماعات الدينيّة ، التي لا يجوز لها أن تتنصّل من الاشتراك فيه .

٢ . النتيجة الثانية

لن تكون بعدُ في المستقبل – وذلك بنوع متزايد – مناطق موحّدة قوميًّا–طائفيًّا أو طائفيًّا . فكما أنّ فكرة غرب مسيحيّ أو أوربّا مسيحيّة قد مضى عهدها ، فهذا سيحصل أيضًا بالنسبة إلى الفكرة المتناقلة حول الدولة الإسلاميّة . فالجهود التي تُبذَل بواسطة سلطة الدولة الإسلاميّة وسياستها ، لتحقيق تصوّرات موحّدة على أساس الدين أو النظرات غير الدينيّة ، سيزداد إخفاقها .

هذا هو في نظري لبّ الطرح الذي جاء به صموئيل هانتينغتون (Samuel Huntington) حول " تصارع الحضارات " الذي يهدّدنا ، وهو أنّ الانتماء الدينيّ في طبقات الهويّة الذاتيّة المختلفة هو الذي يميل أكثر الميل إلى التفريق بين البشر تفريقًا حادًّا ومقصيًا . فالتشديد على التشابك المتبادل بين الدين والسياسة لا يقود بنوع قسريّ إلى استغلال الدين وحسب ، بل هو آخر فتنة موبقة تؤدّي إلى تحقيق ما تخيّله هانتينغتون من مشاهد الأهوال .

لذلك أرى أنّ من مهمّات الحوار المسيحيّ الإسلاميّ الأشدّ أهمّيّةً أن يمنع انغلاق مناطق الثقافات الكبيرة حيال الآخرين على أساس استغلال الدين لمصلحة الإيديولوجيات . وبالتالي يجب على دول الاتّحاد الأوربّيّ أن تبذل الجهد في أن تضمن لمواطنيها المسلمين الإطار القانونيّ الذي يمكّنهم من اعتبار أوربّا وطنًا لهم .

أسئلة ومداخلات

البوسنة وأوربّا قضايا المسلمين في أوربّا

إقبال : لقد ذكر البروفسّور بوتس في حديثه أنّه يجب الالتفات إلى قضايا المسلمين في إطار الاتّحاد الأوربّيّ . ففي البوسنة والهرسك تبقى جميع هذه القضايا قائمة . فهل تعرّضت المحكمة الأوروبّيّة إلى إحدى هذه القضايا ، أو هل عرض أحدٌ من المسلمين هذه المشكلة أمام المحكمة ؟

بوتس : قامت مشكلة البوسنة عند انهيار يوغوسلافيا في شكلها القديم . فحرب البوسنة كانت حرب انشقاق لم يكن من السهل ضبطها سياسيًّا ومن جهة الحقّ الدوليّ ، شأنها في ذلك شأن جميع مثل هذه النزاعات . وهنا تحمّل الاتّحاد الأوربّيّ الكثير من التضحيات ، وتعلّم بذلك أنّ مسؤوليّته حيال أوربّا تتعدّى حدود هذا الاتّحاد ، وأنّها أكبرُ من قدرته على تحمّلها . ولكنّ التطوّرات هناك دفعت الاتّحاد الأوربّيّ إلى البحث عن وسائل لضبط مثل هذه المشاكل بطريقة أسرع .

فحوادث البوسنة كانت ولا شكّ صدمة لأوربّا . فما كان أحدٌ يظنّ أن تاريخ النزاعات المرتكزة ولو جزئيًّا على الدين يمكن في عصرنا أن يعود يومًا بهذا الشكل المُرعب ، الذي تعدّى ما خبرناه عن الصدامات الطويلة بين الفئات البروتستانتيّة والكاثوليكيّة في إيرلندا

الشماليّة . ولكن لا ننسى أنّ النزاع في البوسنة وأيضًا النزاع في كوسوفو – وقد كانت الدول قد استخلصت حوله النتائج المفيدة من حرب البوسنة – قد حسمتهما الدول الغربيّة في النهاية لصالح السكّان المسلمين . ومن الواضح أنّه تكمن هنا مهمّة كبيرة في تقييم الأحداث والتربية على السلام .

مربو : لقد تعرّض مؤتمر الحقّ الدوليّ أيضًا في هذه السنة لقضيّة البوسنة . وقد تكلّم فيه البروفسّور مَنفرد نوفاك (Manfred Nowak) ، وهو عضو دوليّ في هيئة حقوق الإنسان التابعة للجنة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك . وأوضح ، في ما أورده حول وضع الدستور في البوسنة ، كم الوضع الدستوريّ في هذا البلد شديد التعقيد ، إذ إنّه يستند إلى صيغة تمثيليّة ، أي أنّ الفئات المختلفة ، الكرواتيّين والبوسنيّين ، ممثّلون بهذه الصفة في مجلس النوّاب وفي سائر المرافق الأخرى في الدولة . فهذا يؤدّي دومًا ، في جميع القضايا المطروحة على المناقشة والتشاور ، إلى وجوب اعتبار الدين الذي ينتمي إليه النائب أو الموظّف . وبالتالي يتوثّق الفصل بين الفئات الدينيّة المختلفة ، وقد يشتدّ توثيقًا .

إنّ دستور البلد يعير حقوق الإنسان انتباهًا كبيرًا ، وقد أنشئت مؤسّسات خاصّة لضمان احترامها . وهذه المؤسّسات عليها أن تسهر على حفظ الدستور ، وقضيّة حقوق الإنسان مرتبطة به رباطًا لا ينفصم ، وهي في إطار وظيفتها هذه متّصلة أيضًا مباشرةً بالهيئات الأوربّيّة المتعلّقة بحقوق الإنسان .

العولمة : أتساند تعدّد الثقافات أم تعاكسها ؟

صالحة محمود : كان البروفسّور بوتس على حقّ عندما اتّخذ مسيرة العولمة جزءًا من موضوع حديثه . نحن نعرف أنواع الاحتجاج المختلفة التي توجّه تكرارًا ضدّ العولمة ، مثلاً في ندوات بنك النقد الدوليّ والبنك العالميّ . ذكر البروفسّور بوتس في عرضه أنّ العولمة تنشئ معها أيضًا التنوّع والاختلاف ، وأردف بقوله إنّها تفرض على شعوب الأرض نوعًا جديدًا من الإمبرياليّة ، و" حضارةً " جديدة من شأنها أن تخرّب هذا التنوّع في الثقافات والحضارات . فاجتياح طريقة الحياة الأميركيّة أو تعميم الطعام على شكل ماك دونالدز ، هذا من الأمور الشائعة عندنا . ونسمع عن تعدّيات مصوّبة ضدّ مطاعم ماك دونالدز في الصين والهند . فسؤالي هو : هل تعزّز مسيرة العولمة تنوّع الثقافات أم تُحمِّل البشريّة في طريق تقدّمها نوعًا جديدًا من الإمبرياليّة ؟

العولمة ومهمّة الأديان

غابرييل : تعليقًا على المطالبة " بعولمة إنسانيّة " ، يجدر بنا أن نتساءل ما هو الدور الذي تستطيع أن تقوم به الجماعات الدينيّة . ألا يجدر بها في هذا المجال أن تؤلّف فئة تأييد لتعبّر متكاتفة تعبيرًا فعّالاً عن مخاوفها المشتركة الراهنة ؟ فقد أشار البروفسّور بوتس بحقّ في حديثه إلى أنّ الجماعات الدينيّة ، ولا سيّما الكنيسة الكاثوليكيّة ، عليها أن تتساءل أليس أنّها – كما حدث ذلك مؤخّرًا في القاهرة وبكين – تستخدم سلطتها في خدمة قضايا أقلّ أهمّيّة من المشاكل التي نبحث فيها هنا ؟

أساليب التصحيح ضروريّة
ضدّ الشكل الجديد للإمبرياليّة

خيدوياتوف : أرجو من البروفسّور بوتس أن يوضح إيضاحًا أدقّ أين يقع التناقض البيّن بين عمليّة العولمة كتطوير يؤدّي إلى الترابط العالميّ ، من جهة ، والتيّارات الانفصاليّة، من جهة أخرى .

بوتس : أوافق على رأي الدكتورة صالحة محمود أنّ شكلاً جديدًا من الإمبرياليّة يرافق العولمة . فكيف التعامل مع هذا الشأن ؟ إحدى الإمكانيّات ، وهي في نظري أثمنها ، أن يقام بعولمة الاحتجاج . فإن عزمنا على مقابلة الوضع بالتاريخ الأوربّيّ – ولو كان في ذلك تشبيه جريء – ، جئنا على ذكر أنواع التوتّر والنقاش الاجتماعيّة الكبيرة ، التي كان على الدول الأوروبّيّة في القرن التاسع عشر أن تتغلّب عليها . فكانت آنذاك الصناعات الكبيرة المنظّمة من قبل الدولة . ولم يقم مقابلها أسلوب تصحيح بشكل حقوق العمّال الموافقة . فكان في النمسا مثلاً وضعٌ يضمن حرّيّة التصنيع ، من جهة ، ويمنع قيام النقابات ، من جهة أخرى . ومثل ذلك نلاحظ حصوله اليوم على الصعيد الدوليّ . فيطالَب بحرّيّة عولمة الاقتصاد ويُسعى في إحباط الجهود الآيلة إلى تنظيم أساليب الإصلاح والتقويم وتثبيت الموقف المضادّ . واليوم يتّضح أنّ مسيرة العولمة في بعض القطاعات ثابتة لا رجعة عنها . لذلك يجب أن نحاول بكلّ قوانا أن نقيم الثقل المقابل لها على الصعيد المعولم . والعولمة تعني بالنسبة إلى الأديان أيضًا أنّ عليها أن تخلع الأوهام التي تحلم بإقامة مجتمع ذي دين واحد ، ولو كان

ذلك على الصعيد الإقليميّ .

على الأديان أن تتصدّى للقضايا المركزيّة للعولمة

أمّا ما ذكرته البروفسّورة غابرييل عن تخوّفها ومطالبتها الأديان بأن لا تبذل اهتمامها ونشاطها في حلّ مشاكل تبدو بالمقابلة هامشيّة ، فهذا ما أوافق عليه . وخبرتي علّمتني أنّ علماء الأخلاق ، في النقاش حول المسائل الحاضرة المتعلّقة بتكنولوجيا الحياة والجينات ، يعلنون رضاهم واكتفاءهم ، عندما يؤكّد لهم أصحابُ الصناعات أنّهم لا ينوون استعمال الأجنّة لأغراض البحث العلميّ ، أي أنّهم لا يُقدِمون على شيء ضدّ الحياة التي لم تولد بعد . ليس المقصود أن ننقّص من أهمّيّة هذه المشاكل المذكورة ، ولكن يجب أن نشير إلى أنّ هناك مسائل كثيرة أشدّ إلحاحًا تذهب ضحيّة الإغفال .

التطلّع إلى تعزيز المناطق أمر طبيعيّ

والآن أتطرّق إلى ما ذكره البروفسّور خيدوياتوف حول ما يبدو ظاهريًّا تناقضًا بين العولمة وما يرافقها من التطلّع إلى توطيد أشكال خاصّة بالمناطق . أنا لا أرى في ذلك تناقضًا ، بل ردًّا مفهومًا على تقلّص أهمّيّة الدول . فنحن نلاحظ ، على الصعيد الأوربّيّ ومن جرّاء قيام الاتّحاد الأوربّيّ ، أنّه نشأ عند الناس انطباع له مبرّراته ، مفاده أنّ الأمور تُقرَّر الآن ليس في عواصم البلدان بعيدًا عن المناطق وحسب ، بل أيضًا في مكان أبعد من الناس ، هو بروكسل . لذلك يشتدّ التطلّع إلى التمكّن من اتّخاذ القرارات على صعيد المناطق وفي

مواضع قريبة من المواطنين . فلماذا لا يجوز أن نرى في هذه التطلّعات إلى تعزيز المناطق عمليّة مهمّة جديدة وضروريّة لتصحيح شوارد العولمة ؟ ومن البيّن أنّ الدولة تنحلّ في اتّجاهين : إلى تحت في اتّجاه المناطق ، وإلى فوق في اتّجاه القرائن الدوليّة الأعلى .

ما العمل لكي يتمّ التحوّل الاجتماعي دون نزاع ؟

خوري : ذُكر في الحديث أنّ هناك تحوّلاً في المجتمعات القائمة إلى مجتمعات متعدّدة الثقافات والأديان . فما هي مدّة هذا التحوّل ، وماذا يمكن عمله طوال هذه المدّة لكي يتمّ هذا التحوّل قدر الإمكان بدون احتكاك ونزاع ؟

بوتس : إن انطلقنا من أنّ هذا التحوّل لم يعد يمكن عكسه ، فليس عندنا سوى منهج معقول واحد : أن يتمّ التحوّل في احترام حقوق الإنسان وبطريقة عادلة . ثمّ إنّه تجاه تزايد السرعة في انتشار التغيّرات تزداد الصعوبة في الإدلاء بمثل هذه التقديرات . فالتطوّرات سوف تتواصل على كلّ حال ، وسوف تصل إلى كلّ المجتمعات .

المصالح الإقليميّة مقابل الفرائض العولميّة

إقبال : إن صحّ أنّ الدولة تنحلّ إلى تحت في اتّجاه المناطق المفردة ، فمن المرتقب أنّ اهتمام الناس سيرتبط بنوع متزايد بما يجري داخل هذه المناطق ، وسينقص بالنسبة إلى ما يجري في سائر العالم . كما سينقص الوعي بالمسؤوليّة حيال تلك الأحداث . وترانا هنا

نتحدّث عن حوار الأديان بدل أن نلتفت إلى المسائل الكبيرة التي تعترض الأسرة البشريّة ، مثل الذي يحصل في أفريقيا : حيث يعيش الناس في فقر مدقع ، ويرزحون تحت عبء الحروب والأمراض ، وما إلى ذلك . وعندنا في المنطقة التي أعيش فيها ثلاثة ملايين هربوا من أفغانستان . أجل ، لقد وُعِد بمساعدات مختلفة لهؤلاء الذين فقدوا وطنهم ، ولكنّه تبيّن أنّ الذين وعدوا بهذه المساعدة يؤثرون الاهتمام بمصالحَ غيرِها ، ومصالح إقليميّة كثيرة ، فلم يَعد هؤلاء المهجّرون ينالون العون من سائر المناطق ولا توزَّع عليهم الإغاثة والأغذية وما شاكل.

المسؤوليّة الشاملة بالنسبة إلى المشاكل التي لا تحلّ على صعيد المناطق

بوتس : إن انحلال حدود الدول في اتّجاه توطيد المناطق وفي اتّجاه التطلّع إلى القارّات والعولمة ، يبيّن جهتي الواقع نفسه . فقد تقوم مسائل الحاضر الملحّة على صعيد المناطق ، ولكن لها جميعها في النهاية بعدًا عالميًّا شاملاً . فالثلاثة ملايين من المهجّرين الأفغانيّين في باكستان ليسوا مشكلة وطنيّة أو إقليميّة ، إنّهم مشكلة مطروحة على العالم كلّه . لهذا السبب أرى أنّ العولمة بحاجة إلى أساليبِ تصحيحِ مُعولَمةِ البنية . وبعبارة أخرى يجب أن تُتّخذ على الصعيد العالميّ تدابير لحلّ المشاكل التي لا تُحَلّ على صعيد المناطق . وإحدى هذه المشاكل هي بدون شكّ مصير هؤلاء الثلاثة ملايين من المهجّرين في باكستان .

حصيلة الندوة

نتائج في نهاية الندوة

بشته : نعرض هنا إلى القضايا المهمّة التي ذُكرت في أيّام التشاور هذه بالنسبة إلى السؤال عن المشاكل التي تتصدّى لها البشريّة اليوم وعمّا نستطيع أن نعمل للمساهمة في حلّها . وليس المقصود تكرار ما قيل ولا إثبات لائحة كاملة قدر الإمكان في ذلك . المقصود هو أن ننبّه بنوع خاصّ لإحدى القضايا المهمّة أو أن نستخلص النتائج التي تبدو لنا في نهاية ندوتنا ذات أهمّيّة خاصّة . هذا نوع من تأدية حساب مشتركة وتبيان حصيلة الندوة ، قبل أن ندلي بنتائج مشاوراتها إلى الرأي العامّ . من جهة أخرى ، ينبغي أن تساعدنا محاولة استعراض هذه الحصيلة على تقرير الموضوع الذي نريد أن نبحث فيه في المرتبة الأولى عندما نستأنف العمل .

إنشاء لجنة دائمة للسلطات الإسلاميّة والمسيحيّة

صالحة محمود : أودّ أوّلاً أن أساند فكرة إنشاء لجنة دائمة لسلطات دينيّة من الإسلام والمسيحيّة . وعلى هذه اللجنة أن تجتمع في دورات منتظمة . وعليها أن تعكف على المسائل التي تخصّ أوّلاً العيش المشترك بين المسيحيّين والمسلمين ، ثمّ التي تهمّ إجمالاً العيش المشترك بين جميع الناس في عالمنا . وفي مجال آخر يجب طبعًا أن يُنشأ مجلس يتشارك في العمل في إطاره ممثّلون عن كلّ الجماعات الدينيّة .

ولكنّا نريد هنا في هذه الندوة أن نتوجّه بالمرتبة الأولى إلى المسيحيّين والمسلمين ونفكّر في إمكانيّات التعاون بينهم . فهذه اللجنة الدائمة الإسلاميّة–المسيحيّة ينبغي لها أن تتناول بالبحث والتشاور القضايا التي لها أهمّيّة حاليّة ، فتستشير فيها أيضًا ما يأتي به الخبراء الآخرون ، لكي تحوّل في النهاية نتائج مشاوراتها للمسؤولين الذين لهم في جماعاتهم الدينيّة تأثير راهن .

تصاريح مشتركة حول الأمور الشائكة

ثانيًا : ينبغي أن يرتكز نشاط اللجنة الدائمة على إعداد تصاريح مشتركة حول الأمور الشائكة التي دار بحثنا حولها في هذه الأيّام ولها أهمّيّة حياتيّة بالنسبة إلى البشريّة ، أي قضايا حقوق الإنسان ، والحرّيّة الدينيّة ، والتسامح ، وقضايا العدل والصفة الإنسانيّة ، والانحرافات الاجتماعيّة وغيرها . ويجب أن يُذكر في هذه القرارات المشتركة أيُّ التدابير تصلح من وجهة نظر دينَينا الخاصَّين لإيجاد حلول لهذه القضايا . فيمكن إذن من وقت إلى آخر أن يعلن هذا الفريق المؤلّف من القادة والمفكّرين الدينيّين تصاريح بشكل توصيات ، يمكن من بعدها أن تتناولها الجماعات ذات المهمّات الخاصّة أو الأفراد المعنيّون .

تاريخ الثقافات في برامج المدارس
– القدس مدينة مستقلّة

خيدوياتوف : من بين النقاط التي عرضتها في حديثي ، أرى في بعضها غرضًا ملحًّا : أوّلاً إدخال " تاريخ الحضارات والثقافات " في

برامج التعليم في المدارس كمادّة تدريس . ثانيًا على الصعيد السياسيّ إعلان القدس مدينة حرّة مستقلّة ، وإلاّ فلن يعود السلام إلى الشرق الأدنى . وهذا كان أيضًا ما اقترحه البابا في روما .

البحث عن نظام اجتماعيّ دفاعيّ وعادل

خوري : إنّ البحث عن نظام اجتماعيّ وعالميّ عادل يمكن أن يكون في نطاق تحديد أدقّ للصفة الإنسانيّة ، نقطة يركّز عليها نشاطنا المقبل . وأوّل خطوة على الطريق نحو هذا الهدف هي مساندة الحوار وممارسته الدؤوب والجهد في حسم النزاعات والتصالح .

تبرير جديد لِقيَمنا

شبستري : هناك قضيّة ذات أهمّيّة كبيرة ، هي أنّا لا نستطيع تقديم تبرير موافق للقيم التي نريد أن نحيا بموجبها ، ومن ثَمّ لسنا مقتنعين بها . فينبغي أن يعكف على هذه المسألة بعض علماء الدين والمفكّرين من المسلمين والمسيحيّين ، ويفحصوا السؤال التالي : ألا نجد ، في ضوء ما تقصده جميع أديان البشريّة ، مدخلاً جديدًا إلى قيمنا ، فنتمكّن من تبريرها تبريرًا جديدًا بنوع يطابق العصر ؟

الدين مهمّ لصياغة النظام الاجتماعيّ

طاهر محمود : علينا في مقامنا هذا أن نومئ بنوع خاصّ إلى ناحيتين . الأولى هي يقيننا بأنّا ، في ضوء اختبارات القرن الماضي ، مقتنعون بأنّ الدين كدافع في حياة الإنسان لا يمكن كبته . وقد علّمنا

خصوصًا انهيار الشيوعيّة أنّ الدين واحد من أهمّ العوامل في حياة البشريّة ، وأنّ الدين لهذا السبب ينبغي أن يقوم بدوره المناسب في تسوية الشؤون الاجتماعيّة .

على الأديان نفسها أن تضمن حرّيّة الدين

وثانيًا علينا أن نلحّ على الحقّ في حرّيّة الدين ، وعلى أنّه من الضروريّ أن نعالج المشاكل المرتبطة بذلك . فالعلاقات بين مختلف الجماعات الدينيّة يجب تنظيمها التنظيم الموافق في جميع قطاعات البشريّة . فمن وجهة نظر الحقّ والقانون بذلت في هذا الاتّجاه جهود كثيرة في التشريع الوطنيّ في البلاد المختلفة ، ولكنّها لم تبلغ الهدف في كثير من النواحي . من هذا ينتج أنّ الأديان نفسها عليها أن تضطلع بهذه المهمّة . فيجب لذلك أن نجد في أديانا المختلفة عينها التعاليم والقواعد التي من شأنها أن تضفي على العلاقات بين أتباع الجماعات الدينيّة المختلفة الصيغة الموافقة ، فلا نعوّل في ذلك على العقوبات القانونيّة .

عدم المساواة الاقتصاديّة يقود إلى التعصّب

إقبال : رأيي أنّ عدم المساواة الاقتصاديّة بين الناس ، كما جاءت هنا الإشارة إليه تكرارًا ، على ازدياد مطّرد ، ولعلّ ذلك ناجم عن العولمة . فيحصل استغلال الضعفاء من قِبَل أصحاب الاقتدار . وهذا يؤدّي بقدر متزايد إلى ثقافة التعصّب ، التي علينا أن نتصدّى لها . وإحدى إمكانيّات العكوف على ذلك هي تجديد الأديان وتصوّراتها حول القيم ، وقد أوشكت هذه في عصرنا أن تفقد فاعليّتها .

تعاطي الحوار بطريقة أشدّ

ثمّ إني ، رغبةً منّي بمواصلة حوارنا ، أودّ أن أقترح فتح مقام في الشبكة الترابطيّة (الإنترنت) . فبهذا يمكننا يوميًّا أو أسبوعيًّا أو كما نرغب فيه ويتّسع لنا الوقت له ، أن ننشر فيه مساهماتنا الخاصّة .

العمل على صياغة شرعة الواجبات

ثمّ إنّ علينا أن نسعى إلى صياغة شرعة الواجبات ، كما اقترحناه مرّة في مؤتمر آخر [١] . فعلينا أن نؤكّد واجبات الإنسان ، أكان لها وقع على حقوق الإنسان أم ارتبطت هذه بها . ولقد سبقت الدكتورة صالحة محمود وأشارت إلى أنّ هناك علاقات متبادلة بين حقوق الإنسان وواجباته . وحتّى الآن ، كما نعلم جميعنا ، لم يحصل اهتمامٌ إلاّ بحقوق الإنسان . فينبغي لنا أن نستعيد اقتراحنا الذي قدّمناه آنذاك ونتابع ملاحقته .

مفاهيم في سلسلتين

ميهيجازغان : لقد وضعتُ سلسلتين من المفاهيم : الظلم (لا عدم المساواة فقط) الاجتماعيّ – السياسيّ – القانونيّ . ومن الجهة الأخرى : الحوار – اللقاء – الاختبار – اختبار الإيمان . أريد أن

---

[١] راجع أندراوس بشته – عادل تيودور خوري : " عالم واحد للجميع . أسس التعدّديّة الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة في نظر المسيحيّة والإسلام " (المسيحيّة والإسلام في الحوار والتعاون ، ١٢) ، المكتبة البولسيّة ، جونية – لبنان ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠٢ .

أعرض هذا بدون تعليق .

لم يغفل أيّ موضوع من المواضيع الكبيرة

أوت : لم يكن أيّ موضوع من المواضيع التي طُرقت في هذه الندوة ثانويًّا أو نافلاً . ووردت مواضيع مرتبطة بعضها ببعض . وألاحظ أنّنا لم نغفل تمامًا أيّ مشكلة من مشاكل العالم الكبرى الملحّة . فالقضايا الكبرى التي وضعت على جدول أعمال اللقاء المسكونيّ في بازل / سويسرة سنة ١٩٨٨ ، وهي " العدل والسلام وصيانة الخليقة " ، كانت دائمًا حاضرة في أفق حديثنا . بعض المواضيع ، كالحوار بين الأديان واختبار القيم ، كانت من القضايا اللاهوتيّة والنظريّة ، ولذلك كانت مهمّة . مثل هذه المواضيع ينبغي البحث فيها منفردة ، كي لا تذهب ضياعًا ، إذ إنها تؤلّف نوعًا من البساط الذي يُطرح قبل الاشتغال بالمسائل المفردة . ثمّ كانت هناك مواضيع ذات أهمّيّة واقعيّة حاليّة ، مثل قضيّة العنف وقضيّة التنشئة . ومن المواضيع المهمّة أذكر أيضًا قضيّة الحرّيّة الدينيّة ، والسؤال عمّا يستطيع الدين أن يأتي به في هذا المجال وبالتالي في مجمل قضيّة السلام ، وذلك بتنشئة الوعي وإنعاش الاستعداد للعمل المجدي . ثمّ اتّضح لنا أنّ الحوار والتصالح سبيل يؤدّي إلى معالجة أحوال العالم .

الدين مدعاة إلى العنف

خضر : ما يحرّكني فعلاً هو العكوف على البحث الموضوعيّ الصادق في الدين كقدرة على العنف أو كمدعاة إليه . يقول بعضهم

إنّ العنف ظاهرة مرتكزة على عوامل اجتماعيّة وسياسيّة . ولكن هل يمكن حقًّا إرجاع الصراع في الشرق الأدنى إلى مقاصد ترمي إلى استغلال هذا الشرق الأدنى ؟ أم هذا كلّه يرتبط أيضًا بالمفهوم اللاهوتيّ للهويّة الخاصّة وهويّة الآخرين ؟ فما هو تأثير اقتناع الفريق الواحد بأنّه سينال الخلاص ، فيما يعتبر الآخرين من أصحاب الهلاك .

فالمواقف التي تؤكّد مثلاً : " جميع المسلمين يُطرَحون في جهنّم " ، أو " جميع المسيحيّين الكاثوليكيّين يُطرحون في جهنّم " ، ما هو وقعها في المجتمع على العيش المشترك بين الناس ؟ أيمكنني حقًّا أن أعيش ويقيني أنّ هذا أو ذاك الإنسان هالك ، مصيره جهنّم ، وأكون في الوقت نفسه صديقًا له فآكل وأشرب معه ؟ فإنّي على يقين من أنّ الدين يُعترض عليه بأنّه مدعاة إلى العنف . فما هي في الإسلام والمسيحيّة أسس السلام الحقيقيّة ، وما هو الوثاق الذي يربط نقاوة القلب بالتزام العمل على تعزيز السلام ؟

التصالح والعمل على إحقاق العدل

غابرييل : عبء الماضي موضوع مرتبط في نظري ارتباطًا وثيقًا بمسألة التصالح . أمّا عبء الحاضر فأراه مرتبطًا بموضوع العدل بأنواع ثلاثة : هناك أوّلاً البُعد الفرديّ . فالإنسان الفرد عليه أن يكون عادلاً ، أن يعامل الآخرين بالعدل على أحسن ما يعلم وينوي . ثمّ إنّ القضيّة تدور حول السؤال كيف يمكن تأهيل الناس لاتّباع مِثال العدل واكتساب الأخلاق المسلكيّة .

وهناك بُعدٌ يمسّ المجتمع المدنيّ . فتُوجّه الجماعات الدينيّة طاقتها

إلى خلق نظام عادل للتعايش وتصير هكذا مبعث رجاء للناس . فإنّ عليها اليوم أن تبرهن أنّ التعايش السلميّ والتعاون بين أتباع الجماعات الدينيّة المختلفة هي من الأمور الممكنة . وهنا أساند اقتراح السيّدة إقبال حول إطلاع الرأي العامّ على أهداف ندوتنا هذه ونشاطها ، وذلك من قِبَلنا مباشرةً .

وأخيرًا ، أتمنّى لو يحصل من جهتنا على الصعيد الدوليّ تأكيد أشدّ لحقوق الإنسان الاجتماعيّة ، ولا سيّما ما يتعلّق منها بالفقر ، ونقصان التنشئة ، ونقصان أسباب الصحّة ، لتعزيز قيام عولمة ذات صفة إنسانيّة .

إطلاع الناس على نشاط الندوة بواسطة الشبكة الترابطيّة (الإنترنت)

بوتس : أودّ أوّلاً أن ألتفت إلى قضيّة تتعلّق بالمؤسّسة ، وأنا سعيد بأن أذكّر في ذلك بما جاءت بها السيّدات صالحة محمود وإقبال وغابرييل ، أي إنشاء صفحة خاصّة بنا في الشبكة الترابطيّة ، فإنّي أعتبر مثل هذه البادرة التي نستطيع تحقيقها والتي توضح أنّا هنا نفكّر معًا ، ونبحث معًا ونقدّم البراهين معًا ، وكيف نفعل ذلك ، إنّي أعتبرها ذات أهمّيّة خاصّة .

من أين تأتي مقدّرات العنف في الأديان

ثمّ إنّي في معرض حديثنا عن حصيلة ندوتنا أعود إلى موضوع ذُكر مكرّرًا . وليس المقصود مباشرةً أمر العنف في العلاقات بين

المسيحيّين والمسلمين ، بل أمر مقدّرات العنف الكامنة في جميع الأديان . فمن أين يأتي إذن ما يبرّر الذي اختبرناه مؤخّرًا في صراع البوسنة . فكم من مرّة شهد الذين قاموا برسالة صلح في البوسنة شهادةً متّفقة على أنّ الأمور كانت في كثير من النواحي قد سُوّيت ، إلى أن حضر كاهن كاثوليكيّ أو كاهن أورثوذكسيّ صربيّ ، أو إمام مسلم ، فبحضورهم ازدادت الأمور صعوبة أو اضطُرّ المتحاورون إلى إعادة الحديث من أوّله . مثل هذا يجب أن نعيره انتباهنا في عملنا .

ماذا ينتصب أمامنا من مهمّات ؟

بشته : ينبغي في ختام استشاراتنا ، وفي نهاية هذه الجولة الختاميّة ، أن نستخلص النتائج العمليّة ، ليتّضح أمامنا جليًّا ما هي المهمّة التي تنتصب أمامنا في المستقبل . والسؤال موجّه الآن إلينا نحن : ماذا علينا أن نفعل تجاه جميع هذه القضايا التي أتينا على ذكرها في مداخلاتنا ؟ فإنّا حين انتصبنا أمام أفق المشاكل العالميّة هذه ، لم نفعل ذلك لكي نتنصّل في الختام من المسؤوليّة ونقول إنّ على الآخرين أن يلتزموا العمل على مواجهة هذه المشاكل . فتجاه كثرة المشاكل يلزم الآن أن ننتقي البعض منها ونرى كيف يمكننا الإسهام معًا في إيجاد حلّ لها .

وفي هذا المجال يدور الأمر في الواقع حول السؤال التالي : هل نريد أن نؤلّف نحن من عِداد المشتركين في هذه الندوة فريقَ عملٍ دائمًا ، وكيف يمكن أن تُصاغ بنية هذا الفريق ، ويُحدَّد الإطار الزمنيّ للنشاط المرغوب فيه ؟ وما نستخلصه في هذا المضمار ينبغي أن نعرضه بشكل بيان ختاميّ على الرأي العامّ ، وذلك في إطار مؤتمر صحفيّ .

فإن تساءلنا هل نحن قادرون على القيام بهذه البادرة المشتركة ، وكيف نضطلع بها ، فهنا يتبادر إلى ذهني شخصيّتان جئنا تكرارًا على ذكرهما في هذه الأيّام ، هما مهاتما غاندي والأمّ تريزا . فهما قد كرّسا كلٌّ منهما قواه لقضيّة يعتبرها ضروريّة ، ولم يسألا هل باستطاعتهما حقًّا أن يقوما بذلك ، ولكنّهما اتّكلا على الله وفعلا ما كان ضروريًّا .

البيان الختاميّ

بعد ظهر الثالث والعشرين من تشرين الأول سنة ٢٠٠٠ ، أعدّ فريق من المشتركين في الندوة نصّ بيان ، عرض بعد ذلك في جلسة عامّة على جميع المشتركين . وبعد المناقشة الدقيقة وإدخال التعديلات المرغوب فيها ، اتُّخذ القرار بتأييد نصّ البيان بإجماع الأصوات .

نصّ البيان

في مطلع عهد جديد ، عُقد في فيينّا ، من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأوّل عام ٢٠٠٠ ، لقاء ضمّ لفيفًا من علماء مسلمين ومسيحيّين من مختلف أنحاء العالم ، ليتباحثوا في إمكانيّات التعاون في مواجهة المشاكل الملحّة التي تتصدّى لها البشريّة في مسيرتها نحو المستقبل . هذه الندوة ، وقد سمّيت " ندوة دوليّة مسيحيّة إسلاميّة في فيينّا حول طاولة مستديرة " ، انبعثت من مسيرة الحوار بفيينّا التي بدأت عام ١٩٩٣ ، وتريد متابعة عملها . هي مبادرة تسعى إلى إيجاد سبل جديدة للتعاون والعيش المشترك بين مختلف الثقافات والجماعات الدينيّة .

فالمشتركات والمشتركون في هذه الندوة ، انطلاقًا من وجهة نظرهم المسيحيّة والإسلاميّة ، تمّ الاتفاق بينهم على النقاط التالية :

أوّلاً : بعض القضايا والمشاكل

١. الظلم وعدم المساواة في توزيع الطاقات وفي الوصول إلى تساوٍ كامل في الحظوظ في المجتمع المدنيّ على الصعيد الوطنيّ والدوليّ .

٢. تصوّرات خاطئة عن دين الآخر ، وأحكام مسبّقة تقود بقدر متزايد إلى الإجحاف بالحقوق والتعصّب .

٣. تدهور القِيَم الإنسانيّة العامّة وضرورة إعادة اكتشاف هذه القيم من تراث الإنسانيّة الدينيّ الغنيّ ، للتمكّن من مواجهة تحدّيات عصرنا الحديث .

٤. تزايد العداوة والنزاعات والعنف بين مختلف الفئات والجماعات ، وذلك باسم الدين .

٥. فشل المؤسّسات والمنظّمات الوطنيّة والدوليّة في تنفيذ القوانين التي هدفها أن تضمن للأفراد والفئات والجماعات الحرّيّة الدينيّة والمساواة في الحقوق .

ثانيًا : مخطّط عمل

١. الجهد في مساندة الحوار بين الأديان كوسيلة لا غنى عنها لتعزيز التعاون والعمل المشترك والتصالح .

٢. تعزيز التربية والتنشئة للجميع على قاعدة ما تحتويه أديانا من تصوّرات حول القيم الأخلاقيّة والمسلكيّة ، مع التشديد على كرامة الإنسان وضرورة الاحترام المتبادل الذي علينا أن نقابل به دين

الفريق الآخر ، والتقدير اللازم لغنى الأديان والثقافات واختلافها .

٣. تعزيز المصالحة الدينيّة ، والبحث عن السبل والوسائل المؤديّة إلى تسوية النزاعات .

٤. تشجيع وسائل الإعلام على القيام بدور أكثر إيجابيّة ، ومساندة التفاهم المتبادل ، وذلك بواسطة الإنصاف والاعتدال .

٥. إنشاء فريق عمل يتألّف من خمسة عشر عضوًا ، ويحمل اسم " ندوة دوليّة مسيحيّة إسلاميّة في فيينّا حول طاولة مستديرة " ، ولجنة إداريّة تتألّف من خمسة أعضاء ، تقوم بدرس القضايا المذكورة أعلاه وتنفيذ مخطّط العمل المتّفق عليه .

أسماء المشتركين في الندوة

Professor Dr. Andreas Bsteh
Vorstand des Religionstheologischen Instituts St. Gabriel,
Moderator der Gespräche
Mödling, Österreich

Professor MMag. Dr. Ingeborg Gabriel
Institut für Ethik und Sozialwissenschaften der
Katholisch-Theologischen Fakultät der Universität Wien
Wien, Österreich

Ms. Nasira Iqbal, LL. M.
Judge High Court & Supreme Court of Pakistan,
Professor at Pakistan Law College
Lahore, Pakistan

Professor Dr. Goga Abrarovic Khidoyatov
The University of World Economy and Diplomacy, Tashkent
Taschkent, Usbekistan

H. E. Metropolitan Georges Khodr
Archbishop,
Greek Orthodox Archdiocese of Byblos and Botrys (Mount Lebanon)
Broumana, Libanon

Professor em. Dr. Adel Theodor Khoury
Katholisch-Theologische Fakultät der Universität Münster /
Religionstheologisches Institut St. Gabriel
Münster, Deutschland

Prof. Dr. Saleha S. Mahmood
King Abdul Aziz University,
Director and Chief Editor, Institute of Muslim Minority Affairs
Jeddah, Saudi Arabien

Professor Dr. Tahir MAHMOOD
Professor and Ex-Dean, Faculty of Law, University of Delhi
Former Chairman, National Commission for Minorities, India,
and Member National Human Rights Commission of India
New Delhi, Indien

Univ.-Ass. Dr. Irmgard MARBOE
Institut für Völkerrecht und Internationale Beziehungen
der Universität Wien
Wien, Österreich

Dr. Ursula MIHÇIYAZGAN
Lehrbeauftragte, Institut für Soziologie der Universität Hamburg
Hamburg, Deutschland

Professor em. Dr. Heinrich OTT
Theologische Fakultät der Universität Basel
Basel, Schweiz

Professor Dr. Richard POTZ
Institut für Recht und Religion, Rechtswissenschaftliche Fakultät
der Universität Wien
Wien, Österreich

Professor Dr. Mohammad Modjtahed SCHABESTARI
Professor für islamische Theologie und Religionswissenschaft,
Universität Tehran,
Great Islamic Encyclopaedia Center
Tehran, Iran

محتويات الكتاب

مقدّمة (٥-١٠)

مجتهد شبستري

- أزمة القيم في عصرنا تهدّد الحياة البشريّة (١١-١٣)
- أسئلة ومداخلات (١٤-٢٠)

أنغبورغ غابرييل

- العدل كتحدٍّ رئيسيّ للقرن الحادي والعشرين (٢١-٢٩)
- أسئلة ومداخلات (٣٠-٣٧)

صالحة محمود

- التنشئة مفتاح التغلّب على الفقر (٣٩-٥٠)
- أسئلة ومداخلات (٥١-٥٩)

المطران جورج خضر

- مشكلة العنف - أوَليس من حلّ لها؟ (٦١-٦٦)
- أسئلة ومداخلات (٦٧-٧٣)

طاهر محمود

- حقّ الانتماء الدينيّ – الفرق بين الحقّ والواقع (٧٥-٨٤)
- أسئلة ومداخلات (٨٥-٩١)

هينريخ أوت

- الأنسنة يجب أن تنمو في لقاءات مباشرة بين الناس (٩٣-٩٨)
- أسئلة ومداخلات (٩٩-١٠٦)

نقاش الختام في اليوم الأوّل (١٠٧-١٢٠)

ناصرة إقبال

- مشاكل البشريّة في طريقها إلى الألفيّة الثالثة (١٢١-١٣٥)
- أسئلة ومداخلات (١٣٦-١٤١)

إرمغارد مربو

- العدل والسلام من قضايا البقاء للبشريّة (١٤٣-١٥٨)
- أسئلة ومداخلات (١٥٩-١٦٥)

عادل تيودور خوري

- حسم الخلافات والتصالح كخطوة سابقة نحو سلام إيجابيّ وعيش مشترك رغيد (١٦٧-١٧٦)
- أسئلة ومداخلات (١٧٧-٢٠٠)

أورسلا مهجيازغان

- في ضرورة تحديد جديد للكيان الإنسانيّ (٢٠١-٢٠٩)
- أسئلة ومداخلات (٢١٠-٢١٨)

غوغا أبراروفيتش خيدوياتوف

- عالم الحوار بين الحضارات والثقافات (٢١٩-٢٢٧)
- أسئلة ومداخلات (٢٢٨-٢٣٣)

ريخارد بوتس

- سياسة المساحات المفتوحة تحدٍّ للدول والأديان (٢٣٥-٢٣٩)
- أسئلة ومداخلات (٢٤٠-٢٤٦)

حصيلة الندوة (٢٤٧-٢٥٦)

البيان الختامي (٢٥٧-٢٥٩)

أسماء المشتركين في الندوة (٢٦١-٢٦٢)

المطبعة البولسية
جونيه - لبنان

المسيحيَّة والإسلام في الحوار والتَّعاون

سلسلةٌ حِوارِيَّةٌ يُشرِف عليها

عادل تيودور خوري

وتنشرها

المكتبة البولسيّة (جونيه – لبنان)

٢١ – أندراوس بشّتِه وطاهر محمود

لكي نتدبَّر علامات الأزمنة، المسيحيّون والمسلمون أمام تحدّيات العصر

ما هي القضايا التي تعترض البشريّة في طريقها نحو المستقبل؟ إنّ الأشخاص الذين اشتركوا في الندوة اتّفقوا على أنّ البشريّة قائمة اليوم على مشارف عهد جديد قد يكون أعمق فاعليّةً وأكثر اتّساعًا من كلّ ما حدث في التاريخ حتّى الآن. وذلك لأنّ جميع ما يجري الآن لا يظلّ منحصرًا في إحدى المساحات الإقليميّة، بل تنتج منه بقدر متزايد مفاعيل عالميّة. ولأنّ جميع المخطّطات، وخصوصًا جميع المحاولات في حلّ المشاكل، لا تنجح إلاّ في جهد مشترك. وهذا ما نسعى إليه في ندوتنا حول طاولة مستديرة، كتعبير عن يقيننا بأنّ الحوار، الذي يبحث عمّا يجمع ويربط، هو ممكن وضروريّ.